حولية مركز دراسات البحرين

حولية علمية مُحكَّمة، تصدر عن مركز دراسات البحرين - جامعة البحرين
ISSN: 2535-9991

سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر والموقف البريطاني إزاءها (١٩٣٥ - ١٩٤٩ م)

الدكتور حمد إبراهيم عبدالله
قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب
جامعة البحرين

الحولية الأولى – الرسالة ٢
ديسمبر ٢٠١٩م – ربيع الثاني ١٤٤١هـ

حولية مركز دراسات البحرين

حولية علمية مُحكَّمة، تصدر عن مركز دراسات البحرين ـ جامعة البحرين
ISSN: 2535 -9991

سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر والموقف البريطاني إزاءها (١٩٣٥ – ١٩٤٩ م)

الدكتور حمد إبراهيم عبدالله
قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب
جامعة البحرين

الحولية الأولى – الرسالة ٢
ديسمبر ٢٠١٩م – ربيع الثاني ١٤٤١هـ

حولية مركز دراسات البحرين

حَوليّة علميّة مُحَكَّمة تصدر عن مركز دراسات البحرين – جامعة البحرين
تُعنى بنشر أوراق البحوث التي تدخل فى مجال اهتمامات المركز فى
تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية

جميع الأفكار والآراء فى الحولية تُعبر عن آراء كاتبيها، ولا تُعبر بالضرورة عن وجهة
نظر حولية مركز دراسات البحرين.

جميع المراسلات توجه إلى رئيس تحرير حولية مركز دراسات البحرين
ص.ب: ٣٢٠٣٨ جامعة البحرين، الصخير – مملكة البحرين
هاتف ١٧٤٣٧٥٥٤ فاكس ١٧٤٤٩٦٥٣
E-mail: albairuni@uob.edu.bh
الموقع الإلكتروني للحولية: http:www.uob.edu.bh/index.php/administration/centers/bahrain-studies-center

هيئة التحرير

الدكتور محمد أحمد عبدالله
رئيس التحرير

الدكتور عبدالله عبدالرحمن يتيم
مركز دراسات البحرين

الدكتور بسيوني علي عبدالرحمن
مركز دراسات البحرين

الدكتوره ضياء عبدالله الكعبي
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

الدكتور حمد إبراهيم عبدالله
قسم العلوم الاجتماعية

قواعد النشر فى حولية مركز دراسات البحرين

١. تنشر الحولية الأبحاث والدراسات الأكاديمية المتعمقة، وتقبل للنشر فيها الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يُسبق نشرها، وفى حالة قبول البحث يجب ألا يُنشر فى أية دورية أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.

٢. يلتزم الباحث بتوقيع التعهد الخاص بالملكية الفكرية الذي تطلبه حولية مركز دراسات البحرين.

٣. يُرفق الباحث مُلخصًا للبحث فى حدود ٢٥٠ كلمة مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. يُرسل البحث مطبوعًا ومصححًا لغويًا بصورته النهائية، على البريد الإلكتروني للحولية (albairuni@uob.edu.bh)، مشفوعًا بملخص باللغتين العربية والإنجليزية يتضمنان الكلمات الدالة للبحث.

٥. تُرقم صفحات البحث ترقيمًا متسلسلًا بما فى ذلك الجداول والأشكال، على أن لا تزيد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة.

٦. تُقدم الخرائط والأشكال والرسوم البيانية والجداول بأصولها الصالحة للطباعة.

٧. يُرفق الباحث مع البحث سيرة ذاتية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

٨. أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمصادر مع إلحاق كشف المصادر والمراجع فى نهاية البحث.

٩. يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه وضع الهوامش فى أسفل كل صفحة من صفحات البحث، مع ترتيب أرقام التوثيق متسلسلة حتى نهاية كل صفحة فقط، وأن تتضمن الهوامش: اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب (بالبنط

الأسود)، المحقق إن وُجد، عدد أجزاء الكتاب إن وُجدت، مكان النشر، اسم الناشر، رقم الطبعة رقم الجزء، رقم الصفحة.

١٠. يتم إبلاغ الباحث بتسلم بحثه خلال أسبوعين من تاريخ استلام البحث، مع إخطاره بقبوله للعرض على التحكيم أو عدم قبوله وفق الإجراءات الخاصة بالحولية.

١١. تخضع البحوث كافة للتقييم والتحكيم، وتُرسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل بحثه على ضوئها قبل تسليمه للتحرير النهائي.

١٢. تخضع البحوث المنشورة فى الحولية لتصرف مركز دراسات البحرين مع حفظ الملكية الفكرية للباحث.

سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر والموقف البريطاني إزاءها (١٩٣٥ - ١٩٤٩ م)

الدكتور حمد إبراهيم عبدالله
قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب
جامعة البحرين

الباحث

الدكتور حمد إبراهيم عبدالله

أُستاذ التاريخ الحديث والمُعاصر المُساعد بقسم العلوم الاجتماعية فى كُلية الآداب بجامعة البحرين. عمل سابقًا مُتخصصًا إعلاميًا فى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض بالمملكة العربية السعودية. شارك في عدد من المؤتمرات والندوات، وهو حاصلٌ على شهادة دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة إيست أنجليا– بريطانيا.

له عدة مؤلفات فى مجال التاريخ والسير منها «إيتوري ميوتي أسطورة إيطاليا الفاشية» (٢٠١٠م)، الذي يُغطي حياة قائد السرب الإيطالي الذي قاد عملية قصف مصافي نفط البحرين عام ١٩٤٠م؛ و«صموئيل زويمر لقاء المسيحية بالإسلام» (٢٠١١م)، يرصد فيه حياة وأعمال المُبشر الأمريكي زويمر أحد مؤسسي الإرسالية العربية ومؤسس مُستشفى الإرسالية الأمريكي؛ و«تشارلز بلجريف فى ظلال واحة سيوة» (٢٠١٢م)، يُفصل فى التجربة الإدارية الأولى لبلجريف فى واحة سيوة المصرية بدءًا من عام ١٩٢٠م؛ وأخيرًا «التاريخ المصوَّر للصحافة الإنجليزية فى البحرين» (٢٠١٤م)، يرصد فيه تاريخ الصحافة الإنجليزية فى مملكة البحرين والمؤلف باللُغة الإنجليزية.

المحتويات

الملخص	١١
المقدمة	١٢
أولًا: حُكم آل خليفة فى شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين	١٥
ثانيًا: الزبارة، جُزر حوار، ضحال الديبل: لمحةٌ موجزة	١٨
ثالثًا: ظهور النفط والأطماع البريطانية	٢٣
رابعًا: التدخل فى شؤون الزبارة	٢٩
خامسًا: الطريق نحو التصعيد	٤١
سادسًا: العدوان العسكري على الزبارة فى عام ١٩٣٧م	٥٠
سابعًا: التطلع إلى ما بعد الزبارة	٦١
ثامنًا: اتفاقية عام ١٩٤٤م وما تبعها من أحداث	٧٧
خاتمة	٨٧
المصادر والمراجع	٨٩

الخرائط والأشكال

١- شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين ١٧

٢- خريطة القُبطان إدوارد لو دوراند ٢٠

٣- فشت [ضحال] الديبل ٢٢

٤- خريطة تقسيم مناطق امتيازات النفط فى البحرين فى ثلاثينيات القرن العشرين ٣٢

٥- اقتراح المُعتمد السياسي البريطاني الذي تقَّدم به إلى مُستشار حكومة البحرين حول تحويل إقليم الزبارة إلى مُلكٍ خاص لآل خليفة ٣٩

٦- دعوة المُقيم السياسي البريطاني إلى إحباط المُطالبةِ البحرينيةِ بالزبارة ٤٢

٧- تحذير تي. في. برينان التابع للإدارة السياسية بمكتب الهند حول عدم إبداء رأي المسؤولين البريطانيين عن إقليم الزبارة فى شبه جزيرة قطر ٦٠

٨- النُسخة الخطية من العريضة التي رفعها سُكان جُزر حوار ٦٧

٩- أختام أصحاب العريضة الخاصة بسُكان جُزر حوار ٦٨

١٠- النُسخة المطبوعة من العريضة التي رفعها سُكان جُزر حوار ٦٩

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التعُّرف على السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر أثناء مُحاولةِ حكومةِ قطر التعدي على سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر وجُزر حوار وضحال فشت الديبل، بعد منحها امتيازًا لشركة النفط الأنجلو – فارسية فى عام ١٩٣٥م وصولًا إلى عام ١٩٤٩م. وقد جاءت رغبة حكومة قطر آنذاك فى التعدي على أملاكٍ مُعلنٍ عنها ومدعومةً تاريخيًا للبحرين فى شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين فى خضم عصرِ الاكتشافات النفطية فى المنطقة، وارتكزت هذه الرغبة على الاستفادة من النزاع الأنجلو – أمريكي على الامتيازات النفطية واتخذت شكلي المُماطلة، وفى بعض الأحيان التدخل المُسلّح، كما حدث فى عام ١٩٣٧م. تُسلط الدراسة الضوء على الموقف البريطاني إزاء سعي قطر للتعدي على ثلاث مناطق رئيسة؛ وهي: الزبارة فى شبه جزيرة قطر، وجُزر حوار، ضحال الديبل. وقد عُرضت الأحداث بتسلسلٍ زمني لفهم تحركات حكومة قطر آنذاك، التي ارتبط بعضها ببعض للتعدي على المناطق الثَّلاث قيد الدراسة. ويكمُن جوهر هذه الدراسة فى أهمية الكشف عن الأحداث التاريخية المُرتبطة بتاريخ مملكة البحرين وبخاصة المحطات المفصلية التي لم يُسلط عليها الضوء وبشكلٍ وافٍ بعد، ولم تخضع للدراسة والتمحيص. وقد اعتمدت الدراسة وبشكلٍ أساسي على المصادر البريطانية، وبالأخص أرشيف سجلات مكتب الهند التابع للمكتبة البريطانية والأرشيف الوطني البريطاني.

الكلمات الدالة: سيادة البحرين، البحرين، قطر، بريطانيا، آل خليفة، العتوب، آل ثاني، قبيلة النعيم، شبه جزيرة قطر، الزبارة، جُزر حوار، ضحال الديبل، دار المُقيم السياسي، دار الاعتماد فى البحرين، شركة نفط البحرين المحدودة، شركة امتيازات النفط المحدودة.

المقدمة

لعبت بريطانيا دورًا محوريًا فى الأحداث التي وقعت فى شبه جزيرة قطر والتي مست سيادة البحرين فيها، حيث نهجت قطر فى فترة حُكم الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ – ١٩٤٩م) سياسةً هدفت للتعدي على سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين، وقد مهّدت الظروف الدولية وخاصة المُنافسة بين بريطانيا والولايات المُتحدة الأمريكية على امتيازات النفط فى المنطقة، الطريق لقطر لنهج سياسةٍ عدوانيةٍ فى شبه جزيرة قطر وفى الجُزر والضحالات الواقعة بين شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين. تُسلط هذه الدراسةُ[1] الضوء على ثلاث مناطق هامة سعت قطر إلى التعدي عليها فى الفترة الزمنية موضع الدراسة وهي: الزبارة في شبه جزيرة قطر، وجُزر حوار، وضحال الديبل.

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف وبشكلٍ مُفصلٍ على عدوان قطر على سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر؛ فالأحداث التي وقعت في الفترة التي تُغطيها الدراسة هي من المحطات التاريخية الهامة التي لم يُسلط الباحثون الضوء عليها بشكلٍ وافٍ. كما تسعى الدراسة إلى الربط بين اكتشاف النفط فى المنطقة وبين مساعي قطر فى التعدي على سيادة البحرين في شبه جزيرة البحرين وجُزر حوار وضحال الديبل، أضف إلى ذلك فقد سعت الدراسة إلى التعرف إلى موقف بريطانيا إزاء تلك التطورات، الأمر الذي لم تتناوله الدراسات السابقة بالتفصيل.

تُركز الدراسةُ على ثماني محاورٍ رئيسة؛ ففى المحور الأول تبدأ الدراسة بعرضٍ موجزٍ لبداية حُكم آل خليفة فى شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين، إلى جانب تناول العلاقات مع بريطانيا حيث تكفَّلت الأخيرة بحماية كُلٍّ من جُزر البحرين وشبه جزيرة قطر ولعبت دور الوسيط غير المحايد بين البحرين وقطر، ويتناول المحور الثاني التعريف بإقليم الزبارة، وجُزر حوار، وضحال الديبل، وأمَّا المحور الثالث فيُسلط الضوء على ظهور النفط فى المنطقة، الذي شكَّلَ دافعًا مُهمًا للعدوان القطري، وفى المحور الرابع تعرض الدراسة بداية تدخلات قطر فى شؤون الزبارة، ويتناول المحور الخامس تفاصيل السياسة التي تبنتها قطر

---

1) تنويه: هذه الدراسة هي بحثٌ مُفصلٌ لورقةٍ سابقةٍ قدَّمها الباحث بعنوان: «العدوان العسكري على الزبارة فى عام ١٩٣٧م»، فى مؤتمر «حُكم آل خليفة فى شبه جزيرة قطر: التاريخ والسيادة»، الذي عُقد فى المنامة بتنظيم من مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) فى ٣٠ يونيو ٢٠١٨م، وتتناوَل هذه الدراسة تفاصيل أوسع لما دار من أحداثٍ فى فترةٍ زمنيةٍ أشمل مع إدراج مناطق أُخرى هي جُزر حوار وضحال الديبل.

نحو التصعيد، ويستعرض المحور السادس تفاصيل العدوان العسكري القطري على الزبارة فى عام ١٩٣٧م، فيما خُصص المحور السابع في للبحث فى تطلع قطر للتعدي على ما وراء إقليم الزبارة، ويتناول المحور الثامن اتفاقية عام ١٩٤٤م وما ترتب عليها من أحداث.

وبالخوض في المحاور الثمانية المذكورة، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. التعرف إلى الدوافع والمُحركات السياسيةِ التي ساهمت فى رغبةِ قطر ومُنذ ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي فى التعدي على سيادة البحرين في شبه جزيرة قطر وجُزر حوار وضحال الديبل، بالإضافةِ إلى سردٍ لأبرز تفاصيل الأحداث التي وقعت.

٢. نوعية الدور الذي لعبه الصراع على النفط بين الشركات البريطانية والأمريكية فى منطقة الخليج العربي ومدى تأثير تلك الشركات ومسؤوليها على مُجريات الأحداث.

٣. ماهية الموقف البريطاني إزاء تعديات قطر، وآراء بريطانيا المُعلن عنها وغير المُعلن إزاء الأحداث، ومدى التزامها بالحياد بين الطرفين.

وقد استعانت الدراسةُ بمصادرٍ تاريخيةٍ رئيسةٍ عدة فى سعيها للإجابة عن الأسئلة المطروحة التي شملت من بينها مجموعةً واسعةً من وثائق أرشيف سجلات مكتب الهند المحفوظة فى المكتبة البريطانية، والأرشيف الوطني البريطاني فى كيو بمدينة ريتشموند التي تضم وثائق تابعةً لتقارير مجلس الوزراء البريطاني ووزارة الخارجية البريطانية، بالإضافة إلى ما تقدم فقد تَّم الاطلاع على وثائق وأوراق تخصُ مجموعةً من المسؤولين البريطانيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. كما تَّم الاطلاع على مجموعةٍ من التقارير البريطانية المنشورة مثل مجموعة «التقارير الاستخباراتية للخليج العربي: مُختارات من سجلات حكومة بومبي، السلسلة الجديدة، العدد رقم: ٢٤، لعام ١٨٥٦م». كما تَّمت الاستعانةُ أيضًا بسلسلةٍ من السجلات المُنتقاة المنشورة والمحفوظة فى أرشيف سجلات مكتب الهند والأرشيف الوطني البريطاني، التي تعود للفترة الزمنية الخاصة قيد الدراسة، مثل «سجلات البحرين ١٨٢٠ – ١٩٦٠م»، و«سجلات قطر ١٨٢٠ – ١٩٦٠م»، بالإضافةِ إلى أرشيفٍ مُختارٍ خاص بـ«المُنازعات الحدودية العربية»، و«التقارير الإدارية للخليج ١٨٧٣ – ١٩٤٧م»، ومُذكراتٍ مجموعةٍ من الشخصيات البريطانية. ولعل اللجوء إلى المصادر البريطانية لقراءة الأحداث، يُساهم فى كشف النقاب عن العديد من التفاصيل الهامة التي لم يتَّم تناولها تفصيلاً من قَبل، وهو ما يؤدي إلى قراءةٍ واضحةٍ للسياسة البريطانية فى المنطقة وفهم التحركات والخُطوات التي

اتبعتها قطر للتعدي على سيادة البحرين.

علاوةً على ما تقدم فقد تَّم أيضًا الاطلاع على مجموعةٍ من المراجع التي تناولت موضوع الدراسة ومن بينها الكتاب الذي حمل عنوان "A Line in the Sea: The Qatar v. Bahrain Border Dispute in the World Court"، الذي استعرض فيه جواد سالم العريض لمحةً عامةً عن سيادة آل خليفة فى شبه جزيرة قطر مُنذ تأسيس الزبارة وصولًا إلى مُجريات تفاصيل محكمة العدل الدولية، وقد سلط العريض الضوء على محطاتٍ موجزةٍ من الاعتداء الذي تَّم من قبل قطر على الزبارة فى عام ١٩٣٧م[2]، ولم يُسلط الكِتاب الضوء وبشكلٍ مُفصلٍ على مدى تدخل وتأثير شركات النفط البريطانية فى الأحداث التي وقعت فى الفترة الزمنية موضع الدراسة، ولا على سياسة بريطانيا إزاء تلك التطورات. كما أشار جمال زكريا قاسم في كتابه «تاريخ الخليج العربي الحديث والمُعاصر» إلى رغبة قطر في «الاستيلاء على الزبارة» في عام ١٩٣٧م، ولكنه لم يُشر إلى تفاصيل الأحداث ولا إلى الدور الذي لعبه النفط بوصفه مُحرِّكًا أساسيًا لدفع قطر فى التعدي على سيادة البحرين[3]. ومن اللافت للانتباه ما ادعاه أحد الكُتاب البريطانيين وهو جون بولوك (John Bulloch) الذي ذكر فى مؤَلَفٍ له عن الخليج العربي أن قرار بريطانيا منح جُزر حوار للبحرين فى عام ١٩٣٩م جاء بسبب مصالح بريطانيا المُباشرة التي فضَّلت البحرين على قطر فى شبه جزيرة قطر[4]؛ وهذا الزعم يستدعي التحقق منه للتعَّرف إلى حيثيات الأحداث والدوافع التي أدَّت إلى القرار البريطاني، للوقوف عند هذه المُغالطة التاريخية التي قد تُظهر موقفًا مُغايرًا للواقع كما ستسعى الدراسةُ لتبيانه. من هُنا تكمنُ أهمية الدراسة التي تكشفَ النقاب عن تفاصيلٍ لم تُطرح بشكلٍ وافٍ في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

---

2) Jawad Salim Al-Arayed (2003). **A Line in the Sea: The Qatar v. Bahrain Border Dispute in the World Court**, Berkeley, CA: North Atlantic Books, pp. 181-200.

3) جمال زكريا قاسم (٢٠٠١). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمُعاصر**، الجزء ٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ٢٥٣.

4) John Bulloch (1984). **The Persian Gulf Unveiled**, New York, NY: Congdon and Weed Inc., p. 65.

أولاً: حُكم آل خليفة فى شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين

تعود الروابط التاريخية التي ربطت شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين بجذورها إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وفى هذا الصدد يُشير جون جوردون لوريمر (John Gordon Lormier) فى مؤَلَفه «دليل الخليج وعُمان ووسط الجزيرة العربية»، إلى ارتباط ظهور شبه جزيرة قطر فى التاريخ الحديث بظهور مُستوطنة الزبارة التي تقع شمال غربي شبه جزيرة قطر[5] التي أسسها آل خليفة فى عام ١٧٦٢م فى عهد الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة (١٧٦٢ – ١٧٧٢م)[6]. وقد انتقل آل خليفة للعيش فى الزبارة قادمين من الكويت حيث كانوا جُزءًا لا يتجزأ من حلف العتوب، وبحسب ما أورد عضو مجلس بومباي فرانسيس واردن (Francis Warden) فى تقرير بعنوان «لمحة تاريخية لقبيلة العتوب العربية؛ (البحرين) من عام ١٧١٦م وحتى عام ١٨١٧م»، فإنَّ حلف العتوب ضمَّ ثلاثة قبائل رئيسة وهي: آل صباح، وآل خليفة، والجلاهمة[7]. وقد أدَّى تطور وازدهار الزبارة تحت حُكم آل خليفة إلى دفع بعض القوى الإقليمية للحد من نفوذ هذه القوة الصاعدة فى المنطقة، بهجوم الشيخ نصر آل مذكور حاكم بوشهر والمُسيطر على جُزر البحرين على الزبارة عام ١٧٨٢م. وقد فشلت حملة آل مذكور فى تحقيق أهدافها المرجوة وكردة فعل على هذا الاعتداء قامت قواتٌ من العتوب فى الزبارة بفتح البحرين عام ١٧٨٣م، وبهذًا رُبطت شبه جزيرة قطر بجُزر البحرين تحت قيادة أسرة آل خليفة، ويُعدّ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أول حاكمٍ لآل خليفة عن حِلف العتوب فى البحرين، ولُقِبَ باسم أحمد الفاتح[8].

---

5) John Gordon Lorimer (1915). **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia**, vol. I part 1A, Calcutta: Superintendent Government Printing, pp. 787-88.

6) تأسست الزبارة على الأرجح فى عام ١٧٦٢م بحسب ما أوضح عبدالله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين وليس عام ١٧٦٦م كما أورد لوريمر، انظر:

Abdullah Khalid Al Khalifah and Ali Aba Hussain "The Utoob in the Eighteenth Century", in: Abdullah Khalid Al Khalifah and Michael Rice (eds) (1993), Bahrain Through the Ages: The History, London: Kegan Paul International, p. 303.

7) Francis Warden "Historical Sketch of the Uttoobee Tribe of Arabs; (Bahrein) from the Year 1716 to the Year 1817", in: Robert Hughes Thomas (edn.1985), Arabian Gulf Intelligence: Selections from the Records of the Bombay Government: New Series, No. XXIV, 1856, Cambridge: The Oleander Press, p. 362.

8) محمد أحمد عبدالله وبشير زين العابدرين (٢٠٠٩). **تاريخ البحرين الحديث ١٥٠٠ – ٢٠٠٢م**، الصخير: مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ص ١٧٤.

أمَّا بالنسبة للعلاقات البحرينية البريطانية، ففى عام ١٨١٦م وقعت البحرين مُعاهدةً للصداقة مع بريطانيا[9]، تلت هذه المُعاهدة سلسلةً من المُعاهدات مع بريطانيا يعود أولها إلى مُعاهدة السلام العامة للعام ١٨٢٠م (General Peace Treaty) التي تَّم توقيعها مع مجموعةٍ من مشيخات الخليج العربي، من بينها البحرين[10]، كما تَّم التوقيع على مجموعةٍ منَ المُعاهدات الخاصة بين حُكام البحرين وبريطانيا على فتراتٍ زمنيةٍ مُختلفة، مثل مُعاهدتي عام ١٨٦١م و١٨٦٨م[11]. بالإضافة إلى ما تقدم ففي عهد حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩ – ١٩٣٢م) تَّم التوقيع على مُعاهدتين مانعتين مع بريطانيا، الأولى كانت فى عام ١٨٨٠م والثانية فى عام ١٨٩٢م[12]، وقد نتج عن توقيع هاتين المُعاهدتين الأخيرتين من وجهةِ نظرِ بريطانيا دخول البحرين تحت الحماية البريطانية وإشراف بريطانيا على سياسات وعلاقات البحرين الخارجية.

وقام الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني شيخ قبيلة آل ثاني[13] بتوقيع مُعاهدة مانعة مع البريطانيين فى عام ١٩١٦م شبيهةٍ بالمُعاهدات التي وقعتها مشيخات الخليج العربيً مع الجانب البريطاني، ونصت هذه المُعاهدة على الحماية البريطانية لآل ثاني[14].

---

9) قام الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة مُمثلًا عن البحرين والمُقيم السياسي البريطاني فى بوشهر وليام بروس (William Bruce) بالتوقيع على هذه المُعاهدة،

India Office (IO) Bombay/SP/41, Resident William Bruce to the Bombay Government, 31 July 1816.

10) **India Office Records (IOR)**/L/PS/20/C158D, General Maritime Treaty with the Arab Tribes of the Persian Gulf-1820, February 1820.

11) **IOR**/L/PS/20/C158D, Terms of a Friendly Convention Entered into between Shaikh Muhammad bin Khalifah, Independents Ruler of Bahrain, on the Part of Himself and Successors, and Captain Felix Jones, Her Majesty's Indian Navy, Political Resident of Her Britannic Majesty in the Gulf of Persia, on the Part of the British Government, 1861; **IOR**/L/PS/20/C158D, Translation of the Agreement Entered into by Ali bin Khalifah, Shaikh of Bahrain, 1868, 6 September 1868.

12) **IOR**/L/PS/20/C158D, Translation of Agreement Signed by the Chief of Bahrain, 22 December 1880; **IOR**/L/PS/20/C158D, Exclusive Agreement of the Shaikh of Bahrain with the British Government, 13 March 1892.

13) تجدر الإشارة إلى أنَّ بداية ظهور آل ثاني في شبه جزيرة قطر تعود إلى مُنتصف القرن التاسع عشر الميلادي، انظر:

The National Archives (TNA), FO 371/68326, Series of Events in Zubarah.

14) "Qatar", **The British Empire**, <http://www.britishempire.co.uk/maproom/qatar.htm> [accessed 29 August 2017].

الشكل ١ : شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين

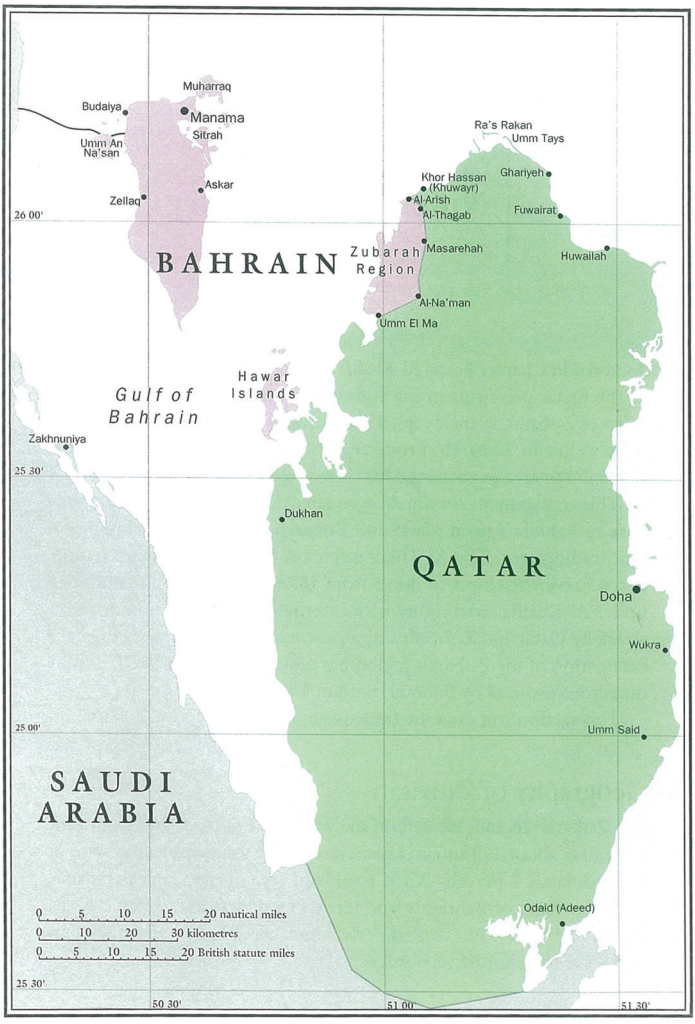

المصدر :

Jawad Salim Al Aryed (2003) . **A Line in the sea : The Qatar v. Bahrain Dispute in the World Court**, Berkeley, CA: North Atlantic Books, p. 122.

ثانيًا؛ الزبارة، جُزر حوار، ضحال الديبل: لمحةٌ موجزة

بمُراجعةِ تقارير وردت عن ضباط بريطانيين فى المنطقة، يُمكن التعرف على آراء هؤلاء المسؤولين فى تلك الفترة الزمنية حول مُلكية الزبارة فى شبه جزيرة قطر، وجُزر حوار، وضحال الديبل، فقد قام القُبطان جورج بارنز بروكس (Captain George Barnes Brucks) مُمثلًا عن مُشاة بحرية بومباي بإجراء أول مسح بريطاني للخليج العربي[15]، وكان تحت إمرة بروكس مجموعةً من الخُبراء فى مجال المسح البحريً؛ ومن أبرزهم المُلازم ستافورد هاينز (Stafford Haines)، وقد امتدت عملية مسح المنطقة عشر سنوات مُنذ عام ١٨٢٠م حتى عام ١٨٣٠م، وعُرفت النُسخة النهائية لمسح بروكس باسم «مُذكرات وصف الملاحة فى الخليج»[16].

ولم يكن انطلاق عملية المسح فى عام ١٨٢٠م من باب الصُدفة إذ تزامن مع توقيع بريطانيا لمُعاهدتها الشهيرة فى الخليج العربي مع مشيخات الخليج العربي التي عُرفت باسم (مُعاهدة السلام العامة ١٨٢٠م)، حيثُ قام بروكس من خلال مسحه باستعراض أولى البيانات المُسجلة الخاصة بالزبارة وتدوينها من وجهة نظره بوصفه مُختصًا فى مجال المسح البحري، وذكر بروكس أنَّ الزبارة تقع «على خط عرض ٢٦ درجة شمالاً، وخط الطول ٣٠ «٨' ٥١ درجة؛ كما وصف قاطني الإقليم أنهم «مواطنون تابعين للبحرين»، وأشار إلى أنَّ «جميع سُكان القُرى رعايا للبحرين، وأنَّ عملية استيراد الماشية تتَّم من خلالها»، وبين تقرير المسح أيضًا أنَّ الزبارة كانت فى فترةٍ من الزمن موطنًا للعتوب، وتجدر الإشارة إلى أنَّ بروكس قام أيضًا بمسح قرية فريحة القريبة من الزبارة وأكد على تبعيتها للبحرين[17]. ومن اللافت للانتباه أنَّه بعد ثلاثين عامًا من مسح بروكس أظهر القُبطان سي. جي. كونستابل (Captain C. G. Constable) فى تقريره «مُرشد الخليج،

---

15) في بداية الأمر تولَّى القُبطان جون غاي **(Captain John Guy)** الإشراف على عملية المسح، ولكن وبسبب تقاعد غاي قبل إكماله عمله كُلِّفَ بروكس بإتمام المُهمة.

16) Llewellyn Styles Dawson (1885). **Memoirs of Hydrography Including Brief Biographies of the Principal Officers who have Served in H. M. Naval Surveying Service between the years 1750 and 1885**, part I.-1750 to 1830, Eastbourne: Henry W. Keay, pp. 88-89.

17) G. B. Brucks "Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persia", in: Robert Hughes Thomas (edn. 1985). **Arabian Gulf Intelligence: Selections from the Records of the Bombay Government No. XXIV**, Cambridge: The Oleander Press, p. 562.

لعام ١٨٦٤م» مدى سُلطة آل خليفة على شبه جزيرة قطر؛ فقد وصف كونستابل أنَّ شيخ قرية «البدع» التي تقع على بُعد ٤٠٠ ياردة من الدوحة كان «تحت حُكم البحرين»[18]؛ إضافة إلى ذلك، أكدَّ القُبطان إدوارد لو دوراند (Captain Edward Law Durand) فى عام ١٨٧٩م أنَّ غالبية شبه جزيرة قطر تُعرف باسم «البحرين» كما أوردها فى خريطته[19] (الشكل ٢).

18) C. G. Constable "The Persian Gulf Pilot", in: Penelope Tunson (edn. 1991). **Records of Qatar 1820-1960**, vol. II 1853-1879, Buckinghamshire: Archive Editions, p. 25.

19) E. L. Durand "Notes on the islands of Bahrain and Antiquitie", in: Penelope Tunson and E. Quick (edn.1993). **Records of Bahrain 1820-1960**, vol. VIII Historical Maps and Tables, Buckinghamshire: Archive Editions, Map 05-06.

الشكل ٢ : خريطة القُبطان إدوارد لو دوراند

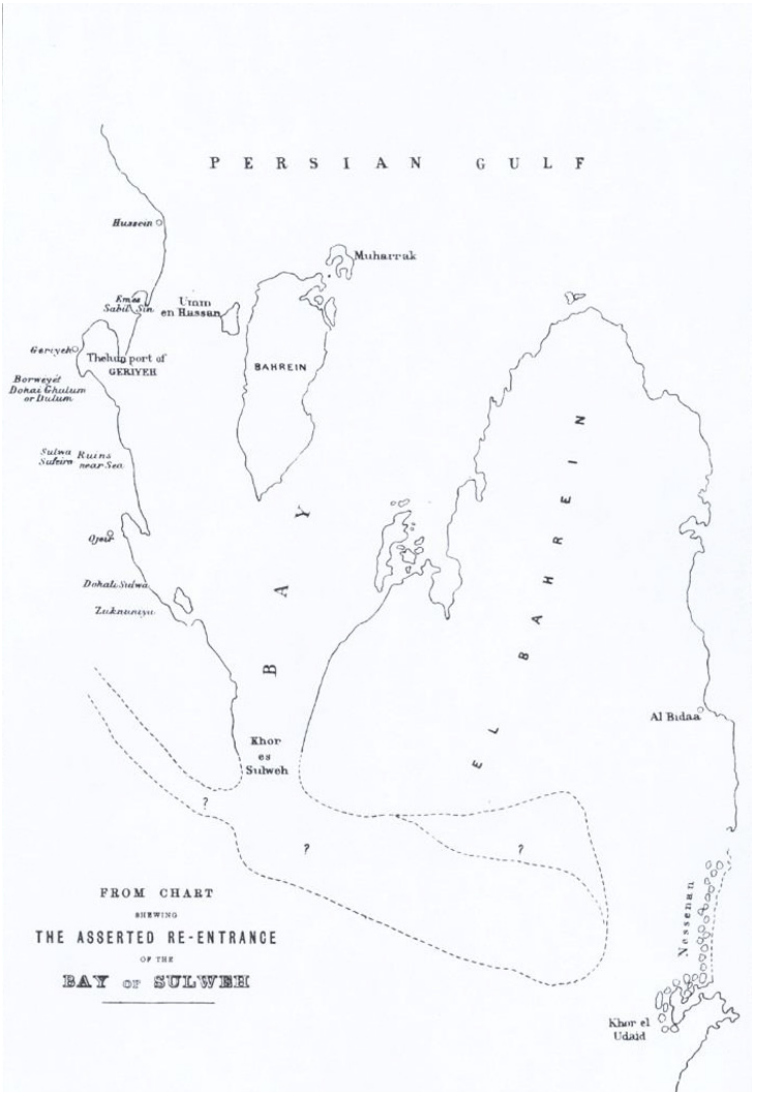

المصدر:

E. L. Durand “Notes on the islands of Bahrain and Antiquitie”, in: Penelope Tunson and E. Quick (edn. 1993) Records of **Bahrain 1820-1960**, vol. VIII Historical Maps and Tables, Buckinghamshire: Archive Editions, Map 05-06.

أمَّا بالنسبة لجُزر حُوار، فهي عبارةٌ عن أرخبيل من الجُزر تقع غرب شبه جزيرة قطر، وتُعرف أكبر جزيرة من هذه المجموعة باسم حُوار. استقَّر أتباع حُكام البحرين فى هذه الجُزر بعد فتح البحرين عام ١٧٨٣م، أي قبل ظهور آل ثاني، وكانت قبيلة الدواسر هي القبيلة الرئيسة التي استوطنت هذه الجُزر، وتتمركز القبيلة أساسًا فى جزيرة البحرين فى قريتي البديع والزلاق، فيما كانت أبرز المُنازعات التي تحدث فى جُزر حوار تُحلَّ من قبل محاكم البحرين، بالإضافة إلى ذلك أكَّدت وثيقة فى أرشيف سجلات مكتب الهند أنه «وفى أي وقت من الأوقات لم يستوطن أي مواطن قطري حُوار»، إضافةً إلى «أنَّ سُلطة حُكام قطر لم تُمارس أبدًا فى حُوار»[20]؛ وبعد أحداث الزبارة قامت قطر بالتعدي على جُزر حُوار بهدف تجريد البحرين من تبعية الجُزر لها كما سيردُ لاحقًا.

أمَّا عن ضحال الديبل فتقع شمال شرقي جُزر البحرين فى مُنتصف المسافة بين جُزر البحرين وشبه جزيرة قطر؛ ومُنذ وقتٍ مُبكرٍ وتحديدًا فى عام ١٩٠٨م وفى اجتماع عُقد فى ١٧ يوليو للأدميرالية البريطانية لتدارس فكرة وضع أضواء وعوامات فى مناطقَ مُختلفةٍ من الخليج العربي، كان ضحال الديبل إحدى المناطق المُقترحة لتركيب أضواء للمُساهمة فى عملية الملاحة البحرية، وقد ذُكِرَت المنطقة تحت اسم البحرين[21]. وفى تقرير آخر صدر فى العام التالي (١٩٠٩م) من لجنةٍ للبحث فى مسألة تركيب أضواء وعوامات في الخليج العربي، أدرجت اللجنة ضحال الديبل على أنَّه جُزءٌ من البحرين[22]؛ وفى العام ذاته استعرضت اللجنة المذكورة مسألة تركيب منارة فى ضحال الديبل، وأصدرت خريطة لفشت [ضحال] الديبل تحت اسم الـ«بحرين»، مؤكدةً هذه الوثيقة مُجددًا تبعية المنطقة للبحرين[23]. كما أنَّ البحرين قد تقدمت ومُنذ وقتٍ مُبكرٍ بمُطالبتها بضحال الديبل من دون أيةِ مُعارضةٍ من قبل قطر، إلا أنَّها قامت بعدها بفترةٍ بدعوى مُضادةٍ مُدعيةً فيها امتلاكها للمنطقةَ بعد علمها عن إمكانية اكتشاف النفط كما سيتَّم تناوله لاحقًا فى هذه الدراسة.

---

20) **IOR**/L/PS/12/3895, Background on Hawar Islands.

21) **IOR**/L/PS/10/168, Report of a Conference held at the Admiralty on Lighting and Buoying of the Persian Gulf, 17 July 1908.

22) **IOR**/L/PS/10/168, Report of a Committee of Enquiry on Lighting and Buoying, 1909.

23) **IOR**/L/PS/10/168, Supplementary Report by Mr D. W. Hood, 1909 and Printed Illustration of Fasht Al-Dibal.

الشكل ٣ : فشت [ضحال] الديبل

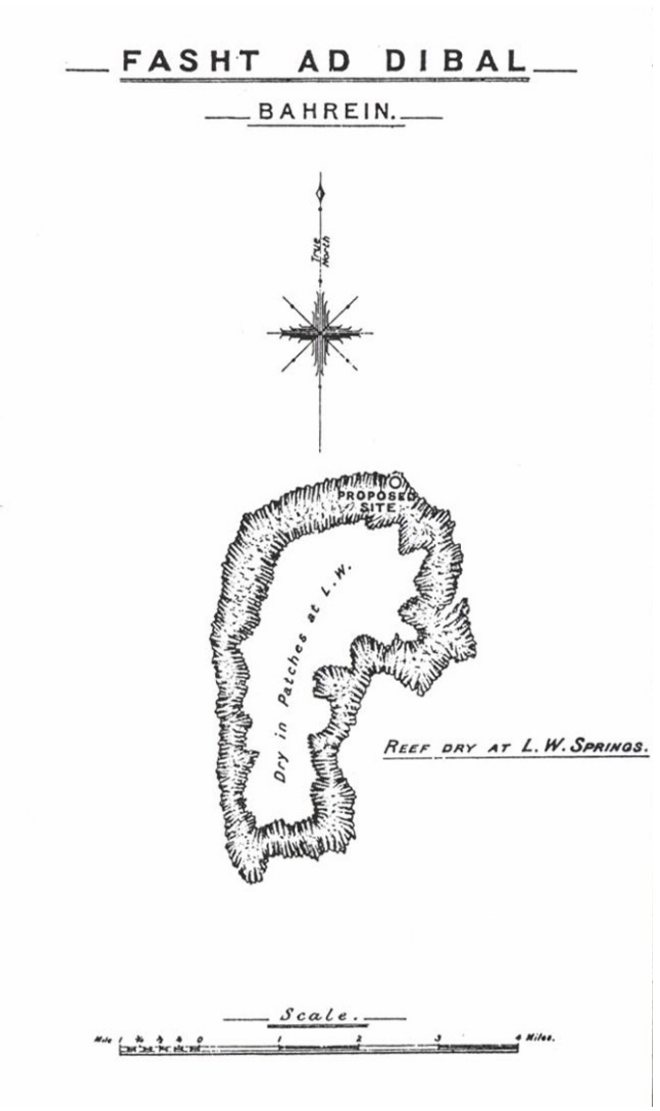

المصدر:

IOR/L/PS/10/168, Supplementary Report by Mr D. W. Hood, 1909 and Printed Illustration of Fasht Al-Dibal.

ثالثًا: ظهور النفط والأطماع البريطانية

ارتبطت مُحاولات قطر فى التعدي على سيادة البحرين خلال فترة النصف الأول من القرن العشرين الميلادي بظهور النفط في المنطقة، فمع انهيار الدولة العُثمانية سعت مجموعةٌ من القوى الغربية إلى توسيع نطاق نفوذها والسيطرة على تدفق النفط في الشرق الأوسط، ففى عام ١٩٢٨م عُقدت اتفاقية عُرفت باسم «اتفاقية الخط الأحمر» (Red Line Agreement)، والتي وافق عليها أعضاءٌ كانوا يُديرون شركة البترول التُركية (Turkish Petroleum Company) (والتي عُرِفَت لاحقًا باسم شركة البترول العراقية – Iraq Petroleum Company – عام ١٩٢٩م)؛ هدفت الاتفاقية إلى عدم السماح لأعضاء شركة البترول التُركية بالمُنافسةِ ضد بعضهم البعض فى الأقاليم التي كانت تخضع فيما مضى لحُكم الدولة العُثمانية من دون موافقةٍ مُسبقةٍ من الشركة. قاد هذا التحرك المُساهمون البريطانيون فى الشركة واستهدفت فى المُقابلِ المُساهمين الأمريكيين، ولكن وفى منطقة الخليج العربي كان البريطانيون مُترددين حول استكشاف النفط حيث إنَّهم ظنوا أنَّ النفط متوفِّرٌ وبشكلٍ أكبر فى العراق وفارس بالمُقارنة بالخليج العربي، كما أنَّهم خشوا من فكرة وجود شركاتٍ نفطيةٍ أجنبيةٍ مُنافسةٍ فى المنطقة[24].

أمَّا بالنسبة لجُزر البحرين فلم يعتقد البريطانيون وجود النفط فيها أساسًا، وهذه من بين الأخطاء التي ندموا عليها فيما بعد، وهذا الاعتقاد تغير بعد مجيء شخصيةٍ هامةٍ فى تاريخ النفط في المنطقة وهو الرائد فرانك هولمز (Major Frank Holmes) من أصولٍ نيوزيلندية، والذي لُقب فيما بعد عند العرب بـ «أبو النفط»[25]. آمن هولمز بإمكانيةِ وجود النفط فى البحرين، وجاءت بداية مشوار البحث عن النفط فى البحرين بعد توقيعه (أيَّ هولمز) مع نائب حاكم البحرين آنذاك الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة (الذي أصبح نائبًا للحاكم فى عام ١٩٢٣م) اتفاقيةً لحفر المياه الطبيعية فى مُقابل أحقية التفاوض مع حكومة البحرين بشأن منحه امتيازاتٍ للتنقيب عن النفط، وبذل هولمز قُصارى جُهدهِ لإقناع شركاتٍ بريطانيةٍ للتنقيب عن النفط فى البحرين ولكن دون جدوى. لم ييأس هولمز فأخذ الإذن من المسؤولين البريطانيين للحصول على خدمات

24) Angela Clarke (1990). **Bahrain Oil and Development 1929-1989**, London: Immel Publishing, pp. 50-52 and 130; and Elizabeth Monroe (1963). **Britain's Moment in the Middle East 1914-1956**, Baltimore: The Johns Hopkins Press, pp. 105-106.

25) Angela Clarke (1990). **Bahrain Oil and Development 1929-1989**, London: Immel Publishing, p. 51.

شركات أمريكية للتنقيب عن النفط فى البحرين فتَّم السماح لهولمز بالاستعانة بشركات أمريكية فى هذا الشأن، حيث اعتقد البريطانيون أنَّ إمكانية اكتشاف النفط فى البحرين أمرٌ ميؤوسٌ منه. وفى عام ١٩٢٩م تأسَّست شركة نفط البحرين المحدودة (Bahrain Petroleum Company – بابكو) عن طريق شركة أمريكية عُرِفَتْ آنذاك باسم شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California). وسمحت بريطانيا لهذه الشركة الأمريكية الدخول فى دائرة نفوذها شريطة أنَّ تُسجل شركة نفط البحرين المحدودة (Bahrain Petroleum Company – بابكو) فى كندا وأن تحمل الشركة هوية بريطانية، وتحقَّقت رؤية هولمز باكتشاف النفط بكمياتٍ تجاريةٍ فى البحرين فى ٢ يونيو ١٩٣٢م؛ وبعد أن مارست وزارة الخارجية الأمريكية شتى الضغوطات تبَّنى البريطانيون رؤيةً أكثر مرونةً لمنح امتيازات للتنقيب عن النفط لشركات غير بريطانية من بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م)[26].

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وتزامنًا مع اكتشاف النفط بكمياتٍ تجاريةٍ فى البحرين عام ١٩٣٢م، أدرك البريطانيون أهمية المُحافظة على مصالحهم فى المنطقة والتقليص من النفوذ الأمريكي، ومع هذه المُستجدات كانت هُناك عجلةٌ من الجانب البريطاني فى الحصول على امتيازاتٍ نفطيةٍ فى شبه جزيرة قطر من خلال تعاقدهم مع الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني. حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا فى عام ١٩٣٣م على امتيازاتٍ نفطيةٍ فى المملكة العربية السعودية، التي لم تكن ضمن نطاق تأثير بريطانيا[27]، وبهذا وفى سنواتٍ معدودةٍ ازداد النفوذ الأمريكي بشكلٍ كبير فى المنطقة، وخشيت بريطانيا من خسارة مركزها فى منطقة الخليج العربي أمامَ الولاياتِ المتحدة الأمريكية. بعد النجاح الكبير الذي حقَّقه الرائد فرانك هولمز فى البحرين أظهر للبريطانيين رغبته

---

26) Angela Clarke (1990). **Bahrain Oil and Development 1929-1989**, London: Immel Publishing, pp. 50-52 and 130; John Marlowe (1962). **The Persian Gulf in the Twentieth Century, London: The Cresset Press, pp. 90-92; Rosemarie Said Zahlan (2002). The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman**, Reading: Ithaca Press, p. 26; William Rupert Hay (1959), **The Persian Gulf**, Washington D.C.: The Middle East Institute, p. 94; and James Hamad Dacre Belgrave (1973), **Welcome to Bahrain**, London, p. 48.

27) Rosemarie Said Zahlan (1979). **The Making of the Modern Gulf States**: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Reading: Ithaca Press, p. 25.

فى التنقيب عن النفط فى شبه جزيرة قطر[28]، بعدها قام هولمز شخصيًا بالاتصال بالشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني للتشاور معه بشأن الحصول على امتيازاتٍ نفطية[29].

وأعادت قضية حصول شركات أمريكية أو بريطانية على الامتيازات النفطية طرح قضايا حدودية خلافية فى منطقة الخليج العربي، فبالنسبة للخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر فقد ذكر المُعتمد السياسي فى الكويت المُقدم هارولد ريتشارد باتريك ديكسون (Harold Richard Patrick Dickson) نُقطةً بالغةً فى الأهمية؛ حيث أورد فى رسالةٍ وجهها إلى المُقيم السياسي فى بوشهر مؤرخة فى ١٨ يناير ١٩٣٤م أنَّه من الواضح أنَّ بريطانيا قد تبنت «سياسةً تقضي بإبعاد شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا خارج [شبه جزيرة] قطر»[30]. إضافةً إلى ما تقدم ففى مُذكرةٍ صادرةٍ عن إيه. أف. ويليامسون (A.F. Williamson) التابع لشركة النفط الأنجلو – فارسية المُدارة بريطانيًا، خشي ويليامسون أنَّ منح عقد للامتياز النفطي لشركة أمريكية فى شبه جزيرة قطر هو اعترافٌ بأحقية المملكة العربية السعودية بمُطالباتها الحدودية[31]، ومن ثَمَّ سيُصبح من الأولى منح حق الامتياز إلى شركة غير أمريكية. أمَّا بالنسبة للبحرين فيجب عليها ألا تنال أي مطالبٍ مشروعةٍ فى شبه جزيرة قطر؛ فقضية مطالب البحرين لمنطقة الزبارة على سبيل المثال يجب أن تُحبَط، خاصةً أنَّه إذا ما نجحت البحرين فى أحقية تبعية الزبارة لها، فإنَّ من الأرجح أن تُصبح الامتيازات النفطية تحت سيطرة أمريكية، مما قد يُحفز الجانب السعودي على إنهاء الخلاف الحدودي بينهم وبين قطر لصالحهم وهذا ما خشيت منه بريطانيا.

ومن أولى الاقتراحات التي تَّم وضعها لمُناقشة تحديد منطقة نفوذ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني جاءت من خلال اجتماعٍ جمع كبار مسؤولي بريطانيا فى ٢١ فبراير

---

28) J. G. Laithwaite “India Office Minute by J. G. Laithwaite, 9 August 1932”, in: Penelope Tunson and Emma Quick (edn. 1991). **Records of Qatar: Primary Documents 1820-1960**, vol. 5 1916-1935, Buckinghamshire: Archive Editions, pp. 215-16.

29) “Admiralty to Colonial Office, 28 July 193”, in: Penelope Tunson and Emma Quick (edn. 1991). **Records of Qatar: Primary Documents 1820-1960**, vol. 5 1916-1935, Buckinghamshire: Archive Editions, pp. 219-22.

30) **IOR**/R/15/1/627, H. R. P. Dickson to Fowle, 18 January 1934.

31) **IOR**/R/15/1/627, A. F. Williamson of the Anglo-Persian Oil Company’s Notes on Qatar, 14 January 1934.

١٩٣٤م، حيث جاء المُقترح خلال اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني ترأسه شخصيًا رئيس وزراء بريطانيا وعضو حزب العُمال رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald)، وفيه رُبطت قضية رسم الحدود بشكلٍ مُباشرٍ مع مسألة تأمين الامتيازات النفطية فى شبه جزيرة قطر. واستعرض المُجتمعون مجموعةً من الاستنتاجات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية لرؤساء الأركان البريطانية بهدف تقديم الحماية البريطانية للشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وقد أوصت اللجنة «أنَّ مسألة السعي نحو الحصول على امتياز النفط القطري لشركة مُسجلة فى بريطانيا يصب فى مصلحة حكومة صاحب الجلالة». كما أضافت اللجنة أنه وبهدف تقديم الحماية للشيخ عبدالله يستوجب بادئ ذي بدء تحديد حدود إمارته، واقترحت اللجنة ربط مسألة «ضمان الحماية» باستكشاف النفط والحصول على الامتيازات النفطية، وبناءً على ما تقدم فقد طلب وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند السير صموئيل هوير (Sir Samuel Hoare) من المُقيم السياسي فى بوشهر البدء في عملية التفاوض مع الشيخ عبدالله فيما يخص منح شركة بريطانية حق الامتياز النفطي، وكان من المُهم بالنسبة لمجلس الوزراء عند تعاملهم مع الشيخ «أن تُوجَّه للمُقيم السياسي التعليمات لإحباط الأمريكان»[32]. وتقرر فى اجتماع آخر عقده مجلس الوزراء البريطاني فى ٢٨ فبراير من العام ذاته فيما يخص الامتيازات النَفطية التي سيمنحها الشيخ عبدالله، وجوب «الاحتفاظ بها فى أيدي بريطانية...»، وقد أكد المُجتمعون مُجددًا على أهمية تحديد الحدود التابعة للشيخ[33]، وهذا مما يؤكَّد أنَّ الحدود التي شكَّلت سُلطة الشيخ عبدالله لم تكن معروفةً أو كانت غامضةً عند كبار دبلوماسي بريطانيا.

بعد مُحادثاتٍ مُطولةٍ مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وافق الشيخ على منح حق امتياز النفط إلى شركة النفط الأنجلو – فارسية المحدودة البريطانية فى ١٧ مايو ١٩٣٥م[34]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ البحرين قد استخدمت موانئها ومرافقها لخدمة مجموعةٍ من الشركات النفطية البريطانية مثل شركة امتيازات النفط المحدودة (Petroleum Concessions Limited)، وشركة تطوير النفط (إمارات الساحل المُتصالح) المحدودة (Petroleum Development "Trucial State" Limited)، وشركة تطوير النفط (عُمان

32) **TNA**, CAB 23/78, 6(34) Persian Gulf: Proposal to Guarantee Protection to the Shaikh of Qatar, 21 February 1934.

33) **TNA**, CAB 23/78, 7(34) Persian Gulf: Proposal to Guarantee Protection to the Shaikh of Qatar, 28 February 1934.

34) **IOR**/L/PS/18/B444, Qatar Oil Concession and Connected Documents, 17 May 1935.

وظُفار) المحدودة (Petroleum Development "Oman and Dhofar") Limited ، بالإضافة إلى اتخاذ البحرين مركزًا للإشراف على عملية التنقيب عن النفط والأعمال المُصاحبةِ لها فى شبه جزيرة قطر[35].

لقد عملت اتفاقية النفط التي وقعها الشيخ عبدالله على تأمين حُكمه فى شبه جزيرة قطر والتعدي على سيادة البحرين في إقليم الزبارة، كما أنَّ مطامعه طالت جُزر حُوار وضحال الديبل[36].

وقد حُضت أهمية جُزر حُوار من وجهة النظر البريطانية فى مُذكرةٍ سُجلت ضمن مُسودةِ محضر اجتماع عن الإدارة السياسية التابعة لمكتب الهند فى ١٤ يوليو ١٩٣٦م؛ قبل عام من إشعال الشَّيخ عبدالله فتيل أزمةٍ عصفت بالزبارة، والتي تلاها رغبته في التعديٍ على جُزر حُوار وضحال الديبل، وقد جاء فى المُذكرةِ الآتي:

> «إنَّ مسألة مُلكية جُزر حُوار، التي كانٍ من غير المُرجح أن يُسمع عنها، قد تُصبح ذات أهمية قصوى إذا ما تَّم العثور علٍى النفط فيها، والتي من المُمكن أن ينتج عنًها صعوبات جمة – خاصةً إذا ما كانت شركات النفط المُنافسة قد امتلكت عقودًا لها فىً قطر والبحرين وكلتاهما ادعتا مُلكيتهما لجُزر حُوار»[37].

كانت بريطانيا مُنفتحةً فى البحث حول ادعاءات تبعية جُزر حُوار للشيخ عبدالله إذا ما تقدم بها، إلا أنَّ الدائرة السياسية التابعة لمكتب الهند أكدت ومُنذ البداية على رؤية كُلٍ من المُعتمد السياسي فى البحرين والمُقيم السياسي فى بوشهر لتبعية الجُزر للبحرين، ومعٍ ذلك خشيت بريطانيا أنَّ خلافًا قد ينشبُ بين الشركات العاملة فى مجال النفط فى البحرين وشبه جزيرة قطر، إذ قد تعتقد كُل شركةٍ أنَّ جُزر حُوار تتبع للحكومة التي تعمل لأجلها. وبالرُغم من ذلك فإنَّ مسؤولين عن مكتبٍ الهند التقوا بالسير تشارلز بلجريف (Sir Charles Belgrave) مُستشار حكومة البحرين، عند قيام حاكم البحرين

---

35) **IOR**/R/15/1/371, E. V. Packer to Belgrave, 1 August 1945.

36) "Administration Report of the Political Agency, Bahrein, for the Year 1937", in: **The Persian Gulf Administration Reports 1873-1957**, (edn. 1986). vol. IX 1931-1940, Buckinghamshire: Archive Editions, p. 37.

37) **IOR**/L/PS/12/3895, Minute Paper Prepared by the Political Department of the India Office, 14 July 1936.

الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة (١٩٣٢ – ١٩٤٢م) برحلةٍ رسميةٍ إلى بريطانيا فى صيف عام ١٩٣٦م، وقد ذكروا للمُستشار أنه وكما هو الحال عليه الآن فإنَّ الجُزر تتبع لسُلطة البحرين وعلى قطر أن تُثبت تبعية الجُزر لها. إضافةً إلى ذلك فإنَّ مكتب الهند أعطى الإذن حتى قبل اتخاذ أي قرارٍ نهائي فى المسألة للبحرين بالتباحث مع شركات أجنبية بشأن الامتيازات النفطية فى المنطقة، فقامت حكومةُ البحرين حينها بالتباحث مع شركتين للنفط تمتلك كُلًا منها مكاتبًا فى لندن[38]؛ وبالرُغم من عدم ذكر اسمي تلك الشركتين فمن الأرجح أن تكونا شركة امتيازات النفط المحدودة (وهي شركة بريطانية تأسَّست عام ١٩٣٢م للبحث عن امتيازات نفطية خارج الحدود العراقية) وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا التي كانت تُدير عدة شركات آنذاك مثل شركة نفط البحرين المحدودة. ولم تكن الرُقعة الجغرافية التي تتنافس عليها الشركتان جُزءًا من عقد الامتياز الذي أُبرم فى البحرين عام ١٩٢٥م[39]، وقد عبّرت شركة امتيازات النفط المحدودة فى أواخر أكتوبر ١٩٣٦م عن قلقها لصُناع القرار فى الحكومة البريطانية من قيام حاكم البحرين بالتعاقد للتنقيب عن النفط فى جُزر حُوار مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، كما خشيت الشركة أنَّ عدم منحها للعقد قد يأتي عليها «بنتائج وخيمة» ويؤثر سلبًا على مساعيها للحصول على مزيدٍ من عقود الامتياز النفطية فى إمارات الساحل المُتصالح[40].

38) **IOR**/L/PS/12/3895, Minute Paper Prepared by the Political Department of the India Office, 14 July 1936.

39) **IOR**/L/PS/12/3852, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 28 April 1936.

40) **IOR**/L/PS/12/3852, S. H. Longrigg, Petroleum Concessions Limited to M. J. Clauson, 29 October 1936.

رابعًا : التدخل فى شؤون الزبارة

شرع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني مع احتمال ظهور النفط فى إقليم الزبارة لبدء تدخله فى شؤون الإقليم، ومع بداية أطماعه التي استهدفت الزبارة يستوجب تحديد أسماء أبرز الشخصيات التي كانت تقطن المنطقة فى تلك الفترة أي عام ١٩٣٧م، كما ورد فى مُذكرةٍ محفوظةٍ فى أرشيف سجلات مكتب الهند، وهي كالآتي الشيخ سلمان بن خالد آل خليفة والشيخ محمد بن عبدالرزاق آل خليفة مُمثلين عن أسرة آل خليفة. ومن أبرز شخصيات قبيلة النعيم، وهي القبيلة القاطنة فى هذه المنطقة، فهُناك عدةُ شخصيات رئيسة مثل الشيخ راشد بن محمد الجبر وأخوه الشيخ خالد، ومحمد بن راشد، وأحمد بن راشد، وفاضل بن مهنا[41]، ومن المعروف أنَّ قبيلة النعيم تدين بولائها تاريخيًا لأسرة آل خليفة كما أوضح ذلك شيخُ القبيلة الشيخ راشد بن محمد الجبر فى رسالةٍ وجهها إلى المُعتمد السياسي فى البحرين، كما بيَّن الجبر بأنَّ ولاء القبيلة لآل خليفة يعود إلى فترة حُكم الشيخ علي بن خليفة آل خليفة (١٨٦٨ – ١٨٦٩م)[42] . ويمكن تقدير عدد أفراد قبيلة النعيم فى الزبارة من خلال عدد الخيام التي شغلتها قبيلة النعيم بنحو ثلاثمائة خيمةٍ، وتستطيع القبيلة عند اللزوم تسليح ألف مُقاتل[43]، وبسبب احتمالية العثور على النفط فى الزبارة في تلك الفترة تحديدًا شُد انتباه قطر للإقليم كما أوضحت مُذكرة محفوظة فى أرشيف سجلات مكتب الهند بتاريخ ١٣ مارس ١٩٣٧م، وأوردت المُذكرة قيام قطر بـ « بدء ملء قطعة الأرض [أي الزبارة] برعايا قطريين بهدف ضمان مُلكية الأرض »[44].

قام الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالتدخل فى الزبارة من خلال توظيفه لحادثةِ خلافٍ اندلع إثر قيام أحد أفراد عشيرة من قبيلة النعيم ويُدعى رمزان بالإقدام على تطليق زوجته، فتزوجت هذه الطليقة مُجددًا من أحد أفراد عائلة الجبر وهي عشيرةٌ أُخرى من قبيلة النعيم، فيما أدَّت هذه الزيجة إلى جدلٍ كبيرٍ بين الشيخ راشد بن محمد الجبر شيخ قبيلة النعيم ورمزان. قام رمزان الذي عارض زواج طليقته بأخذ مجموعةٍ من أتباعه

41) **IOR**/R/15/2/202, Members of Al-Khalifah at Zubarah and Leading Members of the Na'im Tribe.

42) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Rashid bin Muhammad Al-Jabur to the Political Agent in Bahrain, 10 May 1937.

43) **IOR**/R/15/2/202, Na'im Situation, 30th April 1937.

44) **IOR**/R/15/2/202, Note on Zubarah, 13 March 1937.

والتحالف مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني نكايةً بقبيلة النعيم، وقد قدمَّت هذه الحادثة للشيخ عبدالله عُذرًا لزيارة منطقة الزبارة فى ١٢ مارس ١٩٣٧م. كما قام الشيخ عبدالله بتهديد القاطنين فى مناطق تابعة لقبيلة النعيم التي تتبع بولائها لآل خليفة بفرض الضرائب عليهم، وشرع الشيخ عبدالله بتنفيذ تهديداته وأرسل مجموعةً من الرجال إلى المنطقة وكان من بينهم رمزان، ولكن الشيخ راشد بن محمد الجبر تصدَّى لهذا التحدي. وأمام هذا الصمود أرسل الشيخ عبدالله رسالةً إلى الشيخ راشد أمهلهُ فيها «سبعة أيامٍ للموافقة على جميع الشروط...»[45].

وصلت إلى مسامع حاكم البحرين آنذاك الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة أنَّ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني قد وصل إلى منطقة الزبارة وتوغل فى القُرى التي تقع شمال غربي ساحل شبه جزيرة قطر ومن بينها فريحة، كما أخبر حاكم البحرين المُعتمد السياسي فى البحرين بذلك فى ١ مُحرم ١٣٥٦هـ/ ١٤ مارس ١٩٣٧م[46]. ومع تصاعد وتيرة الأحداث قام الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بإرسال أحد خدمه برفقة شخصيات أُخرى إلى البحرين ومعهم هدية إلى حاكم البحرين، كانت عبارة عن ثمانية من الإبل[47]، على سبيل المُجاملة لتقليل أثر حالة الاستياء بسبب الخطوات التي اتخذها الشيخ عبدالله فى شمال غربي شبه جزيرة قطر.

وبينما استمرت الأزمة فى التصاعد أرسل المُقيم السياسي فى بوشهر القُبطان ترينشارد كرافن فول (Captain Trenchard Craven Fowle) برأيه للمُعتمد السياسي قائلًا: «من رأيي أنَّ الزبارة حتمًا تعود إلى قطر...»، ولم يستند المُقيم السياسي على أيَّة أدلة قادته إلى هذا الرأي بل اعتمد بشكلٍ كبيرٍ على وجهة نظره الشخصية، كما قام المُقيم السياسي بتوجيه تعليماته الخاصة لِلمُعتمد «بعدم إبداء رأيه بشكلٍ مُطلقٍ للحكومة البحرينية...»[48]. وقد قام المُعتمد السياسي فى البحرين بالرد علَى رأيِ القُبطان ترينشارد كرافن فول الذي اعتمد الأول فيه بشكلٍ كبيرٍ على الظن وردَّ عليه بحُججٍ فيما يتعلق بالنزاع، وبناءً على تصَّور المُعتمد السياسي المحدود للمسألة ذكر بأنه

45) **IOR**/R/15/2/202, Zubarah Incident, 3 May 1937.

46) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agency in Bahrain, 14 March 1937.

47) **IOR**/R/15/2/202, An Extract from Report dated the 24th March 1937 made by the Head Munshi, Bahrain, 24 March 1937

48) **IOR**/R/15/2/202, Fowle to the Political Agent in Bahrain, 25 March 1937.

«وعند اللزوم» تأتي التعليمات إلى الأهالي فى الزبارة من قبل حاكم البحرين؛ ولوحظ هذا الأمر فى فترةِ حُكم الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، كما لوحظ من قبل وبشكلٍ أكبر فى فترة حُكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، إضافةً إلى أنَّ عددًا من البحرينيين هُم من سُكان الزبارة، ومنهم عائلات من سكنة الرفاع والحد مثل الغتم والبن علي، وعلاوةً على ما تقدم فإنَّ سُكان الزبارة يملكون مصائد أسماك وسُفنًا خاصة بهم (أي أنَّهم من سُكان المنطقة ولم يأتوا لمُجرد الصيد)، ومن المُثير للاهتمام ما ذكره المُعتمد السياسي أنَّه «لا توجد أية رسومٍ جُمركيةٍ قطريةٍ أو الحاجة (لإبراز) جوازات السفر»[49].

بينما كانت المُباحثات تمضي قُدمًا مع شركتي النفط المُتنافستين على حقوق امتياز النفط للمناطق البحرينية التي لم تُدرج من قبل ضمن عقود النفط وعلى رأسها جُزر حُوار، تَّم إطلاع دار الاعتماد فى البحرين على تفاصيل هذه المُحادثات. وقد قامت كُلٌ من شركتي امتيازات النفط المحدودة وشركة نفط البحرين المحدودة بتقديم مُقترحاتهما وعروضهما لحكومة البحرين، فقد اقترح الجانب البحريني توزيع حقوق امتياز النفط على كلتا الشركتين لمناطق البحرين التي لم تُدرج من قبل. وتجدر الإشارة إلى وجود وثيقة لمُخطط تقسيم حقوق الامتياز بين الشركتين فى المناطق الخاضعة لنفوذ البحرين التي وُضعت ضمن مُقترحي الشركتين فى النصف الأول من عام ١٩٣٧م، وشملت الخريطة كل جُزر حُوار وضحال الديبل والمياه الإقليمية التابعة لحكومة البحرين. لم يُبدِ أيٌ من المسؤولين البريطانيين اعتراضهم على الخريطة الموضوعة، كما كانوا على درايةٍ تامةٍ بتفاصيل المُحادثات كافة، أضف إلى ذلك فإنَّ الخريطة الموضوعة تُبين حينها رغبة الجانب البحريني فى منح امتياز النفط لمنطقة جُزر حُوار إلى شركة امتيازات النفط المحدودة البريطانية[50].

49) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent to Fowle, Document No. 68, 30 March 1937.
50) **IOR**/L/PS/12/3852, Map Indicating the Proposed Concession Area.

الشكل ٤ : خريطة تقسيم مناطق امتيازات النفط فى البحرين فى ثلاثينيات القرن العشرين

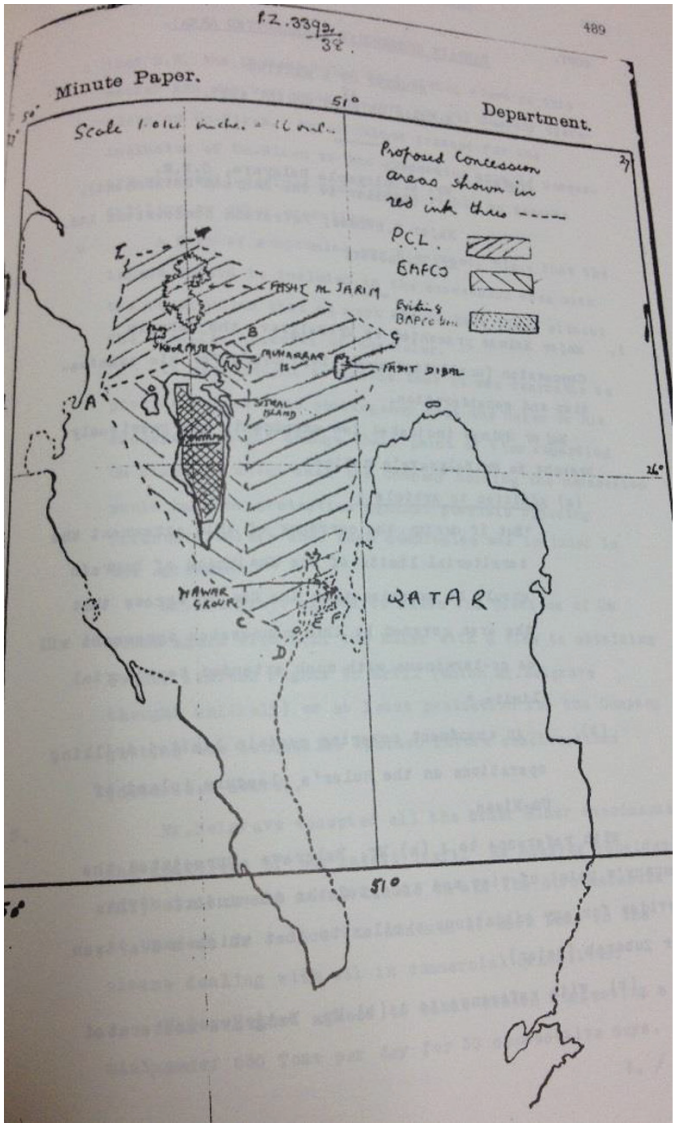

المصدر:

IOR/L/PS/12/3852, Map Indicating the Proposed Concession Area.

قام حاكم البحرين فى ١٤ إبريل ١٩٣٧م بإرسال رسالةٍ إلى المُعتمد السياسي فى البحرين يُخبره عن علمه برغبة شركة امتيازات النفط المحدودة فى إنشاء ميناءٍ لها فى الزبارة، وقد أبدت حكومة البحرين رغبتها فى التفاوض مع الشركة فى هذا الشأن[51]. وفى اليوم ذاته أرسل الشيخ راشد بن محمد الجبر رسالةً شخصيةً إلى الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة يُحذره من نوايا الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وينبِّهه أنَّ «بن ثاني أظهر عداوتهُ لكم مرده فى أمرٍ أكبر ابيقبض [أي سيقبض] الزبارة أو غيرها»[52].

وتزامنًا مع هذه الأحداث كانت هُناك مجموعةٌ من الرسائل المُتبادلة بين الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني وشيخ قبيلة النعيم الشيخ راشد. فقد أرسل الشيخ عبدالله إلى الشيخ راشد رسالةً شديدة اللهجة فى ٧ صفر ١٣٥٦هـ/ ١٨ إبريل ١٩٣٧م، زعم فيها أنَّ أهل شبه جزيرة قطر كافة هم رعاياه ونفى خبر أنَّ رمزان قد عقد عهدًا معه ضد الشيخ راشد.

واختتم الشيخ رسالته بالعبارة الآتية باللهجةِ العامية: «وخُلاصة الأمر جانا منك خط فيه خلف فإن كان أنت سامع مُطيع فبين لنا العلم قبل رد السبوع [الأسبوع] فإن كان غير ذلك فالماريّة الغفلة ليصير لذيك معلوم»، أي أنَّه هدَّده إذا لم يستمع لأوامره[53].

وقد أرسل الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني فى نهاية شهر إبريل ١٩٣٧م إلى دار الاعتماد فى البحرين سكرتيره الخاص صالح المانع، الذي أكَّد على ادعاءات قطر أنَّ الزبارة تأتي ضمن ولايتهم القضائية وأنَّ الشيخ راشد هو مواطنٌ تابعٌ لهم[54]، ومع تفاقم الأزمة ازدادت المخاوف أنَّ هجومًا مُتوقعًا قد يقع فى حق قبيلة النعيم عندما علم المُعتمد السياسي فى البحرين أنَّ قبيلة النعيم تستعد للدفاع عن نفسها مدعومةً بألف رجل، ولإضافة المزيد من التعقيدات للمسألة تردَّدت الإشاعات أنَّ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني وضع نفسهُ فى خلافٍ مع قبيلةٍ أخرى بالقُرب من الدوحة، أعلنت عن ولائها

51) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 14 April 1937.

52) **IOR**/RIOR/R/15/2/202, Shaikh Rashid bin Muhammad Al-Jabur from Qatar, dated 3rd Safar 1356 to Shaikh Hamad Al-Khalifah, 14 April 1937.

53) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani to Sheikh Rashid bin Muhammad Al-Jabur, 18 April 1937.

54) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Resident at Muscat, 26 April 1937.

للمملكة العربية السعودية[55]. خشي حاكم البحرين على مصالح رعاياه فى الزبارة فطلب «أن يُرسل مُراقبًا مُستقلًا إلى الزبارة للإشراف على القضية»[56]، كما أخبر دار الاعتماد أنَّه «لن يقوم بأي عمل إلا بعد مشورة الحكومة [البريطانية]، وخشي من المتاعب التي قد تحل حال إرسال شيخ قطر أتباعه إلى الزبارة». علاوةً على ذلك فقد اقترح حاكم البحرين على البريطانيين تخصيصهم سفينةً حربيةً للحفاظ على الأمن فى الزبارة[57].

مع التطمينات التي قدَّمها الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة إلى المُعتمد السياسي فى البحرين القُبطان توم هيكينبوثام (Captain Tom Hickinbotham) أصدر الأخير تحذيره إلى آل ثاني فى ٢٨ إبريل ١٩٣٧م، ذاكرًا فيه: «أن يلتزم بالصمت وعدم اتخاذه أو أتباعه أية إجراءاتٍ من المُحتمل أن تُسبب المتاعب»[58].

عقد حاكم البحرين الشيخ حمد اجتماعًا فى دار الاعتماد فى ٢٨ إبريل ١٩٣٧م، استعرض فيه الجانب التاريخيّ الذي يربط أسرة آل خليفة بالزبارة، ومن أبرز النقاط التي استعرضها حاكم البحرين للمُعتمد السياسي «أنَّ الزبارة ومُنذ الأحداث التي وقعت فيها قبل ٤٣ عامًا[59] لم تُقدم أسرة بن ثاني على أي عمل ذي صلة بالزبارة حتى الأشهر القليلة الماضية». كما أكَّد الشيخ حمد مُجددًا للبريطانيين عدم إقدامه على أيِ فعلٍ دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية للمشورة[60].

تَمَّ عرض السياسة المُقترح اتباعها من قبل المُقيم السياسي فى الخليج العربي فى ٢٨ إبريل ١٩٣٧م فى العاصمة البريطانية، والذي كان حينها فى زيارةٍ إلى مسقط فى مُذكرةٍ رُفعت إلى وزير الدولة لشؤون الهند آنذاك لورانس جون لوملي دونداس (Lawrence John Lumley Dundas) المُلقب بالمراكيس أوف زيتلند (Marquess of Zetland)، وتمحورت المُذكرة حول مسألة الزبارة. وقد أشارت المُذكرة إلى الروابط التاريخية التي

---

55) لم يتم ذكر اسمها فى الوثائق البريطانية.

56) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Resident at Muscat, 27 April 1937.

57) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Resident at Muscat, 28 April 1937.

58) **IOR**/R/15/2/202, T. Hickinbotham to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 28 April 1937.

59) أي فى عام 1895م، عندما تَّم إحباط محاولة للهجوم على البحرين من شبه جزيرة قطر.

60) **IOR**/R/15/2/202, Political Agency Report in Bahrain, 28 April 1937.

ربطت البحرين بمنطقة الزبارة، وطلبت المُذكرة من المراكيس أوف زيتلند الاطلاع على ما جاء فى هذا الشأن ضمن « دليل الخليج وعُمان ووسط الجزيرة العربية » لجون جوردون لوريمر، كما أوضح المُقيم السياسي فى المُذكرة بعضًا من تفاصيل الأحداث التي وقعت فى المنطقة ومن بيّنها تهديد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني لشيخ قبيلة النعيم، ومن الجدير بالذكر أنَّ المُقيم السياسي اقترح عدم تدخل الحكومة البريطانية إذا ما عزمت قبيلة النعيم على الهجرة إلى أراضي المملكة العربية السعودية (بسبب تهديدات الشيخ عبدالله)، والمُثير للدهشة فى اقتراح المُقيم السياسي عدم اتخاذ أيةَ « تدابير قسرية » سواءً ضد الشيخ عبدالله أو قبيلة النعيم. ومن المؤكَّد أنَّ المُقيم السياسي قد وصل إلى هذا الاستنتاج وهو على يقينٍ أنّه إذا ما وقع اشتباكٌ بين الطرفين سينتج عن ذلك انتهاء وجود قبيلة النعيم فى الزبارة؛ حيث أنَّ القبيلة أقلُ عددًا وأنَّ أسرة آل خليفة فى البحرين ستُمنع (من قبل البريطانيين) من مدّ يد العون للقبيلة، ومن المُمكن استنتاج أنَّه إذا وقع أيٌّ من الاحتمالين فأنَّ الخلاف على الزبارة سيتلاشى، وفوق كُل ذلك وبحسب ما أكد عليه المُقيم السياسي يجب « منع شيخ البحرين من إرسال تعزيزات إلى النعيم فى الزبارة... »[61]، وبناءً على هذه السياسة طلب المُقيم السياسي الإذن للحصول على سفينةٍ حربيةٍ وطائرةٍ تخضع لإمرة المُعتمد السياسي فى البحرين، وهدفت هذه الإجراءات إلى السيطرة على النزاع إذا ما نشب، وإجلاء موظفي شركة النفط فى شبه جزيرة قطر، والمُساعدة على نقل المسؤولين البريطانيين إذا ما لزم الأمر[62].

أخبر الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة دار الاعتماد فى ٢٩ إبريل ١٩٣٧م بموافقته للنظرِ فى مسألة الزبارة من قبل دار المُقيم السياسي فى بوشهر، مُطالبًا الحكومة البريطانية تأمين حماية رعاياه القاطنين ضمن حدودها[63]، ومن المُمكن أنَّ تكون التطورات الأخيرة في الزبارة قد دفعت بريطانيا إلى البحث فى مسألة مُطالبات قطر بالجُزر أو الضحالات المُتناثرة في الخليج العربي، بسبب احتمال وجود النفط فيها. ومن بين تلك

61) **IOR**/R/15/2/202, Fowle to the Secretary of State for India in London, 28 April 1937.

62) **IOR**/R/15/2/202, Fowle to the Secretary of State for India in London, 28 April 1937.

63) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 29 April 1937.

المناطق منطقة ضحال الديبل[64].

وبهدف الاطلاع شخصيًا على مُجريات الأحداث فى شبه جزيرة قطر قرر المُعتمد السياسي فى البحرين السفر إليها فى ٣٠ إبريل ١٩٣٧م والتقى بالشيخ راشد بن محمد الجبر بالإضافة إلى مجموعةٍ من كبار رجالات قبيلة النعيم، التي أوضحت موقفها وخشيتها من رفضها دفع الضرائب للشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني لاحتمال شنه هجومًا عليهم بهدف الثأر. وقد طالب المُعتمد السياسي رجالات النعيم العودة إلى مُمارسة حياتهم الطبيعية وأخبرهم بأنَّ أمرهم قد رُفع إلى المُقيم السياسي للبت فيه، ولكن وبحسب ما دوّن المُعتمد السياسي فى المُذكرة الخاصة بذلك الاجتماع أنَّه لم يتمكن من إعطائهم أية ضماناتٍ للحماية من أي عدوانٍ مُحتملٍ عليهم. وفى اليوم التالي التقى المُعتمد السياسي بالشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني وابنيه الشيخ حمد والشيخ علي فى منطقة الريان بحضور صالح المانع السكرتير الخاص للشيخ. وقد أظهر الشيخ عبدالله للمُعتمد السياسي شعوره بـ«الاضطهاد» فيما يخص رفع مسألة الزبارة للمُقيم السياسي، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر المُعتمد السياسي عن الشيخ أنَّه «تظاهر بعدم معرفته عن أي شيءٍ فيما يخص أحداث بلده»، وبعد حديثٍ مُطولٍ اعترف الشيخ عبدالله بإيوائه رمزان وأتباعه من قبيلة النعيم بحُجة أنَّه «قرر التصدي لعملية التهريب التي تتَّم عبر الزبارة والقُرى الشمالية»[65]؛ فى إشارةٍ إلى البضائع التي تدخل إلى الزبارة والتي تُشرف على استيرادها قبيلة النعيم التي لا تدين بولائها له، بالإضافة إلى ذلك فقد ادعى الشيخ عبدالله أنَّ قبيلة النعيم هم مواطنوه وأنَّ له الحق فى فرض الضرائب عليهم إن أراد. وقد سجل المُعتمد السياسي فى مُذكرته التي جاءت فى معرض حديثه عن مسألة الزبارة والاجتماعات التي قام بها بهذا الشأن ملحوظةً من قبل الشيخ عبدالله توافقت مع أطروحة المُقيم السياسي، حيث ذكر أنَّ شيخ آل ثاني قد اقترح على قبيلة النعيم أن يكون لها:

---

64) كما بينت ذلك مُذكرة صادرة عن الفرع العسكري فى البحرية البريطانية مُرسلةٌ إلى مكتب الهند فى ٢٩ إبريل ١٩٣٧م، حيث طالبت المُذكرة فيها بمُخاطبة دار المُقيم السياسي للتعرف على ما إذا كانت تلك المنطقة تتبع البحرين أو قطر.

TNA, FO 371/20775, E.A. Seal, Military Branch, Admiralty, to M. Clauson, India Office, 29 April 1937.

65) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain: Zubarah Incident, 3 May 1937.

«كامل الحُرية فى الرحيل إلى موطنهم الأساسي من دون خوف من أي تدخل من قبله أو من مواطنيه حتى يصدر المُقيم السياسي قرارَه النهائي فى القضية»[66].

وهذا الاقتراح الذي تضمن فكرة رحيل النعيم عن المنطقة توافق مع مُقترح المُقيم السياسي، ولم يلق أية مُعارضةٍ من المُعتمد السياسي.

عاد المُعتمد السياسي لزيارة قبيلة النعيم فى ١ مايو ١٩٣٧م وأعطاهم تأكيداته التي أعطاها إياه الشيخ عبدالله أنَّهم لن يحل بهم أي مكروه، حتى يتَّم البتّ فى المسألةِ من قبل المُقيم السياسي، وحضر اللقاء الأخير الذي جمع بين المُعتمد السياسي وقبيلة النعيم من طرف الشيخ، صالح المانع. ولم يُخفِ المُعتمد السياسي فى ختام مُذكرته التي تناول فيها التطورات فى الزبارة، اعتقاده أنَّ اهتمام قطر الذي برز بهذه المنطقة من شبه جزيرة قطر مربوطٌ وبشكلٍ مُباشرٍ بالنفط، حيث قال:

«أعتقد أنَّ احتمالية اتخاذ شركة النفط ميناءً لها على الساحل الغربي من شبه جزيرة [قطر قد أسفر عن تأثير بعض الأشخاص] أي صالح المانع على الشيخ للذهاب إلى هذه المناطق لاتخاذ تدابير وقائية ضد التهريب المزعوم من البحرين. ومن المُحتمل أن تكون رحلة حاكم قطر قد هدفت لإظهاره للعالم بشكلٍ عام وإلى النعيم بشكلٍ خاص أنه هو حاكمُ الإقليم»[67].

ومع تصاعد وتيرة التوتر فى الزبارة وتعقيدات المسألة وجه حاكم البحرين الشيخ حمد مُستشاره بلجريف لإخبار مُمثلي الشركتين الراغبتين بالحصول على امتيازاتٍ نفطيةٍ فى المناطق الخاضعة لنفوذ البحرين غير المُدرجة ضمن مساحة الامتيازات الماضية تأجيل المُحادثات بهذا الخصوص إلى العام التالي، حيث شغلت قضية الزبارة وأحداثها بالكامل حكومة البحرين. ومن وجهة نظر شركة امتيازات النفط المحدودة التي طمحت أن تعود المُحادثات قريبًا، فقد أكَّدت أنَّ هذه الامتيازات الجديدة إذا ما تمَّت الموافقةُ عليها «لن تحرمه [أيّ حاكم البحرين] من أيَّةِ مُطالبةٍ بالزبارة [على أراضي شبه جزيرة قطر] التي من المُمكن أن يتمكن من إثباتها بنجاحٍ فى النهاية...» وبهدف الوصول إلى حلٍ يحسم القضية اعتقد المُعتمد السياسي فى البحرين أنَّ هُناك مسألتان يجب أن تتَّم مُعالجتهما

66) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain: Zubarah Incident, 3 May 1937.
67) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain: Zubarah Incident, 3 May 1937.

وهُما: «مُلكية الزبارة»، و«تحديد هوية قبيلة النعيم»، ومن ثَمَّ اقترح المُعتمد السياسي أن يتَّم التنسيق لعقد اجتماعات بين الطرفين بُغية الوصول إلى حلٍ حاسمٍ للمسألة[68].

شارك وزير الحكومة البريطانية فى جدة بالمملكة العربية السعودية السير ريدر بولارد (Sir Reader Bullard) بآراءٍ مُشابهةٍ لتلك التي طرحها المُقيم السياسي من خلال مُذكرةٍ وجهها إلى وزير الخارجية البريطاني فى لندن آنذاك السير أنتوني إيدن – Sir Anthony Eden، وأكَّد الوزير فى مُذكرته أنَّه يُشاطر المُقيم السياسي رأيه حيث ذكر «أنَّه يجب السماح لقبيلة النعيم بالهجرة إلى السعودية إذا ما أرادوا»[69]؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّه لا توجد عند البريطانيين أية مؤشراتٍ على أنَّ قبيلة النعيم فكَّرت فى مسألة الهجرة من شبه جزيرة قطر.

تناولت دار الاعتماد مع مُستشار حكومة البحرين السير تشارلز بلجريف مجموعةً من النقاط الرئيسة المُقترحة من قبلِ البريطانيين للتفاوض بين حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة من جانب والشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني من جانبٍ آخر، وكانت أولى النقاط التي أُثيرت تتعلق بفكرة فرض الشيخ عبدالله الضرائب علىً قبيلة النعيم، وكانت الثانية تتعلق بمُطالبة قطر بعدم فرض ضرائب الاستيراد على البضائع القادمة إلى الزبارة أو القُرى الواقعة شمال غربي ساحل شبه جزيرة قطر، واهتمت الثالثة بمواصلة عادة التنقل بين البحرين والزبارة من دون الحاجة لإظهار أي مُستنداتٍ خاصة بالمُسافر، أمَّا الرابعة فقد تطرقت إلى أنه يستوجب على شيخ قطر إدراك حق مُلكية آل خليفة لمنطقة الزبارة، من مُنطلقٍ أنها «مُلكٌ خاص»، في مُقابل أن يتنازل حاكم البحرين «عن جميع الحقوق النفطية والتجارية فى المنطقة لصالح شيخ قطر»[70]. ومن الواضح أنَّ البريطانيين كانوا يقفون فى صف الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني فى مُطالبته باستيلائه التام على شبه جزيرة قطر، بما يخدم مصالحهم الاقتصادية؛ ولإضافة المزيد من الغموض إلى الموقف البريطاني، فقد اقترح البريطانيون فيما بينهم أنَّه:

---

68) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain: Zubarah Incident: Course of Events, 3 May 1937; IOR/L/PS/12/3852, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 1 May 1937; IOR/L/PS/12/3852, S. H. Longrigg, Petroleum Concessions Limited to J. C. Walton, 16 August 1937.

69) **IOR**/R/15/2/202, R. Bullard to Secretary of State for Foreign Affairs, London, 1 May 1937.

70) **IOR**/R/15/2/202, Possible Basis for Compromise, 3 May 1937.

«إذا ما أراد النعيم الاستقرار فى [شبه جزيرة] قطر فعليهم الرضوخ لقوانين الدولة، على أن يملكوا حريةً تامةً لمُغادرة الدولة إذا لم يوافقوا على هذه القوانين»[71].

هذه الوثائق تُوضح الموقف البريطاني، الذي حدَّد مصير الزبارة لصالح قطر، دون الرجوع إلى الدلائل التاريخية والعلاقات التي تربط العائلة المالكة فى البحرين بالزبارة، وقد وعد بلجريف البريطانيين بالتواصل مع حاكم البحرين بشأن النقاط المعروضة والتي أُثيرت من قبل المُعتمد السياسي فى البحرين [72].

الشكل ٥ : الاقتراح الذي تقدم به المُعتمد السياسي البريطاني إلى مُستشار حكومة البحرين حول تحويل إقليم الزبارة إلى مُلكٍ خاص لآل خليفة

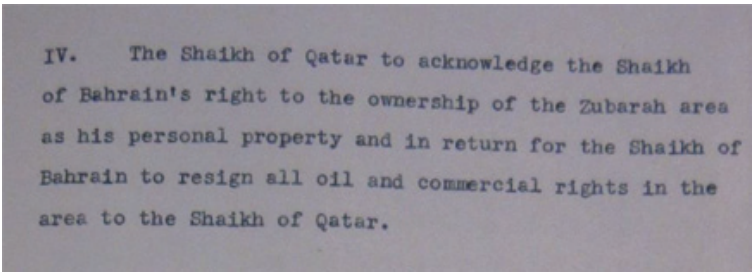

IV. The Shaikh of Qatar to acknowledge the Shaikh of Bahrain's right to the ownership of the Zubarah area as his personal property and in return for the Shaikh of Bahrain to resign all oil and commercial rights in the area to the Shaikh of Qatar.

المصدر:

IOR/R/15/2/202, Possible Basis for Compromise, 3 May 1937.

71) **IOR**/R/15/2/202, Possible Basis for Compromise, 3 May 1937.

72) **IOR**/R/15/2/202, Possible Basis for Compromise, 3 May 1937.

وبينما أخذت الأوضاع في شبه جزيرة قطر تتسمُ بالهدوء بعد تطمينات المُعتمد السياسي وقع هجومٌ مُباغت، تَمَّ توثيقه فى رسالةٍ بعثها الشيخ راشد بن محمد الجبر إلى شقيق حاكم البحرين الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة، وبحسب ما جاء فى الرسالة المدونة بتاريخ ٤ مايو ١٩٣٧م فإنَّ الاعتداء وقع فى ٣ مايو ١٩٣٧م، بعد زيارةٍ قام بها شخصٌ يُدعى «رجب بن اطوار» إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني. وقد قام بن اطوار بالاعتداء على مُمتلكات تابعة لعضو من عائلة الدلهام (من قبيلة البوكوارة الواقفة بجانب قبيلة النعيم)، بأن أخرج جميع القاطنين من تلك المُمتلكات وأحرقها؛ وتابع بن اطوار اعتداءه بسرقة ونهب مجموعةٍ أُخرى من المنازل[73]. وعلى إثر الاعتداء أرسل القُبطان توم هيكينبوثام من دار الاعتماد فى البحرين رسالةً إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني فى الدوحة يُذكرهُ فيها بشأن «تطميناته للنعيم وبأنَّه لن تحدث أيةَ تدخلاتٍ من قبل رعاياك»، كما أخبر القُبطان الشيخ برغبة المُقيم السياسي فى التحقيق فى حيثيات الاعتداء[74].

وبالرُغم من تلك الحادثة المؤسفة ظلت فكرةُ الحوار بين البحرين ومُمثلين عن قطر قائمةً، فيما تقرر عقد الحوار فى البحرين، الأمر الذي يتناسب مع المُعتمد السياسي المسؤول عن البلدين والمُتمركز فى البحرين، اختار حاكم البحرين لتمثيل البحرين فى المحادثات أخاه الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة وابنه الأكبر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة[75]. ومع نية البحرين الصادقة للوصول إلى حلٍ توافقي إلا أن الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني وأثناء فترة الحوار غلب عليه طابع المُماطلةِ بهدف الإعداد لشن اعتداءٍ عسكريٍ على الزبارة.

---

73) **IOR**/R/15/2/202, Shaikh Rashid bin Muhammad Al-Jabur to Shaikh Abdullah bin Isa bin Ali Al-Khalifah, 4 May 1937.

74) **IOR**/R/15/2/202, T. Hickinbotham to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 5 May 1937.

75) **IOR**/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Belgrave, 5 May 1937

خامسًا: الطريق نحو التصعيد

بانطلاق عملية الحوار بين البحرين ومُمثلين عن قطر أظهر الطرف القطري المُمثل عن الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني تعنتًا مقصودًا، فيما اتخذت بريطانيا ومن خلال ما تبين فى أرشيف الوثائق البريطانية موقفًا غير مُحايدٍ في الزبارة. فقبل بدء عملية الحوار وفى لقاءٍ غير رسمي خاصٍ جمع بين المُقيم السياسي القُبطان ترينشارد كرافن فول ومُستشار حكومة البحرين السير تشارلز بلجريف، أشار الأخير إلى عدة أمورٍ أكّدت تبعية الزبارة للبحرين، ومن تلك المسائل التي ذُكرت أنَّ قبيلة النعيم لها امتدادٌ فى البحرين والزبارة، وعلاوةً على ذلك فإنَّ قبيلة النعيم لا تقوم بدفع أية ضرائبٍ أو رسوم جُمركيةٍ لقطر، ولا تحمل القبيلة أيةَ وثائق سفرٍ للدخول إلى شمال غربي ساحل شبه جزيرة قطر، وفوق كُل ذلك فإنَّ قبيلة النعيم تُدين بولائها وتتلقى أوامرها من حاكم البحرين. ولكن وفى الحديث مع المُقيم السياسي أخطأ الجانب البحريني حين أعطى البريطانيين ضمانات بأنَّ مُطالبة البحرين بالزبارة لن تؤثر على عمل شركة النفط العاملة فى شبه جزيرة قطر، وبالنسبة لهذا الأمر فقد علَّق القُبطان ترينشارد كرافن فول قائلًا: «هذه النُقطة بالطبع ذات أهمية كبيرة»، فيما تبنى المُقيم السياسي بالنسبة لمسألة الزبارة أسلوب «المُماطلة» بهدف «ألّا يرد ردًا حاسمًا بشأن مُلكية (الزبارة) لصالح حاكم البحرين أو حاكم قطر»[76]؛ وقد تبَّنى القُبطان ترينشارد كرافن فول هذه السياسة بعد التطمينات التي أعطاها إياه الجانب البحريني بعدم الاحتجاج على عمل شركة النفط على أراضي شبه جزيرة قطر. ولكن لم يستبعد المُقيم السياسي أيضًا الوصول إلى حلٍ مرنٍ بين الطرفين يتماشى مع المُقترحات التي تدعم الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني في الزبارة[77].

76) **IOR**/R/15/2/202, T. C. Fowle to the Secretary of State for India, London, 5 May 1937.

77) **IOR**/R/15/2/202, T. C. Fowle to the Secretary of State for India, London, 5 May 1937.

وفى تقرير بعثه القُبطان ترينشارد كرافن فول إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند فى لندن أخبره فيه عن مُقابلته غير الرسمية مع بلجريف، أشار المُقيم السياسي للوزير بقوله: «إنني أرى أنَّ المُطالبة البحرينية بالزبارة يجب أنَّ لا تتكلل بالنجاح». ومن المُثير للدهشة أنَّه شرح موقفه على النحو الآتي:

> «من وجهة نظر أخرى أكثر عملية فإنَّ حكومة صاحب الجلالة [البريطانية] وبتأييدها للامتيازات النفطية القطرية تُصبح على ما يبدو مُلتزمةً لشيخ قطر ولشركة امتيازات النفط (قطر) المحدودة، بالاعتراف بتبعية الزبارة لشيخ قطر»[78].

إذًا فإنَّ قضية النفط هي التي أثَّرت على دار المُقيم السياسي وأصبحت نتيجة حسم مسألة الزبارة أمرًا مفروغًا منه. وعلى الرُغم من أنَّ مثل هذا القرار كما عَّلق القُبطان ترينشارد كرافن فول نقلًا عن المُعتمد السياسي السابق في البحرين العقيد بيرسي جوردون لوخ (Colonel Percy Gordon Loch) سيكون أمرًا مؤسفًا خاصةً وأنَّ آل خليفة هم «أفضل أصدقاءٍ لنا على الساحل العربي»[79].

الشكل ٦: دعوة المُقيم السياسي البريطاني إلى إحباط المُطالبةِ البحرينيةِ بالزبارة

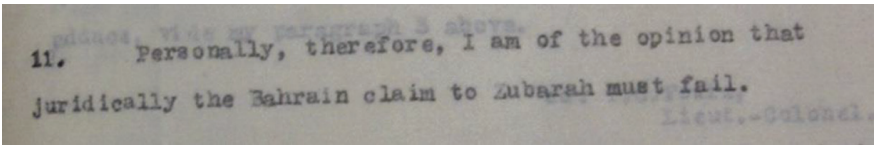
11. Personally, therefore, I am of the opinion that juridically the Bahrain claim to Zubarah must fail.

المصدر:

IOR/R/15/2/202, T. C. Fowle to the Secretary of State for India, London, 5 May 1937.

78) IOR/R/15/2/202, T. C. Fowle to the Secretary of State for India, London, 5 May 1937.

79) IOR/R/15/2/202, T. C. Fowle to the Secretary of State for India, London, 5 May 1937.

بعث القُبطان ترينشارد كرافن فول بدعوةٍ إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني للمُشاركة فى مُحادثاتٍ مع حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة فى ٥ مايو ١٩٣٧م[80] ، وقد قبلت قطر الدخول فى التفاوض مع الجانب البحريني وأرسل الشيخ عبدالله نيابةً عنه سكرتيره الخاص صالح المانع وناصر العطية[81] ، كما تَّم الترتيب لعقد أول اجتماعٍ فى البحرين يجمع الطرفين فى صباح يوم ١٢ مايو ١٩٣٧م[82].

ومع بدء عملية التفاوض بين الطرفين عبَّر القُبطان توم هيكينبوثام في البحرين عن آرائه الخاصة بمُجريات الاجتماعات إلى المُقيم السياسي فقال:

> "أعتقد أنَّ المُمثلَين عن قطر لا يبدوان حريصين على مُناقشة مسألة الزيارة ولدي انطباعٌ أنهُما أتيا إلى البحرين بسبب رغبتك فقط، وليست لديهما نيةٌ حقيقيةٌ للسعي إلى الوصول إلى تسويةٍ للنزاع الحالي بالاتفاق مع حكومة البحرين[83].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الطرف البحريني فى المفاوضات قد شعر أنَّ مُمثلي قطر يتلقيان نصائحهما فيما يتعلق بحيثيات المُباحثات من مُدير شركة امتيازات النفط المحدودة إرنست فنسنت باكر (Ernest Vincent Packer)[84].

علاوةً على ما تقدم فإنَّ وثائق أرشيف سجلات مكتب الهند تُظهر المزيد من المعلومات التي تخصُّ أنشطة إرنست فنسنت باكر المسؤول فى شركة امتيازات النفط المحدودة مع مُمثلي قطر، فقد اشتبه المُعتمد السياسي فى البحرين أنَّ صالح المانع كان يحصل على المشورة من قبل باكر فى مسكنه (فى البحرين)، الأمر الذي لم يُنكره باكر، ولتجنب المزيد من التعقيدات للمسألة، طلب المُعتمد السياسي من باكر «أن يكف عن إعطاء النصائح أو الآراء فيما يخص الموضوع...»،

---

80) IOR/R/15/2/202, Fowle to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 5 May 1937.

81) IOR/R/15/2/202, Letter Dated 26th Safar 1356 (8th May 1937) from Shaikh Abdullah bin Qasim Al-Thani to Captain T. Hickinbotham, 8 May 1937.

82) IOR/R/15/2/202, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to T. Hickinbotham, 11 May 1937.

83) IOR/R/15/2/202, T. Hickinbotham to Fowle, 15 May 1937.

84) IOR/R/15/2/202, T. Hickinbotham to Fowle, 15 May 1937.

وقد وافق مُدير شركة امتيازات النفط المحدودة على تلبية أوامر دار الاعتماد[85].

أرسل المُعتمد السياسي فى البحرين مُذكرةً أخرى إلى المُقيم السياسي أكَّد فيها أنَّ فريق قطر المُرسل للتفاوض لم يتَّم ابتعاثه إلى البحرين إلا بهدف أن يزعم الشيخ عبدالله أنَّه سعى لحلّ القضية من خلال الحوار لكنه فشل فى مسعاه، وبهذا فإنَّ فريق قطر كما أورد المُعتمد السياسي «لا نية صادقةً لهم فى الوصول إلى حل»[86].

وضع الجانب البحريني أثناء المُباحثات لفريق قطر مجموعةً من المطالب[87] ، من بينها أنَّ الزيارة هي جُزءٌ لا يتجزأ من البحرين، وعدم فرض أيَّه ضرائب جُمركية فيها عدا مُستحقات التصدير للمواد المُصدرة خارج الزيارة إلى مناطق مُختلفة من شبه جزيرة قطر. وعلى ضوء هذه المطالب جرى حوارٌ بين مُمثلي قطر المُتفاوض مع المُعتمد السياسي فى البحرين حيث استعرض الفريق رأيه الذي دعم فكرة مُلكية قطر للزبارة، وفى هذا الخصوص طرح المُعتمد السياسي على ناصر العطية تساؤلًا ومن ثم علق عليه فقال:

> «بحسب العُرف العربي، إذا ما تَّم بناءُ بيتٍ ومن ثم تركه غير مشغول لعدة سنواتٍ وبعدها عاد نسلُ باني البيت، فإلى من تؤول مُلكية البيت؟ رفض الشيخ ناصر [العطية] الرد على التساؤل بالرُغم من أنَّ السؤال قد تَّم شرحهُ من قبلي ومن قبل المُترجم وواصل رفضه الجواب وقال إنَّ على صالح بن مانع الجواب. ومُجددًا خاض صالح بن مانع فى عرضٍ عن تاريخ قطر وبقي السؤال من دون جواب، وبحسب أعراف العرب فإنَّ البيت ستؤول مُلكيته بالطبع إلى نسل باني البيت»[88].

بعدها طلب المُعتمد السياسي من فريق قطر وأمام مثل هذه الفرضية «أن يكونا على استعدادٍ للتنازل عن شيءٍ ما، وعلى المُتفاوضين البحرينيين أيضًا أن يكونوا مُستعدين للتنازل عن شيءٍ ما»، ثم وجههما المُعتمد السياسي إلى عدم مُجرد قول «لا أو

---

85) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of Events, 16 May 1937.

86) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Fowle, 17 May 1937.

87) كما بيَّنها الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة.

88) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of Conversation with the Qatari Delegation, 17 May 1937.

مُستحيل»، فينبغي عليهما بوصفهم مُتفاوضين أن يكونا مرنين عند التفاوض[89]. وبناءً على هذه المُحادثة فإن دار الاعتماد في البحرين قد سعت لدعم فريق قطر أثناء مُحادثاته مع الفريق البحريني، إلى درجة أنَّ التعليمات قُدمت لهما عن كيفية التقدم فى المُباحثات ومحاورة الطرف الآخر؛ ولم يُعامل الطرف البحريني بالمثل.

وبالنسبة لسلوك مُمثلي قطر أثناء المفاوضات مع الطرف البحريني فقد طلب مُستشار حكومة البحرين من الطرفين السماح له بحضور أحد الاجتماعات المُنعقدة بين الجانبين، فيما وافق الطرفان على حضور بلجريف الاجتماعات. وعلى إثر حضور المُستشار هذه النقاشات فقد أخبر دار الاعتماد في البحرين عن استغرابه من الطريقة السيئة والسلوك المُشين لصالح المانع الذي قدم به نفسه أثناء الاجتماع، كما أكد بلجريف «انزعاج» ناصر العطية من موقف زميله المُسيء[90].

استضاف المُعتمد السياسي فى ١٩ مايو ١٩٣٧م مُجددًا فريق قطر في مكتبه، وعرض عليهما مُقترح إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى الزيارة قبل تطور الأحداث فيها، أيّ بعبارةٍ أُخرى الحفاظ على الوضع الراهن على ما هو عليه، بالإضافة إلى ذلك المُقترح فقد اقترحا فيما يخصُّ قبيلة النعيم السماح لها بالبقاء فى شبه جزيرة قطر مُقابل انصياعها لحُكم الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، ولكن إذا ما قررت الرحيل عن شبه جزيرة قطر فلها كامل الحُرية أن تفعل ذلك. اتخذ المُعتمد السياسي خطوةً إضافيةً حين اقترح على الفريق إعلان الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني رفض نوايا فرض ضرائب على قاطني المنطقة المُتنازع عليها وفى المُقابل يُبدي الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة استعداده أن لا «يلحَّ على المسألة فى الوقت الراهن». رحَّب ناصر العطية بمُقترح المُعتمد السياسي، ومن المُثير للاهتمام أنَّ العطية أبدى للمُعتمد السياسي عدم خشيته من قبيلة النعيم ولكنه خشي بـ «أنَّ العديد من رعايا [شبه جزيرة] قطر أخذوا بالانضمام لهم [أي للقبيلة]»[91].

التقى بعدها المُعتمد السياسي بالشيخ سلمان بن حمد آل خليفة واقترح عليه «أنَّه ينبغي عليهم [أي الفريق البحريني المُتفاوض] أن يستكشف كلّ طريقةٍ مُمكنةٍ للتوصل

89) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of Conversation with the Qatari Delegation, 17 May 1937.

90) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of Events, 18 May 1937.

91) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of a Meeting held with the Qatari Delegation, 19 May 1937.

إلى اتفاق فيما يخص النقاط التي اقترحها مُمثلا قطر»، وبالطبع فإنَّ النقاط التي تقدم بها مُمثلا قطر هي فى الواقع جاءت بدعم وتشجيع من قبل البريطانيين. وكما دون المُعتمد السياسي فى مُذكرته فإنَّ الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة قد وافق «من باب الصداقة مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني» أن لا يُلح أكثر على مطالب البحرين في الزبارة[92]، وبهذا نجح المُعتمد السياسي فى البحرين بالوصول إلى تسوية بين الجانبين جاءت فى الواقع في صالح الرؤيا العُليا لسياسة بريطانيا في المنطقة.

غادر ناصر العطية البحرين فى يوم ٢٠ مايو ١٩٣٧م للتشاور مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، فيما مكث صالح المانع فى البحرين، ولم يُخفِ فريق قطر للمرة الثانية مخاوفه أنَّ العديد من رعايا الشيخ عبدالله قد أخذوا بالانضمام إلى قبيلة النعيم[93]، فيما قامت حكومة البحرين فى تلك الأثناء بإعلام دار الاعتماد في البحرين أنَّهم وبحُسن نية اقترحوا عددًا من النقاط لإنهاء النزاع. النُقطة الأولى تمحورت حول عدم الإلحاح فى المُطالبة بالزبارة أو قبيلة النعيم، والنُقطة الثانية تضمَّنت عدم تطوير الزبارة، والنُقطة الثالثة جاءت لتحدَّ من تهريب البضائع من الزبارة إلى داخل شبه جزيرة قطر، وأما عن النُقطة الرابعة والأخيرة فتضمنت سياسة عدم السماح بإعمار المنطقة وتوسعة النطاق السكني فيها من قبل الجانب البحريني. أمَّا بالنسبة للشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني فسيكون مسؤولًا عن عدم فرض أي شكلٍ من أشكال الضرائب على قاطني الزبارة، وعلاوةً على ذلك وفيما يخص قطر فقد سمح الطرف البحريني لشركة النفط فى شبه جزيرة قطر العمل فى المنطقة إذا ما رغبت[94]، وهذه النُقطة أو المقترح الأخير الذي قدمه الجانب البحريني بحُسن نيةٍ كان بمثابة ضربةٍ غير مقصودةٍ قد لا تكون فى صالح البحرين، حيث أعطى ذلك الشرط شركة النفط فى شبه جزيرة قطر الحُرية التامة فى التحرك فى إقليم الزبارة مع بقاء الوضع على ما هو عليه مما قد يؤدي مع مرور الزمن إلى تلاشي المطالب البحرينية بحقها فى الزبارة، والسماح لمُمثلي قطر بالمُماطلة وعدم حسم القضية.

قام المُعتمد السياسي فى البحرين القُبطان توم هيكينبوثام بإرسال المواد التي تَّم

92) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain Diary of a Meeting held with Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah, 19 May 1937.

93) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Fowle, 20 May 1937.

94) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain to Fowle, 20 May 1937.

الاتفاق عليها مع الجانب البحريني إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني[95]، وأعرب المُقيم السياسي فى بوشهر إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند فى لندن عن رأيه أنَّه من الأفضل أن لا تعتزم الحكومة البريطانية بشأن القضية إعطاء رد نهائي يدعم أيًا من الحاكمين، بل يتَّم التركيز على التوصل إلى حلٍ توافقيٍ بين الطرفين[96].

استمرت المُباحثات بين الجانبين مع دخول شهر يونيو ١٩٣٧م، فيما أخذ فريق قطر باستخدام الشروط التي وُضعت فى عقد امتياز النفط عندهم كحجةٍ لصالحهم، حيث زعموا «أنَّ المُقيم السياسي شخصيًا قد وافق على عقد الامتياز والذي شمل [شبه جزيرة] قطر بأكملها»، كدليلٍ يُثبت مُلكيتهم للزبارة. وقد دونَّ مُساعد المُعتمد السياسي فى البحرين باسل لوثيان موراي توملينسون (Basil Lothian Murray Tomlinson) حيث إنَّ المُعتمد السياسي كان يقوم بجولةٍ في إمارة الشارقة فى حديثٍ جرى مع مُمثلي قطر، نُقطةً مُهمةً خاصة بالقضية؛ فقد ذكر الدبلوماسي البريطاني ما يأتي:

> «ومع ذلك عليهم أن يتذكروا أنَّ الحُجة ليست معنا [أي فريق قطر المُتفاوض المدعوم من بريطانيا] ولكن مع البحرين، ونحن نسعى جاهدين إلى تسويةٍ وديةٍ بين الطرفين»[97].

وبهذا يكون هذا التعليق الصادر من مُساعد المُعتمد السياسي فى البحرين خُير دليل على اعتراف البريطانيين أنَّ الحُجج المُقدمة من قبل الجانب البحريني المُطالبة بالزبارة أقوى إذا ما قورنت بحُجج قطر، وبالرُغم من ذلك فضّل البريطانيون الوقوف بجانب الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني خدمةً لمصالحهم الخاصة.

ولم يقف التعاون بين فريق قطر ودبلوماسي بريطانيا عند هذا الحد، ففى محطةٍ أخرى طلب مُساعد المُعتمد البريطاني فى البحرين تزويده بقائمةٍ من الأسئلة التي تخص قضية الزبارة التي تقدم بها مُمثلا قطر للبحرينيين وزعما أنَّهما لم يحصلا فى المُقابل على أجوبةٍ مُرضية، ليتسنى له إرسالها شخصيًا إلى المُعتمد السياسي، وزود فريق قطر فى ٣ يونيو ١٩٣٧م دار

---

95) **IOR**/R/15/2/202, T. Hickinbotham to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 20 May 1937

96) **IOR**/R/15/2/202, Fowle to the Secretary of State for India, London, 21 May 1937.

97) **IOR**/R/15/2/202, Assistant Political Agent in Bahrain to Political Agent in Bahrain on Tour in Sharjah, Dictated on 2 June, 5 June 1937.

الاعتماد بالقائمة التي احتوت سبعة عشر سؤالًا[98]، ومن المُمكن أن تكون هذه القائمة التي رُفعت إلى دار الاعتماد قد أُعطيت لمُمثلي قطر من قبل طرفٍ ثالث، ومن غير المُستبعد أن تكون قد صيغت من قبل المسؤول في شركة امتيازات النفط المحدودة إرنست فنسنت باكر.

قدَّم بلجريف تقريرًا إلى دار الاعتماد في أوائل شهر يونيو ١٩٣٧م عن المُحادثات الجارية بين الطرفين، ويُشير التقرير إلى انعقاد اجتماعٍ سادسٍ بين الجانبين في ٣٠ مايو، وتبع ذلك اجتماعٌ آخر في ١ يونيو، واعتقد بلجريفً أنَّ المُحادثات تتقدم نحو نزع فتيل التوتر على أقل تقدير[99]، ولكن، وبالرُغم من اعتقاد بلجريف، فقد زار وفد قطر مُساعد المُعتمد السياسي في البحرين في الساعات الأولى من صباح ١٠ يونيو، وزعم الوفد أنَّ الجانب البحريني قد أنهى المُفاوضات! والتقى مُساعد المُعتمد السياسي شخصيًا بعد ذلك الاجتماع بلجريف والذي أكد له أنَّ مزاعم وفد قطر كانت «غير صحيحة». وفي الحقيقة بدا أن هناك خلافًا حول صياغة إحدى الفقرات الواردة في الاتفاق الذي كان يُعدّ بين الطرفين، فبالغ فريق قطر في الخلاف وأعلن أنَّ المُفاوضات قد انتهت. واقترح المُستشار بلجريف حينها فكرة أن يلتقي شقيق حاكم البحرين الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني في منطقة ما بين الزبارة والدوحة في شبه جزيرة قطر، وقد أثنى مُساعد المُعتمد السياسي على هذا المُقترح[100]، فيما يبدو أنَّ الخلاف الذي نشب بين الطرفين للوصول إلى نُقطة التقاء تمحور حول مطلب الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني من البحرين سحب المُطالبة بالزبارة نهائيًا، الأمر الذي قوبل بالرفض[101].

في الوقتِ نفسهِ بعث الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني رسالةً إلى المُقيم السياسي مؤكِّدًا فيها مطالبه بالزبارة مُستغلًا بذلك العقد الموقع بينه وبين شركة النفط الأنجلو – فارسية للتنقيب عن النفط، وقد رأى أنَّ العقد الذي مُنح للبريطانيين للعمل في الزبارة دليلٌ على مُلكية الإقليم له. وقد اختتم الشيخ عبدالله رسالته للمُقيم السياسي قائلًا: «ولا

98) **IOR**/R/15/2/202, Assistant Political Agent in Bahrain to Political Agent in Bahrain on Tour in Sharjah, Dictated on 2 June, 5 June 1937; and IOR/R/15/2/202, Nasir bin Attiyah and Saleh Al-Mani to B. L. M. Tomlinson, 3 June 1937.

99) **IOR**/R/15/2/202, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 2 June 1937.

100) IOR/R/15/2/202, Assistant Political Agent in Bahrain to Political Agent in Bahrain at Sharjah and Resident, 10 June 1937.

101) IOR/R/15/2/202, A Letter sent by the Bahrain Representatives to the Representatives of Qatar on the subject of Zubarah, 10 June 1937.

زلت الصديق الذي لا يزال مُثابرًا على ما يُرضي الدولة البريطانية العُظمى ويستُرها»[102].

وفى إطار التقدم البطيء فى المُفاوضات بسبب التعقيدات التي وضعها وفد قطر، اقترح الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة فيما يخص قضية الزبارة أنَّه ينبغي على الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني توكيل اثنين من أقاربه للتفاوض بدلًا من الفريق الحالي (المُشكل من قبل المانع والعطية)، وكان من المؤمل أن يُساهم وفد الشيخ عبدالله الجديد المُكون من أفرادٍ من آل ثاني فى الوصول إلى حلٍ فيما يخصُّ القضية. وألحَّ حاكم البحرين عن طريق دار الاعتماد ثم دار المُقيم السياسي على طرح الاقتراح على الشيخ عبدالله، كما اقترح عقد الاجتماعات على ساحل شبه جزيرة قطر[103].

ومع عودة ناصر العطية من الدوحة إلى البحرين ازدادت المسألة تعقيدًا، حيث أعلن مُساعد المُعتمد السياسي فى البحرين فى مُذكرةٍ أرسلها إلى المُعتمد السياسي أنَّ وفد قطر «أكد رغبته فى رفض جميع المُقترحات التي تَّم وضعها من قبل حاكم البحرين والمُمثلين عنه...» وقد ذهبوا إلى حد أبعد من ذلك عندما اتهموا الجانب البحريني بتسليح قبيلة النعيم وأنَّ القبيلة مُتهمةٌ بأعمالٍ مُختلفةٍ لم يتَّم تحديدها تحدَّت فيها رغبات المُقيم السياسي بضبط النفس، ولكنه وعندما واجه مُساعد المُعتمد السياسي الوفد بالاتهامات التي وجهاها للطرف البحريني وقبيلة النعيم لم يتمكنا من تسمية حتى شخصٍ واحدٍ من المُمكن أن يكون قد وقع عليه ضررٌ من خلال قبيلة النعيم[104]. ولم تكُن هذه الادعاءات سوى مُناورةٌ سياسيةٌ من أجل كسب مزيد من الوقت حيث كانت الاستعدادات العسكرية ماضيةٌ قُدماءً للاعتداء على الزبارة.

---

102) IOR/R/15/2/202, Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani to Fowle, 9 June 1937.

103) IOR/R/15/2/202, Political Agent in Bahrain at Sharjah to Resident, 13 June 1937.

104) IOR/R/15/2/202, Assistant Political Agent in Bahrain to Political Agent in Bahrain at Sharjah, 19 June 1937.

سادسًا : العُدوان العسكري على الزبارة فى عام ١٩٣٧م

لم تكن مُشاركة قطر فى المُفاوضات سوى مُحاولةً لكسب الوقت للانقضاض على الزبارة، فمع وصول المُفاوضات إلى طريقٍ شبه مسدود وبناءً على رغبةٍ حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، قام القُبطان توم هيكينبوثام بإرسال رسالةٍ إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني طلب فيها من الشيخ ترشيح اثنين من أقاربه للمشاركة فى المُباحثات الجارية مع الوفد البحريني، وأضاف المُقيم السياسي إلى هذه الرغبة اقتراحه بأن يُرسل الشيخ إما أخاه أو ابنه لمُقابلة الوفد البحريني من أجل الوصول إلى تسويةٍ لمسألة الزبارة، وأمَّا عن موقع المُباحثات (التي من المُزمع عقدها فى شبه جزيرة قطر) فقد تُرك الأمر بيد شيخ قطر لتحديده[105].

أرسل بلجريف فى ٢٠ يونيو ١٩٣٧م عريضةً إلى دار الاعتماد قام بالتوقيع عليها ٥٣٦ شخصيةً من رعايا حاكم البحرين فى الزبارة، كما أبلغ المُعتمد السياسي أنَّ هُناك عريضةٌ أخرى شملت قُرابة مائتي توقيع من المُتوقع وصولها قريبًا، وكلتا العريضتان جاءتا من قبل سُكان الزبارة حيث أكدوا فيها ولائهم لحاكم البحرين. وجاءت مع العريضة رسالةٌ ذُكر فيها ما يأتي :

> « نعم نحن الموقعون أدناه الساكنون في داخل حدود الزبارة من أكثر من مئة سنة (نؤكّد) بأننا تابعين لحُكام البحرين آل خليفة ولم نكن قط تحت سُلطة أي حاكم آخر؛ أما حدود الزبارة فهي من رأس عشيرج والربيجة وأم الماء والنُعمان وحلوان ولشيء ومسكيه والثغب إلى رأس الحديه والفريحات إلى الزبارة؛ والحدود المذكورة هي مُلك حُكام البحرين آل خليفة من الزمان القديم إلى يوم . . . »[106].

وتُعدّ هذه العريضة بالغةَ الأهمية إذ ذُكرت فيها حدود إقليم الزبارة بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٥٦هـ (الموافق ٣١ مايو ١٩٣٧م)[107].

وكانت مُمانعة قطر فى الوصول إلى تسويةٍ مع الوفد البحريني على ما يبدو مقصودةً، حيث كانت الاستعدادات جاريةٌ للقيام بهجومٍ مُباغتٍ على الزبارة، ففي وثيقةٍ محفوظةٍ

---

105) **IOR**/R/15/2/202, Hickinbotham to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 20 June 1937.

106) **IOR**/R/15/2/202, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 20 June 1937.

107) **IOR**/R/15/2/202, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 20 June 1937.

فى أرشيف سجلات مكتب الهند ذُكر فيها أنَّ عبدالله بن حسن رئيس الكُتاب التابع لدار الاعتماد فى البحرين، أورد بعض التفاصيل المُثيرة التي رآها ودونت فى ٢٢ يونيو ١٩٣٧م. فقد سافر عبدالله بن حسن إلى الدوحة فى يوم ٢١ يونيو ١٩٣٧م، ومن ثَمَّ نُقل بسيارةٍ إلى منطقة الريان لتسليم رسالةٍ شخصيةٍ إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وبعد تسليمه الرسالة ذهب لزيارة أحد أقاربه الذي عمل أيضًا كاتبًا عند الشيخ، وقد ذكر عبدالله بن حسن أنَّه لاحظ قُرابة الثلاثين حصانًا، ومجموعةٍ من الجمال، وقُرابة الخمسمائةٍ من رجال منطقة الوكرة. كما أورد أنَّ ما رآه كان «آخر مجموعةٍ تذهب إلى جبهة الزبارة»، وبعدها ذكر وجود قُرابة المائتين من الرجال الذين وصفهم بأنَّهم «فُرسان» و«تحت لواء أبناء أحمد بن ثاني، كانوا مُتجهين للانضمام إلى الفصائل السابقة». وعلاوةً على ما جاء فقد أورد أنَّ قُرابة ٥,٣٧٠ رجلًا قد أُرسلوا إلى الزبارة، وأضاف عبدالله بن حسن أنَّ مجموعةً من بدو شبه جزيرة قطر اعتدوا على قبيلة النعيم فى الزبارة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٣٧م وسرقوا مجموعةً من الجِمال التابعة للقبيلة، كما شهد رئيس الكُتاب أفرادًا من البدو الذين أتوا إلى الشيخ عبدالله تَّم تزويدهم بالذخيرة، وقد طُلب من الغواصين العودة فورًا إلى شبه جزيرة قطر. وقد أُعطي عبدالله بن حسن جوابًا خطيًا من قبل الشيخ عبدالله على الرسالة التي أعطاها إياه مساء يوم ٢١ يونيو ١٩٣٧م، وعاد عبدالله بن حسن إلى البحرين مساء يوم ٢٢ يونيو ١٩٣٧م[108].

بعد توثيق هذه التفاصيل قام القُبطان توم هيكينبوثام من دار الاعتماد فى ٢٣ يونيو ١٩٣٧م بإرسال رسالةٍ إلى مُستشار حكومة البحرين بلجريف، ورغم عدم ذكر هيكينبوثام فى رسالته أنباء استعدادات الشيخ عبدالله فى شبه جزيرة قطر لشن حملةٍ مُسلحةٍ تستهدف الزبارة، إلا أنه أورد استعداد الشيخ عبدالله لمُقابلة الوفد البحريني المُزمعٍ إرساله إلى سواحل شبه جزيرة قطر وبأنَّه سيُرسل مجموعةً من أقاربه لمُقابلة الوفد، وقد تَّم تحديد مكان الاجتماع[109] عند قرية الغارية شمال غربي شبه جزيرة قطر[110]، وحُدد موعده فى يوم السبت ٢٦ يونيو ١٩٣٧م فى المكان المُحدد؛ وتجدُر الإشارة إلى طلب الجانب البحريني من البريطانيين تزويدهم بسفينةٍ حربيةٍ لتأخذهم إلى مكان الاجتماع،

108) **IOR**/R/15/2/203, Report made by Abdullah bin Hasan, Head Farrash, 22 June 1937.

109) **IOR**/R/15/2/203, Hickinbotham to Belgrave, 23 June 1937.

110) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 23 June 1937.

فيما رفع المُعتمد السياسي فى البحرين هذا الطلب إلى المُقيم السياسي فى بوشهر[111]، وقد اشترك المُعتمد السياسي فى البحرين مع المُقيم السياسي فى بوشهر في رفض الطلب[112]. ويُرجح أنَّ الرفض البريطاني قد جاء بسبب علمهم بالتصعيد العسكري المُحتمل من قبل الشيخ عبدالله فى شبه جزيرة قطر، فإذا ما تَّم تزويد الجانب البحريني بالسفينة وعزم الشيخ عبدالله فى وقتها مُهاجمة الزبارة، سيضطر البريطانيون للتدخل.

أظهرت مُذكرة مرفوعةٌ من قبل المُقيم السياسي إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند فى لندن تفاصيل الاجتماع المُزمع عقدهُ بين الطرفين فيما يخص الخلاف الحدودي وذُكر فى المُذكرة «أنَّ شيخ قطر يجمع أتباعه بهدف الإغارة على النعيم». ومن المُلفت للنظر كما أظهر القُبطان ترينشارد كرافن فول فيما يخص شيخ قطر وقبيلة النعيم «احتمال تطور المشهد لاقتتالٍ بين الجانبين، فذلك لا يدعو إلى تدخلنا [أي بريطانيا] المُباشر...»، بحسب ما بيّن المُقيم السياسي[113].

وفى تقريرٍ آخر مُفصلٍ عن أزمة الزبارة بعث به المُقيم السياسي إلى وزير الدولة لشؤون الهند البريطانيِّ فيِّ لندنٍ، جاء فيه تعليق المُقيم السياسي بقوله:

> «بالنسبة لأسلوب الوفد القطري فقد كان شوفينيًا بشكلٍ كبير وهجومي. لقدٍ كانت حكومة البحرين أكثر صبرًا، وبرأيي الشخصيِّ فإنَّهَا قد قطعت شوطًا طويلًا لتقريب وجهات النظر مع شيخ قطر»[114].

كان من المُقرر سفر الوفد البحريني إلى شبه جزيرة قطر فى ٢٥ يونيو ١٩٣٧م[115]، وفى الوقت ذاته أرسلت البحرين إلى وفد قطر المُكون من ناصر العطية وصالح المانع رفضها لطلب الشيخ

---

111) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 23 June 1937.

112) **IOR**/R/15/2/203, Resident to Political Agent in Bahrain, 23 June 1937.

113) **IOR**/R/15/2/203, Resident to Secretary of State for India, London, No. 616, 23 June 1937.

114) **IOR**/R/15/2/203, Resident to Secretary of State for India, London, No. 612, 23 June 1937.

115) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 25 June 1937.

عبدالله بن قاسم آل ثاني الجديد المُتضمن سحب مُطالبة البحرين بالزبارة وقبيلة النعيم[116].

أرسل الشيخ عبدالله مُذكرةً إلى المُقيم السياسي فى بوشهر يُخبره بإنهاء أيّ هُدنة مع قبيلة النعيم، وبرَّر الشيخ ذلك بجملة من الأعذار، منها ما زعمه أنَّ أفرادًا من القبيلة قد تدخلوا فى شؤون رعاياه، كما أنَّهم داهموا بئرًا للمياه ومجموعةً من أشجار النخيل[117]. أمَّا بالنسبة لفريق قطر المُتواجد فى البحرين (المكَّون من صالح المانع وناصر العطية) فقد أُعطيا الإذن من قبل دار الاعتماد فى البحرين عن طريق دار المُقيم السياسي بموافقة البريطانيين على عودتهم إلى شبه جزيرة قطر كما أُخبرا بذلك فى ٢٨ يونيو ١٩٣٧م[118]. فيما أخبر الشيخ راشد بن محمد الجبر دار الاعتماد فى البحرين عن اعتداءات قام بها الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني على قبيلة النعيم، وبشأن هذه الأخبار التي أرسلها الجبر فقد علق المُعتمد السياسي قائلًا: «يبدو أنَّ هُناك بعضًا من الحقيقة فيما جاء فى التقرير...»[119].

ذكر مُستشار حكومة البحرين فى مُذكراته عن البحرين التي حملت عنوان (Personal Column)، تفاصيل رحلة الوفد البحريني حيث رافقهم إلى ساحل شبه جزيرة قطر ووثَّق تفاصيل الأحداث ومُجرياتها، وأكد بلجريف أنَّ شقيق حاكم البحرين الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة والابن الأكبر للحاكم وهو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة هُما اللذان ترأسا الوفد، كما ضمَّ الوفد مجموعةً من أفراد أسرة آل خليفة، وبحارة، ومُساعدين. وقد عُقدت الاجتماعات بين الطرفين فى خيمةٍ عند قرية الغارية، أمَّا بالنسبة للوفد القطري فقد ترأسهُ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني شخصيًا، كما رافق الشيخ عبدالله مجموعةً من أفراد أسرته وكانوا بصُحبةِ ما وصفهم بلجريف بـ«مجموعةٍ كبيرةٍ من البدو المُسلحين الذين وصلوا على متنِ شاحنات»، وهو ما رآه المُستشار وبقيةً الوفد أنَّه «يُعتبر أمرًا غير لائقٍ ولا لزوم له...»، وكما أوضح المُستشار أنَّه لم يقّم بتسجيل أي محضرٍ للاجتماعات التي عُقدت، ومن ثم لا يُعرف تفاصيل المُناقشات

116) **IOR**/R/15/2/203, Shaikh Abdullah bin Isa bin Ali Al-Khalifah and Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to Nasir bin Abdullah bin Atiyah and Salih Al-Sulaiman Al-Mani.

117) **IOR**/R/15/2/203, Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani to Fowle, 22 June 1937.

118) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Nasir bin Atiyah and Salih Al-Mani, 28 June 1937.

119) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 28 June 1937.

التي جرت[120].

مكث الوفد البحريني فى شبه جزيرة قطر قُرابة الأربعة أيام، وبعد الانتهاء من الاجتماعات، عزم الوفد البحريني على العودة إلى البحرين للتشاور مع حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة، وفى رحلة المغادرة على متن قارب رغب أعضاء الوفد الإرساء فى مكانٍ قريبٍ من الساحل بُغية تناول الطعام، وهالهم ما شاهدوه عبر مناظرهم. من اضطراباتٌ على الساحل، إذ أنه بعد لحظاتٍ معدودةٍ من مُغادرة الوفد البحريني قام رجال الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالزحف على الزبارة ومُهاجمة قبيلة النعيم، فى مشهدٍ تعمدوا في استعراضه أمام وفد البحرين، فيما وصف بلجريف المشهد على أنَّه «موقفٌ مزعجٌ ومُهين»[121]، وعاد الوفد البحريني برفقة بلجريف إلى البحرين مساء يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٧م[122].

وبعد سماع المُقيم السياسي فى بوشهر أنباء الاعتداء، الذي وقع طلب من المُعتمد السياسي فى البحرين تأكيده[123]، فيما أكَّدت الشهادات التي أدلى بها مجموعةٌ من الذين نُقلوا إلى مُستشفيات البحرين الاعتداء الذي تَّم، وعُرف أحد شهود العيان باسم جمعة الكعبي، الذي أُصيب فى كتفه الأيمن من قبل رجال الشيخ عبدالله[124].

وقد أخبر الشيخ عبدالله دار الاعتماد أنه وكما رأى فإنَّ المُباحثات (مع قبيلة النعيم) قد انتهت وأنَّ له الحق السيطرة على من زعم أنَّهم رعاياه. لم يفعل دار الاعتماد أي شيءٍ سوى الطلب من القوات الجوية الملكية البريطانية والخطوط الجوية الإمبريالية ألا تُحلق على علوٍ مُنخفضٍ فوق شبه جزيرة قطر[125].

---

120) Charles Dalrymple Belgrave (1972). **Personal Column,** Beirut: Librairie Du Liban, pp. 154-56.

121) Charles Dalrymple Belgrave (1972). **Personal Column,** Beirut: Librairie Du Liban, pp. 154-56.

122) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 1 July 1937.

123) **IOR**/R/15/2/203, Resident to Political Agent in Bahrain, 29 June 1937.

124) **IOR**/R/15/2/203, Statement of Juma'h al Cha'bi, who is lying in the Hospital under treatment, 30 June 1937.

125) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 1 July 1937.

كما طلب حاكم البحرين دار الاعتماد فى البحرين كبح جماح الشيخ عبدالله ومنعه من سلب ونهب قبيلة النعيم فى الزبارة، وأعلن الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة:

> «إننا نود أن نمنع الحرب وسفك الدماء ونطلب من الدولة البريطانية أن تردع الشيخ عبدالله من مُحاربة رعايانا الذين يسكنون فى حدودنا في الزبارة»[126].

كان من الواضح أنَّ الجانب البحريني كانت لديه طيلة الوقت نيةٌ حسنةٌ فى حل القضية، وقد حاول جاهدًا التوصل إلى حلٍ سلميٍ للأزمة، إلا أن حُسن النوايا لم يتوفر لدى الجانب القطري.

أُجريت فى ١ يوليو ١٩٣٧م مُقابلةٌ بين بلجريف ودار الاعتماد للتعرف على آرائه إزاء القضية، وقد أشار المُستشار إلى أنَّ الجانبين عقدا ثلاثة اجتماعات عند ساحلٍ شبه جزيرة قطر، قائلًا: «أنَّ دولة قطر كانت فى حالة استعداد للحرب»، إضافةً إلى ذلك فقد أشار المُستشار إلى أنَّ القبائل التابعة للشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني قامت بنهب وسرقة قُرى الساحل، وأنَّ الحادثة جاءت على شكل رسالةٍ إلى الوفد البحريني لإرغامه على تغيير مطالبه فى المُفاوضات[127]. وعلى ضوء حادثة الزبارة رأى المُعتمد السياسي أنَّه ينبغي السعي إلى وساطةٍ بين الشيخ عبدالله وقبيلة النعيم لضمان «دولةٍ مُستقرةٍ [فى شبه جزيرة قطر] من أجل تطوير النفط»[128].

ووِفقًا لما ذكرته التقارير الصادرة فى ٢ يوليو ١٩٣٧م عن أنَّ الشيخ عبدالله أقدم مع رجاله بالهجوم على الزبارة، مما أدى إلى وفاة قُرابة المائة من أفراد قبيلة النعيم وآخرين من قاطني الزبارة من قبائل الكعبان والكِبسة والبوكوارة، وقد غادر عددٌ من أهل الزبارة إلى البحرين، وبذلك يكون الشيخ عبدالله قد نجح فى التخلص من الموالين لحاكم البحرين فى الزبارة. ومع تقدم الأحداث اقترحت دار الاعتماد أن تكون سفينة صاحب الجلالة ديبتفورد (H.M.S. Deptford) على أُهبة الاستعداد إذا ما تطّورت الأمور، كما طُلب منها

---

126) **IOR**/R/15/2/203, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 1 July 1937.

127) **IOR**/R/15/2/203, Note of an Interview with Mr. Belgrave on the 1st of July 1937, 1 July 1937.

128) IOR/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, No. 164, 1 July 1937.

عدم استكمال رحلتها المُقررة إلى الكويت[129]، ومن الغريب إذعان البريطانيين للأحداث الأخيرة، فلم يطلبوا من سُفنهم الحربية التدخل لوقف أيّ اعتداءٍ على قبيلة النعيم.

ومن المُثير للاهتمام إرسال المُقيم السياسي القُبطان ترينشارد كرافن فول مُذكرةً إلى مكتب الهند فى لندن يُخبرهم أنَّ المُباحثات قد توقفت بين الفريقين المُتنازعين، وأنَّ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني قد أنهى صُلحهُ مع قبيلة النعيم بحُجةِ «أنَّ النعيم لم يحافظوا على السلام»! وبذلك اعتقد المُقيم السياسي «أنَّه لا يوجد خيارٌ آخرٌ مفتوحٌ الآن سوى السماح للعمليات العدائية أن تأخذ مجراها...»[130]. وعلاوةً على ذلك فقد رأى المُقيم السياسي أنَّ الشُغل الشاغل فى تلك اللحظة هو سلامة المواطنين الهنود المُقيمين فى الدوحة، حيث لم يُعرف بوجودهم فى الزبارة، وفى حال تواجد أجانب فى الزبارة فقد يُغير هذا الاحتمال من موقف بريطانيا بأكمله فيما يخص القضية، حيث أنَّ سلامة رعاياها كان أولى لديها من سلامة قبيلة النعيم، بل ووصل الحد بالدبلوماسيين البريطانيين بدلًا من أن يطلبوا من الشيخ عبدالله على أقل تقدير ضبط النفس، أن طالب المُقيم السياسي دار الاعتماد بإرسال رسالةٍ للشيخ «ذكّروه فيها بالتزاماته تجاه سلامة رعايا بريطانيا ومُمتلكاتهم فى إقليمه»[131]، ليس ذلك فحسب بل طالب المُقيم السياسي عن طريق المُعتمد السياسي إخبار أفراد قبيلة النعيم الذين كانوا آنذاك يُقاومون الهجوم المُباغت عليهم أن لا يُعرضوا رعايا بريطانيا من الهنود إلى الأذى فى شبه جزيرة قطر. وبالنسبة لعمل شركة النفط فى شبه جزيرة قطر فلم يكن للأحداث أي تأثيرٍ سلبيٍ على سير العمل نظرًا لغياب العاملين فى هذا القطاع بسبب إجازاتهم الصيفية السنويّة، ولم يُتوقع عودتهم إلى العمل حتى فترة الخريف، وقد كان المُقيم السياسي يأمل حتى ذلك الحين «أن يُحل الخلاف بين شيخ قطر والنعيم»[132].

---

129) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, No. 165, 2 July 1937.

130) **IOR**/R/15/2/203, Resident to India Office, London, 2 July 1937.

131) **IOR**/R/15/2/203, Resident to India Office, London, 2 July 1937.

132) **IOR**/R/15/2/203, Resident to India Office, London, 2 July 1937.

تقدمَّ القُبطان توم هيكينبوثام بمُذكرةٍ جديدةٍ إلى الشيخ عبدالله ذكره فيها أنَّ لديه مسؤوليةً لحماية رعايا بريطانيا ومُمتلكاتهم، ولم يتطرق المُعتمد السياسي مُجددًا لمسؤولية الشيخ بالمُحافظة على أرواح ومُمتلكات قبيلة النعيم أو دعوته لوقف العدوان[133]. بالإضافة إلى ذلك أرسل القُبطان توم هيكينبوثام رسالةً أُخرى إلى الشيخ راشد بن محمد الجبر حذره من أيّ مكروهٍ قد يحل برعايا بريطانيا، ولم يرد أي استفسارٍ حول وضع أو سلامة قبيلة النعيم في ضوء التطورات الأخيرة[134].

وفى مُذكرةٍ سريةٍ أرسلها المُعتمد السياسي فى البحرين إلى المُقيم السياسي أشار إلى أنّ الطرف المُذنب هو الشيخ عبدالله، فقد أورد المُعتمد السياسي ما يأتي:

> «فى رأيي وعلى الرُغم من احتمالية وقوع بعض الاعتداءات البسيطة من قبل قبيلة النعيم، ولكنه على وجه العموم فقد حافظوا على اتفاقهم معنا. فيما ورد لنا أنَّ شيخ قطر قد قام أحيانًا بالإغارة على النعيم وقد هاجمهم الآن بعد التخلي عن التزامه لنا، بينما هي [أي الاتفاقية] لا تزال مُلزمة . . . »[135].

وبينما استمر الاقتتال على شبه جزيرة قطر واصل أهل الزبارة وأنصارهم التوافد بشكلٍ كبيرٍ إلى البحرين قادمين بحرًا من فريحة. واستُخدمت عدة أنواعٍ من الأسلحة من قبل الطرف المُعتدي، حيث شهد رُبان سفينةٍ بحرينيةٍ استخدام سلاح آلي مُحملٍ على شاحنةٍ كان يستطيع الدوران حول نفسه وقذف المئات من الطلقات[136].

---

133) **IOR**/R/15/2/203, T. Hickinbotham to Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani, 3 July 1937.

134) **IOR**/R/15/2/203, T. Hickinbotham to Shaikh Rashid bin Muhammad Al-Jabur, 3 July 1937.

135) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 3 July 1937.

136) **IOR**/R/15/2/203, Belgrave to T. Hickinbotham, 2 July 1937.

وبعد الاعتداء الذي وقع في الزبارة قام مجموعةٌ من زُعماء مشيخات الإمارات المُتصالح بإرسال رسائل إلى الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة عبروا فيها له عن تعاطفهم معه تجاه ما حل برعاياه في شبه جزيرة قطر[137].

ومع اعتداء الشيخ عبدالله وعدم اكتراث البريطانيين بمنعه من التعدي على قبيلة النعيم، استسلمت القبيلة فى ٥ يوليو ١٩٣٧م[138]، وكردة فعل وفى اليوم الذي أعقب انتشار خبر استسلام القبيلة، أعلنت حكومة البحرين قطعها لعلاقاتها مع قطر[139].

وباستسلام قبيلة النعيم، دُعيَّ المُعتمد السياسي فى ١٣ يوليو ١٩٣٧م لمُقابلة الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة وكان برفقته شيخ قبيلة النعيم، الشيخ راشد، واشتكى شيخ القبيلة للمُعتمد السياسي عن عمليات السرقة والنهب (حيث تم إحراق المنازل) جراء اعتداء قطر المُسلح، كما أخبر الشيخ راشد المُعتمد السياسي أنَّه قد اضطر إلى مُغادرة الزبارة وأنَّ أخاه حمد بن محمد الجبر قد لقي مصرعه فى الأحداث. وفصل الشيخ راشد للمُعتمد السياسي عمليات السلب والنهب التي وقعت لأتباع القبيلة. كما أبلغه عن قيام شخصية معروفة عندهم وهو هزاع بن خليل بإرسال رسالة إلى الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني طالبه فيها «أن يتوقف عن سفك دماء المُسلمين ومُطالبته إياهم بأي شيءٍ آخر»، ولكن بدون أي جدوى. وأوضح الشيخ راشد أنَّه استسلم للشيخ عبدالله حيث «أُجبر على ذلك بسبب الجوع...»، كما سلمت قبيلة النعيم بنادقها لرجال شيخ قطر[140]، وقد قُدر عدد من غادر الزبارة إلى البحرين حتى ٢١ يوليو ١٩٣٧م بمائتين إلى ثلاثة مائة شخص، وشمل هذا العدد أيضًا أفرادًا من قبيلة البوكوارة[141]. وذكر بلجريف للقُبطان توم هيكينبوثام أنَّ المزيد من أفراد قبيلة النعيم يُتوقع وصولهم إلى البحرين قادمين من شبه جزيرة قطر فى ١ أغسطس ١٩٣٧م[142]، وأضاف مُستشار حكومة البحرين أنَّ غالبية

137) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 4 July 1937.

138) **IOR**/R/15/2/203, H. M. S. Deptford to Resident, 5 July 1937.

139) **IOR**/R/15/2/203, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to Political Agent in Bahrain, 6 July 1937.

140) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident and Statement made by Shaikh Rashid bin Muhammad, Chief of Na'im tribe, 13 July 1937.

141) **IOR**/R/15/2/203, Political Agent in Bahrain to Resident, 21 July 1937.

142) **IOR**/R/15/2/204, Political Agent in Bahrain to Resident, 31 July 1937;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/1/371, Political Agent in Bahrain to Resident, 31 July 1937.

الرجال الذين استعان بهم الشيخ عبدالله فى حملته على الزبارة «لم يكونوا رعايا قطريين أصليين»، وقد وردت الأنباء عن امتعاض الشيخ عبدالله بسبب الأعداد الكبيرة من سُكان منطقة الزبارة وشمال شبه جزيرة قطر الذين تركوا تلك المناطق بسبب النزاع[143]. وفى خضم الاعتداء على قبيلة النعيم فى الزبارة، علم المُعتمد السياسي فى البحرين «من مصدرٍ موثوق» أنَّ الشيخ عبدالله أثناء عدوانه استخدم شاحناتٍ تابعةً لشركة امتيازات النفط المحدودة تضررت بشكلٍ كبيرٍ جراء الأحداث[144]، وقد قُدر أنَّ الشيخ عبدالله قد صرف ما بين ٧٠،٠٠٠ إلى ٨٠،٠٠٠ روبية فى اعتدائه الأخير على الزبارة[145].

---

143) **IOR**/L/PS/12/3883, Belgrave to Political Agent in Bahrain at Karachi, 5 August 1937.

144) **IOR**/R/15/2/204, Political Agent in Bahrain to Resident, 1 August 1937.

145) **IOR**/R/15/2/204, Private Report to the Political Agent in Bahrain at Karachi, 10 August 1937; and also see IOR/R/15/1/371, Copy: Private Report.

وصف مقالٌ نُشر فى مجلة "الرابطة العربية" المصرية الصادرة فى ٢١ يوليو ١٩٣٧م، إدانته للخطوات التي اتبعتها قطر ضد البحرين فى الزبارة، فقد كتب مواطنٌ بحرينيٌ لم يكشف النقاب عن اسمه مقالاً عن الاعتداء الأخير، وأعطى للقارئ نظرةً عامةً عن تاريخ الزبارة وربط مسألة التنقيب عن النفط بالدوافع الخاصة للشيخ عبدالله فى مُهاجمة الزبارة، كما كشف المقال أنَّ مُدير شركة النفط التي وقعّت للتو مع الشيخ اتفاقية قد قام بالتجوال فى ربوع شبه جزيرة قطر حيث اعتقد أنَّ منطقة الزبارة غنيةٌ بالنفط، وذكر المقال أيضًا وبشكلٍ دقيق الأحداث المتسارعة التي عصفت بالزبارة والتي شملت المُباحثات التي أُجريت بين البحرين والشيخ عبدالله؛ كما علق المقال على الدور البريطاني فى المسألة وكيف وقفوا ضد نُصرة البحرين لرعاياها فى الزبارة من الاعتداء المُفاجئ للشيخ عبدالله، وباختصار ومن وجهة نظر المقال فيما يخص سبب عدم التدخل المُتعمد من قبل البريطانيين وعدم منعهم الاعتداء، فقد ذكر المقال ما يأتي: "كان السبب وراء مُساندة بريطانيا لأمير قطر واحتلاله الزبارة، أنَّ امتيازات النفط فى قطر قد أُعطيت لشركة بريطانية، أمَّا في البحرين فقد أُعطيت لشركة أمريكية، وقد خشي البريطانيون أن تذهب الامتيازات النفطية إلى الشركة الأمريكية فى حال ما نُقلت الزبارة إلى البحرين: ومن أجل ذلك دعموا القطريين".

IOR/R/15/2/204, Translation: Rabitat Al Arabieh Review Published in Cairo, 21 July 1937;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/1/371, Translation: Rabitat Al Arabieh Review Published in Cairo, 21 July 1937.

وقد تباحث المسؤولون البريطانيون في مكتب الهند بلندن بشأنِ ما يستوجب عليهم فعله بعد سقوط الزبارة بأيدي الشيخ عبدالله، ومن الواضح من خلال حديثهم المُسجل أنَّهم خشوا أية مُطالبة قوية من قبل حاكم البحرين بالإقليم، فإذا ما نجح حاكم البحرين بمُطالبته فإنَّ ذلك سيؤدي إلى إشعال خلافٍ حدودي آخر بين قطر والمملكة العربية السعودية، وبهذا الصدد علق تي. في. برينان (T.V. Brenan) التابع للإدارة السياسية بمكتب الهند قائلًا:

> «نحن نرى أيضًا أنَّه من الضروري أن نأخذ الحيطة بأن لا نقول أي شيءٍ قد يُفهم ضمنيًا أنَّه اعترافٌ بمطالب حاكم البحرين على البر الرئيس [أي شبه جزيرة قطر]، وذلك وبصرف النظر عن أي شيءٍ آخر، فإذا ما تقدم الشيخ بمُطالبة جيدة فسيُضعف ذلك إلى حد كبيرٍ قضيتنا في الحفاظ على هيبة شبه جزيرة قطر ضد ابن سعود»[146].

لقد كان من الأهمية القصوى للسياسة البريطانية آنذاك أن لا تكسب البحرين قضيتها ضد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني في شبه جزيرة قطر، بالإضافة إلى أنَّ ساسة بريطانيا قد عزموا على جمع الأدلة التي من المُمكن فيها مُقارعة حُجج البحرين ومُطالباتها[147].

الشكل ٧: تحذير تي. في. برينان التابع للإدارة السياسية بمكتب الهند حول عدم إبداء رأي المسؤولين البريطانيين عن إقليم الزبارة في شبه جزيرة قطر

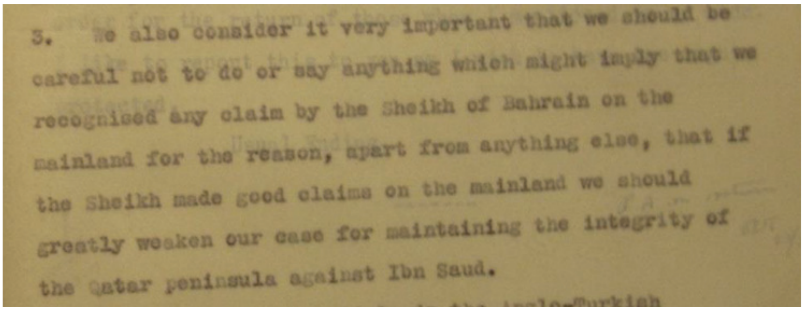
3. We also consider it very important that we should be careful not to do or say anything which might imply that we recognised any claim by the Sheikh of Bahrain on the mainland for the reason, apart from anything else, that if the Sheikh made good claims on the mainland we should greatly weaken our case for maintaining the integrity of the Qatar peninsula against Ibn Saud.

المصدر:

IOR/R/15/2/203, T. V. Brenan to M. J. Clausen, 15 July 1937.

146) **IOR**/R/15/2/203, T. V. Brenan to M.J. Clausen, 15 July 1937.

147) **IOR**/R/15/2/203, T. V. Brenan to M.J. Clausen, 15 July 1937.

سابعًا: التطلع القطري إلى حُوار وضحال الديبل

مع احتمال ظهور النفط في المنطقة الواقعة بين شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين وبالتحديد فى جُزر حوار وضحال الديبل، أخذت قطر تتطلع للتعدي على سيادة البحرين في تلك المنطقة. وقد تزامنت هذه الفترة مع رفع خطابٍ من البحرية البريطانية إلى المعتمد السياسي في البحرين تستفسر فيه عن ملكية ضحال الديبل. وبناءً على ذلك طلب المعتمد السياسي في البحرين من مستشار حكومة البحرين تحديد الجُزر والضحالات التي تتبع أرخبيل البحرين[148]. وكان رد بلجريف أن حُوار والديبل هي من الجُزر والضحالات التي تتبع أرخبيل جُزر البحرين[149]. ومن الجدير بالذكر أن اهتمام بريطانيا آنذاك كان منصبًا على «أن لا يُعتبر الضحال ُ جُزءًا من أراضي دولة أجنبية» أما إذا كان موضع مطالبة بين مشيختين عربيتين فى الخليج العربي، فيمكن حل هذا نزاعٍ بين هاتين المشيختين فى أي منطقةٍ مُحددةٍ فى وقتٍ لاحق[150].

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص جُزر حُوار فقد لوحظ تغيرٌ ملحوظٌ فى موقف البريطانيين تجاه مُلكية الجُزر مع بداية عام ١٩٣٨م، فقد ذهب البريطانيون فيما مضى لإعطاء البحرين حُريةً تامةً فى التباحث حول عقود امتياز النفط للجُزر خلال زيارة حاكم البحرين لبريطانيا فى صيف عام ١٩٣٦م، وخوض شركة بريطانيةٍ مُفاوضات للحصول على امتياز النفط فيها[151]، ولكن التعاطف مع البحرين إزاء حقها بمُلكية الجُزر تغيَّر فى عام ١٩٣٨م. وقد كان السبب وراء هذا التغير يكمن فى رغبة البحرين حينها بعدم منح حق الامتياز فى جُزر حوار إلى شركة امتيازات النفط المحدودة أو لتوزيع الامتيازات (أي منح امتيازين) بين الشركة البريطانية وشركة نفط البحرين المحدودة؛ وذلك على إثر إعادة فتح ملف الجُزر عندما أُعيد طرح موضوع امتيازات النفط فى عام ١٩٣٨م لمناطق البحرين غير المُدرجة فى عقد امتياز النفط السابق، وبناءً على تخّوف البريطانيين من ضياع حق الامتياز النفطي فى جُزر حُوار علق المُقيم السياسي القُبطان ترينشارد كرافن فول قائلًا: «أرى أنَّه علينا ألا نقبل بهذا»، وأضاف المُقيم السياسي قائلًا:

148) **TNA**, FO 371/20775, Hickinbotham to Belgrave, 5 July 1937.

149) **TNA**, FO 371/20775, Belgrave to Hickinbotham, 14 August 1937.

150) **TNA**, FO 371/20775, Hickinbotham to Fowle, 20 August 1937.

151) **IOR**/L/PS/12/3895, Minute Paper Prepared by the Political Department of the India Office, 14 July 1936.

«إنَّ حُوار تقع خارج نطاق البحرين وقريبةٌ من [شبه جزيرة قطر] حيث أنّ شركة امتيازات النفط المحدودة ما زالت تمتلك امتيازات [نفطية] فإذا من الأولى أن تذهب لهم»[152].

هذه المُلاحظة أوردها الدبلوماسي البريطاني ذاته الذي أعلن في عام ١٩٣٦م أنَّ جُزر حُوار تابعةٌ للبحرين، وبناءً على تلك المُستجدات طلب المُقيم السياسي من المُعتمد السياسي في البحرين إخباره إذا ما تلقَّى أية مُطالبات بمُلكية الجُزر من قبل الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني[153]، وأمَّا عن سبب رغبة البحرين في إعطاء حق امتياز النفط لشركةٍ واحدة (وهي شركة نفط البحرين المحدودة) بدلاً من شركتين، جاء بسبب إنذار قدمته شركة نفط البحرين المحدودة إلى بلجريف أنَّه إذا ما أُعطيت شركةٌ أخرى حق امتياز النفط (إما على شكلٍ مُستقلٍ أو في صيغة مُشاركة مع شركة نفط البحرين المحدودة) فإنَّ الشركة ستضطر إلى توجيه جهود الإنتاج فيها إلى أماكن أخرى «على حساب إنتاج البحرين» والحدّ من «إنتاج البحرين إلى الحد الأدنى»[154]. بينما تَّم عقد اجتماعٌ في مكتب الهند بين أعضاء من مكتب الهند، والخارجية البريطانية، والبحرية البريطانية، وإدارة البترول حيث أنَّهم أيقنوا أنَّه إذا أقدمت الشركة الأمريكية على تحقيق تهديدها سينتج عن ذلك «انخفاضٌ كبير» لإيرادات البحرين مما سيُعيق عملية التنمية ويؤثر بشكلٍ مُباشرٍ على الخدمات الاجتماعية[155].

وبعد تمكن قطر من إنهاء أيةِ مُقاومةٍ بعد تعديهم على الزبارة، تطلعوا إلى أبعد من ذلك عندما أرسل الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني خطابًا رسميًا في ١٠ مايو

152) **IOR**/L/PS/12/3895, Resident to the Secretary of State for India, London, 3 November 1938.

153) **IOR**/L/PS/12/3895, Resident to the Secretary of State for India, London, 3 November 1938.

154) **IOR**/L/PS/12/3854, India Office Note prepared by R. T. Peel, 1 June 1938.

155) **IOR**/L/PS/12/3854, Draft Summary of Interdepartmental Meeting held at the India Office to discuss the Unallotted Area in Bahrain, 7 July 1938.

١٩٣٨م طالب فيه بضم جُزر حُوار لسُلطته[156]، وبعد أن أرسل الشيخ بطلبه إلى دار الاعتماد استعرض المُعتمد السياسي حديثًا تَّم بينه وبين الشيخ عبدالله فى فبراير من العام ذاته حين اشتكى الشيخ من حكومة البحرين التي أجرت حفرًا فى جُزر حُوار بحثًا عن المياه الجوفية، وعندما واجه المُعتمد السياسي الشيخ بالحقائق التاريخية فيما يتعلق برغبته لضم جُزر حوار لسُلطته «غَيَّرَ [أي الشيخ] موضوع المُحادثة على الفور»؛ وفى تلك المُحادثة لم يكن المُعتمد السياسي يتوقع بأن يتقدم الشيخ بعدها بطلبٍ رسمي لضم جُزر حُوار[157]. تجدر الإشارة إلى أن وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند سبق أنَّ عرض للمُعتمد السياسي فى البحرين فى مُذكرةٍ سريةٍ، موضوع احتمال مُطالبة الشيخ بالجُزر –قبل عامين من المُطالبة الرسمية للشيخ عبدالله– حيث قال: «لم نسمع بأي شيءٍ فيما يخصُّ الموضوع من قبل شيخ قطر، ومن المُحتمل ألا يقوم بالاعتراض على مُطالبة شيخ البحرين»[158]، وبالرُغم من كُل ذلك وعلى عكس توقعات وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند فى لندن والمُعتمد السياسي فى البحرين تَّم إطلاع مُستشار حكومة البحرين على خبر إقدام الشيخ عبدالله بمُطالبةٍ رسميةٍ لجُزر حُوار[159].

156) **IOR**/L/PS/12/3895, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to H. Weightman, the Political Agent in Bahrain, 10 May 1938;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to H. Weightman, the Political Agent in Bahrain, 10 May 1938.

157) **IOR**/L/PS/12/3895, Political Agent in Bahrain to Resident, 15 May 1938;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Resident, 15 May 1938.

158) **IOR**/L/PS/12/3852, Secretary of State for India, London to Political Agent in Bahrain, 25 May 1936.

159) **IOR**/R/15/2/547, H. Weightman to Belgrave, 20 May 1938.

وبدلًا من رفضها، وافقت بريطانيا على النظر فى هذه المُطالبة بناءً على الأدلة التي من المُرتقب تقديمها من جانب قطر[160]، فيما لم يتمكن الجانب البحريني من إخفاء ذهوله من طلب الشيخ عبدالله تبعية جُزر حُوار لسُلطته[161]، ومن المُحتمل أنَّ مثل هذه الخطوة قد جاءت من قبل الشيخ من أجل تفعيلها ضد حكومة البحرين فى حال ما تَّم السماح لهم بحسب اعتقاده بالمُطالبة والحصول عليها.

زار المُعتمد السياسي فى البحرين الدوحة فى ٣٠ مايو ١٩٣٨م للالتقاء بالشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وابنيه الشيخ حمد والشيخ علي، والسكرتير الخاص صالح المانع، واستفسر المُعتمد السياسي من الشيخ عما إذا ما كانت الأدلة التي تقدم بها فيما يخص مُلكيته المزعومة لجُزر حُوار كانت كُل ما لديه، وإذا ما كان يُبيتُ النية ليقوم بحملة عسكرية ضد جُزر حُوار، فأجابه الشيخ بأنَّه تقدم بكُل ما لديه من أدلة تدعم مُلكيته للجُزر، كما أنَّه ليس لديه أي نيةٍ للإقدام على أيِ خطوةٍ عسكريةٍ، مُطالبًا الحكومة البريطانية إجبار الطرف البحريني على إخلاء الجُزر حتى تبت بريطانيا فى القضية. ورد المُعتمد السياسي أن طلب الشيخ إخلاء جُزر حُوار من المُتوقع ألا يُقبل من طرف الحكومة البريطانية، ولكنه فى كل الأحوال سيرفع طلب الشيخ إلى الجهات المعنية، أمَّا بالنسبة للأدلة التي تقدم بها شيخ قطر للمُطالبة بجُزر حُوار فقد علق المُعتمد السياسي عليها قائلًا إنَّها جاءت «تأكيدًا على السيادة» و«تأكيدًا على أنَّ جُزر حُوار جزءٌ من الوحدة الجُغرافية لدولة قطر»[162].

160) **IOR**/R/15/2/547, H. Weightman to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 20 May 1938.

161) **IOR**/R/15/2/547, Belgrave to the Political Agent in Bahrain, 23 May 1938.

162) **IOR**/L/PS/12/3895, Political Agent in Bahrain to Resident, 3 June 1938;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Resident, 3 June 1938.

طلب المُعتمد السياسي في البحرين من حكومة البحرين فى ١٤ أغسطس ١٩٣٨م الرد برسالةٍ رسميةٍ على مطالب الشيخ عبدالله[163]، فأمر الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة بلجريف بالرد مُبينًا الروابط التاريخية المتينة التي تؤيد تبعية جُزر حُوار للبحرين وإرسالها إلى دار الاعتماد. وقد ادعت قطر أنَّ الجُزر لم يتَّم استيطانها إلا مؤخرًا من قبل البحرين، وبالنسبة لهذا الادعاء فقد ذكر بلجريف أنَّه خاطئ حيث «أنَّ جُزر حُوار كانت تابعةً لحاكم البحرين ومستوطنةً من قبل رعاياه لأكثر من قرنٍ من الزمن»، بالإضافة إلى ذلك الادعاء، فإنَّ الشيخ عبدالله ادعى أنَّ الجُزر لم يكن فيها إلا صيادي سمك كانوا يزورونها بين الفينة والأخرى، ومُجددًا فند بلجريف هذه المزاعم مؤكدًا على تواجد قاطنين على هذه الجُزر وليس مُجرد صيادي سمك يأتون إليها بحسب الموسم، إضافةً إلى ما جاء فقد قامت حكومة البحرين عبر السنين «ببناء الطُرق، والتحصينات، والأرصفة، والمعالم، والمنارات» على الجُزر، فيما أوضح مُستشار حكومة البحرين للمُعتمد السياسي سبب الاهتمام المُفاجئ من قبل الشيخ عبدالله للجُزر حيث ذكر «أنَّ الشيخ عبدالله تجاهل وجود هذه الجُزر والآن أصبح مُتحفزًا لطلب تبعية الجُزر لاعتقاده أنَّها من المُمكن أن تحتوي على النفط»، إضافةً إلى أنَّ أفرادًا من أسرة آل خليفة في البحرين يفدون وبشكلٍ مُستمرٍ على زيارة الجُزر، ولكن وبالنسبة لقطر فقد بين بلجريف أنَّه «لم تطأ الجُزر أقدام» أيِّ فردٍ من أفراد أسرة آل ثاني[164]، وتأكيدًا على وجهة نظر بلجريف أنَّ الشيخ عبدالله وضع مُلكية جُزر حُوار نُصب عينيه من بعد الزيارة، فقد بين المُعتمد السياسي أنَّ جُزر حُوار بالغة الأهمية «حيث أنَّها ترتبط وبشكلٍ مُباشرٍ فيما أسماه الميجر هولمز بخط النفط»[165].

163) **IOR**/R/15/2/547, J. B. Howes, Officiating Political Agent in Bahrain to the Acting Adviser of the Government of Bahrain, 14 August 1938.

164) **IOR**/L/PS/12/3895, Belgrave to the Political Agent in Bahrain, 22 December 1938;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Belgrave to the Political Agent in Bahrain, 22 December 1938.

165) **IOR**/L/PS/12/3852, Officiating Political Agent in Bahrain to Resident, 9 May 1936.

وكدليلٍ على صحة مُطالبةِ البحرين لحقها بتبعية الجُزر قامت مجموعةٌ من أصحاب العقارات فى جُزر حوار بإرسال رسالة تأييدٍ لمطالب البحرين، والعريضة التي شملت تواقيع، وبصمات، وأختام أصحاب العقار الذين كان مجموعهم تسعة عشر موقعًا قد تَّم تأريخها فى ٥ شوال ١٣٥٧هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٩٣٨م[166].

166) **IOR**/L/PS/12/3895, Petition by Residents of Hawar Islands, 27 November 1938;:

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Petition by Residents of Hawar Islands, 27 November 1938.

الشكل ٨ : النُسخة الخطية من العريضة التي رفعها سُكان جُزر حُوار

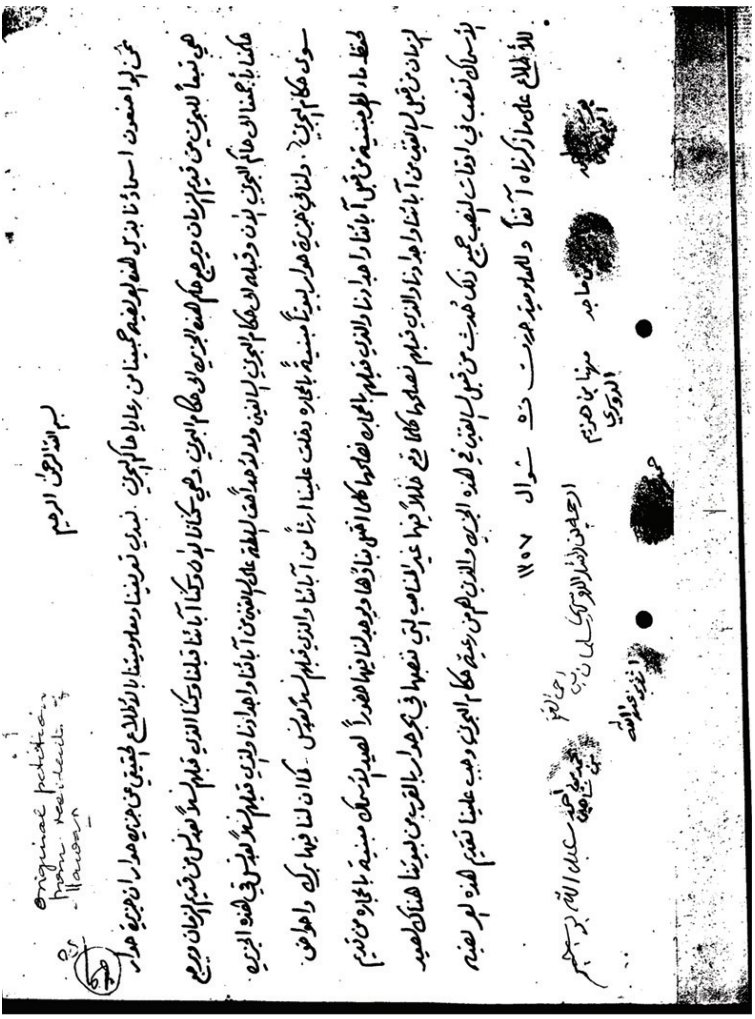

المصدر :

IOR/R/15/2/547, Petition by Residents of Hawar Islands, 27 November 1938.

الشكل ٩ : أختام أصحاب العريضة الخاصة بسُكان جُزر حُوار

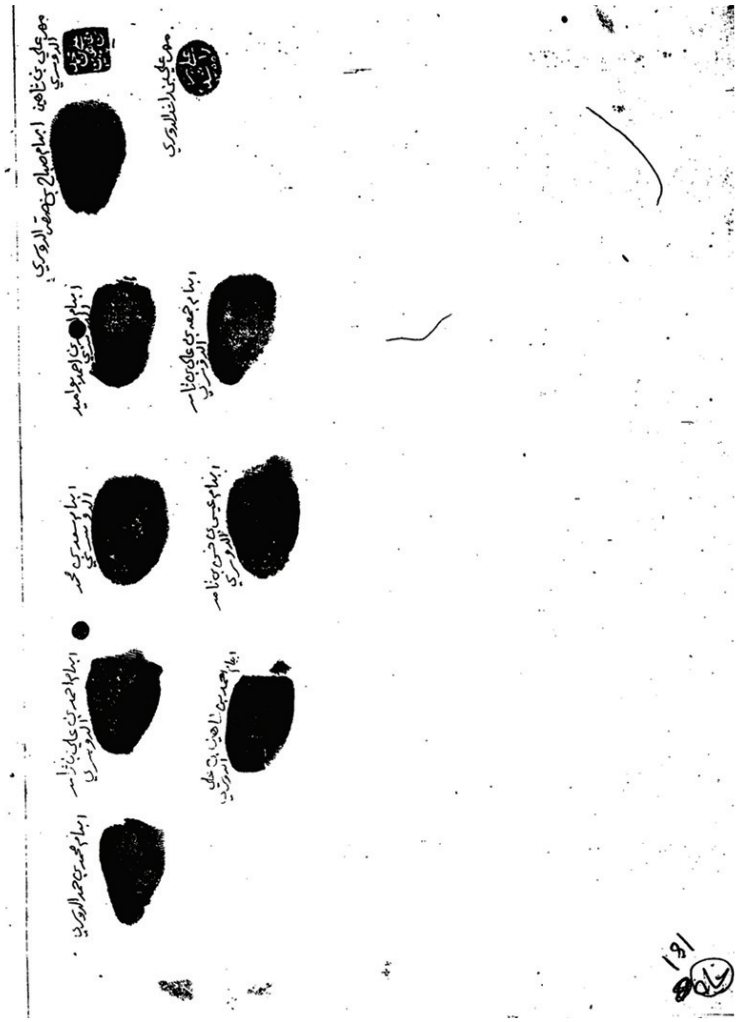

المصدر :

IOR/R/15/2/547, Petition by Residents of Hawar Islands, 27 November 1938.

الشكل ١٠ : النُسخة المطبوعة من العريضة التي رفعها سُكان جُزر حُوار

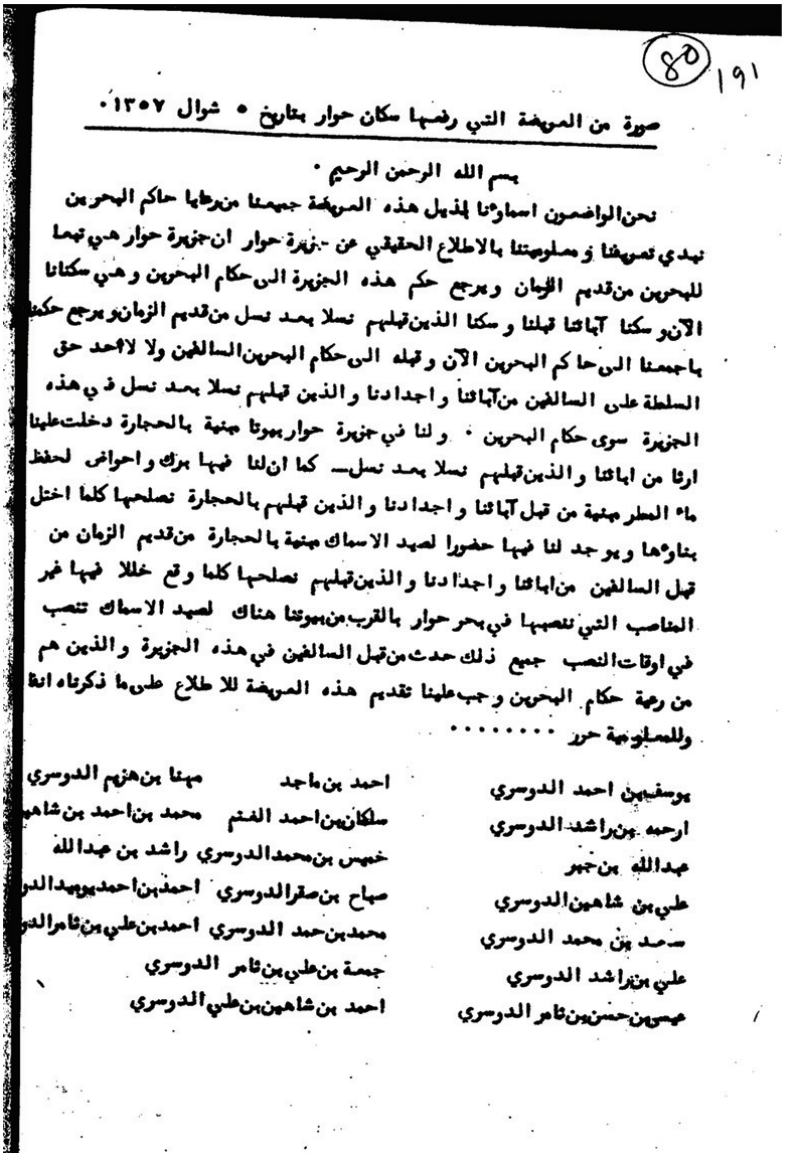

(80) ١٩١

صورة من العريضة التي رفعها سكان حوار بتاريخ ٥ شوال ١٣٥٧.

بسم الله الرحمن الرحيم .

نحن الواضعون اسماءنا لهذيل هذه العريضة جميعنا من رعايا حاكم البحرين نبدي تعريفنا و معلوماتنا بالاطلاع الحقيقي عن جزيرة حوار ان جزيرة حوار هي تبعا للبحرين من قديم الزمان ومرجع حكم هذه الجزيرة الى حكام البحرين و هي سكانا الآن و سكنا آباءنا قبلنا و سكنا الذين قبلهم نسلا بعد نسل من قديم الزمان و مرجع حكمنا جميعنا الى حاكم البحرين الآن و قبله الى حكام البحرين السالفين ولا لاحد حق السلطة على السالفين من آباءنا و اجدادنا والذين قبلهم نسلا بعد نسل في هذه الجزيرة سوى حكام البحرين . ولنا في جزيرة حوار بيوتا مبنية بالحجارة دخلت علينا ارثا من اباءنا والذين قبلهم نسلا بعد نسل — كما ان لنا فيها برك واحواض لحفظ ماء المطر مبنية من قبل آباءنا و اجدادنا والذين قبلهم بالحجارة نصلحها كلما اختل بناؤها ويوجد لنا فيها حضورا لصيد الاسماك مبنية بالحجارة من قديم الزمان من قبل السالفين من اباءنا و اجدادنا والذين قبلهم نصلحها كلما وقع خللا فيها غير المناصب التي ننصبها في بحر حوار بالقرب من بيوتنا هناك لصيد الاسماك تنصب في اوقات النصب جميع ذلك حدث من قبل السالفين في هذه الجزيرة والذين هم من رعية حكام البحرين وجب علينا تقديم هذه العريضة للاطلاع على ما ذكرناه انفا وللمسلمين حرر .....

يوسف بن احمد الدوسري	احمد بن ماجد	مهنا بن هزيم الدوسري
ارحمه بن راشد الدوسري	سلكان بن احمد الغتم	محمد بن احمد بن شاهين
عبدالله بن جبر	خميس بن محمد الدوسري	راشد بن عبدالله
علي بن شاهين الدوسري	صباح بن صقر الدوسري	احمد بن احمد بن عبدالله الدو
سعد بن محمد الدوسري	محمد بن حمد الدوسري	احمد بن علي بن ثامر الدو
علي بن راشد الدوسري		جمعة بن علي بن ثامر الدوسري
عيسى بن حسن بن ثامر الدوسري		احمد بن شاهين بن علي الدوسري

المصدر :

IOR/R/15/2/547, Petition by Residents of Hawar Islands, 27 November 1938.

قام دار الاعتماد بتسليم الشيخ عبدالله نُسخةً من رد الطرف البحريني على مُطالبته بتبعية الجُزر فى ١٠ يناير ١٩٣٩م، وأُعطيَّ مهلةً حتى نهاية الأسبوع الثالث من شهر مارس للرد[167]، وبقدوم ١٦ مارس ١٩٣٩م لم يحصل المُعتمد السياسي فى البحرين على أي ردٍ من قبل قطر فيما يخص رد البحرين على مطالبه، فقام على أساسها المُعتمد السياسي بإرسال مُذكرةٍ إلى الشيخ يُذكره بالتزامه بالرد على ما جاء من الطرف البحريني. وأُعطيَّ الشيخ عبدالله حينها أربعة عشر يومًا (من بداية ١٦ مارس) للرد، وإذا ما لم يتَّم الرد فستُرفع الحُجج كما هي إلى الحكومة البريطانية للنظر فيها[168]، وبهدف دفع الشيخ عبدالله للرد النهائي تَّم إخباره من قبل المُعتمد السياسي فى ٢٢ مارس ١٩٣٩م أنَّ الأخير سيقوم بزيارةٍ لشبه جزيرة قطر فى يوم ٣٠ مارس ١٩٣٩م وإنَّه يتطلع للحصول على رد الشيخ حينها[169]، وأخيرًا بعث الشيخ عبدالله رده النهائي فيما يتعلق بمطامعه فى جُزر حُوار فى ٣٠ مارس ١٩٣٩م[170].

ألحق الشيخ عبدالله فى مُذكرته عريضةً تضمنت مجموعةً من التوقيعات التي أيدت ادعائه بمُلكية الجُزر، وقد علق المُعتمد السياسي فى البحرين آنذاك هيو ويتمان (Hugh Weightman) أنَّ أهمية هذه الوثائق «تقلصت إلى حد كبير» حيث أنَّ جميع التوقيعات التي جُمعت قد كُتبت بخطٍ واحد، كما أنَّ الوثائق لم تكن ممهورةً بأختام من يُزعم أنَّهم أصحاب العريضة، وعلاوةً على ذلك لم تشمل العريضة المرفوعة أيَّةَ معلوماتٍ خاصةٍ بالموقعين أو مكان سكنهم فى جُزر حُوار أو أيَّةَ معلومةٍ ذات قيمة[171].

---

167) **IOR**/R/15/2/547, Extract from Political Agent's D. O. letter No. C/146, 5 March 1939.

168) **IOR**/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 16 March 1939.

169) **IOR**/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 22 March 1939.

170) **IOR**/R/15/2/547, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to the Political Agent in Bahrain, 30 March 1939.

171) **IOR**/L/PS/12/3895, H. Weightman to Resident, 22 April 1939;

وعن العريضة التي قدمها الشيخ عبدالله وتضمنت مجموعة من التوقيعات، انظر:

IOR/L/PS/12/3895, Translation of a Testimonial of Evidence Submitted with the Ruler of Qatar's Letter dated the 30th March 1939, 16 March 1939.

وقد كانت إحدى الحُجج التي سعى من خلالها الشيخ عبدالله لكسب الخلاف فيما يخصُّ جُزر حُوار فكرة أنَّ الجُزر قريبةٌ جُغرافيًا له من جُزر البحرين، وكردٍ على هذه النظرية أبدى المُعتمد السياسي في البحرين رأيه للمُقيم السياسي في ٢٢ إبريل ١٩٣٩م حيث ذكر «أنَّ المُطالبة بالسيادة القائمة على مُجرد الجوار الجُغرافي هي وكما أفهمها لا قيمةَ لها...» وعند دراسة الأدلة التي قدمها الطرفان، أشار المُعتمد السياسي إلى أنَّ الأدلة الموثوقة بخصوص قضية جُزر حُوار جاءت من قبل الطرف البحريني، كما قام المُعتمد السياسي شخصيًا بالتثبت من أدلةَ الطرف البحريني للتأكد من مُلكية الجُزر للبحرين. فعلى سبيل المثال قام المُعتمد السياسي شخصيًا بزيارة قريتين تابعتين لجُزر حوار، والقريتان كانتا تشملان على خمسة وخمسين عائلةً وبيوتًا حجرية على عكس بيوت صيادي السمك التي تُعرف بالبرستي والمصنوعةٌ من سعف النخيل، وإضافةً إلى ما تقدم فإنَّ القضايا الخلافية فيما بين قاطني الجُزر كان يُنظر فيها في محاكم بحرينية تابعة لسُلطة حاكم البحرين[172].

ومع وصول خبر قيام الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالشروع بالبناء في إقليم الزبارة، قام الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة بإرسال مُذكرة احتجاج إلى دار المُعتمد السياسي في البحرين مؤرخةً في ٢٦ إبريل ١٩٣٩م[173]، ومما يُثيرً الدهشة أنَّ المُعتمد السياسي ذكر في رسالةٍ إلى المُقيم السياسي في بوشهر رأيه فيما يخص الموضوع الذي طُرح من قبل حاكم البحرين فقال: «لا أقترح الرد على هذه الرسالة أو حتى الاعتراف بها»! وأضاف أنَّ الشيخ عبدالله قد شرع ببناء حصنٍ له في الزبارة ليقف في وجه حصنٍ بحريني في جُزر حُوار[174]، فيما اتفق المُقيم السياسي مع مُقترح المُعتمد السياسي بعدم الردً على مُذكرة حاكم البحرين أو الاعتراف باستلامها[175].

وبعد مُحادثاتٍ مُطولةٍ فيما يخص منح امتياز النفط للمناطق البحرينية غير المُدرجة في الماضي سعت حكومةً البحرين للوصول إلى تسويةٍ جديدةٍ مع شركة نفط البحرين

---

172) **IOR**/L/PS/12/3895, H. Weightman to Resident, 22 April 1939;

وعن العريضة التي قدمها الشيخ عبدالله وتضمنت مجموعة من التوقيعات، انظر:
IOR/L/PS/12/3895, Translation of a Testimonial of Evidence Submitted with the Ruler of Qatar's Letter dated the 30th March 1939, 16 March 1939.

173) **IOR**/R/15/2/204, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 26 April 1939.

174) **IOR**/R/15/2/204, Political Agent in Bahrain to Resident, 29 April 1939.

175) **IOR**/R/15/1/371, Resident to Political Agent in Bahrain, 10 May 1939.

المحدودة، تحصل فيها الشركة على حق امتياز النفط فى جميع مناطق البحرين غير المُدرجة فى السابق فيما عدا جُزر حُوار التي أرادت الحكومة منحها لشركة امتيازات النفط المحدودة، ولكن شركة نفط البحرين المحدودة أصرت على منحها حق الامتياز لجميع مناطق البحرين غير المُدرجة فى السابق، وبناءً على هذه التطورات وافق المُستشار الخاص لشؤون النفط البريطاني اللورد جون كادمان (Lord John Cadman) الذي كان يشغل منصب رئيس شركة النفط الأنجلو – فارسية سابقًا، على منح حق امتياز النفط لجميع مناطق البحرين غير المُدرجة من ذي قبل إلى شركةٍ واحدة، أي إلى شركة نفط البحرين المحدودة؛ بما يتوافق مع رغبة الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة[176]. وأُجبرت بريطانيا فى عام ١٩٣٩م على التنازل بعض الشيء خاصةً عندما يتعلق الأمر بالأقاليم الخارجة عن إطار برّ شبه جزيرة قطر؛ لأن الحرب العالمية الثانية كانت تلوح فى الأفق عام ١٩٣٩م، ويبدو أن بريطانيا خشيت من سخط حُلفاء مُحتملين لها مثل الولايات المُتحدة الأمريكية، وكانت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية تستعدان لصراع طويل بينما لم يكن ممكنًا التغافل عن تهديد الاتحاد السوفياتي والشيوعية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أيقنت بريطانيا أنَّ البحرين لم يبق لها خيارٌ فى مسألة منح الامتياز، حيث أنَّ شركة نفط البحرين المحدودة تنافست وبشدة لكسبه.

أمَّا بالنسبة لمزاعم الشيخ عبدالله، فقد ذكر تقريرٌ صادرٌ عن دار المُقيم السياسي فى بوشهر والموجه إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند فى لندن فى ٢٩ إبريل ١٩٣٩م، أنَّ كُلًا من المُقيم السياسي والمُعتمد السياسي يرون وبناءً على ما تم عرضه من أدلة من قبل الطرفين أنَّ «حُوار تعود [مُلكياتها] إلى البحرين وليس إلى قطر»[177]. وفى ١٩ يونيو ١٩٤٠م توصلت شركة نفط البحرين المحدودة وحكومة البحرين إلى اتفاق بشأن الاتفاقية التي كانت دار الاعتماد فى البحرين على درايةٍ تامةٍ بتفاصيل سيرها ومحتواها التي نصت فى المادة رقم ٢ منها على ما يأتي:

> «أنَّ جميع الأراضي، والجُزر، والضحالات، والمياه، والأراضي المغمورة [بالمياه] والتي يُسيطر عليها الشيخ [حمد] الآن أو التي قد تكون بعد تاريخ هذه الاتفاقية تحت سيطرة الشيخ أو خلفائه خلال فترة خمسة وخمسين عام من تاريخ هذه الاتفاقية أو مع أي تمديد لهذه الفترة فستُعرف فى هذه الاتفاقية باسم 'أملاك الشيخ الحالية والمُستقبلية'»[178].

176) **IOR**/L/PS/12/3854, Lord Cadman to S. F. Stewart, 18 April 1939.

177) **IOR**/R/15/2/547, Resident to the Secretary of State for India, London, 29 April 1939.

178) **IOR**/R/15/2/3855, Deed of further Modification Supplementing the December 1934 Lease Agreement, 19 June 1940.

وقد أُخبر وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند من قبل مكتب الهند فى ١٦ يونيو ١٩٣٩م برأي المكتب أنَّ جُزر حُوار تؤول مُلكيتها إلى البحرين، وأُبلغ الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة بهذا القرار فى ١١ يوليو ١٩٣٩م[179] من خلال تكليف المُقيم السياسي بإبلاغ القرار إلى حاكمي البحرين وقطر[180]. وبناءً على القرار رد الشيخ حمد برسالةٍ موجهةٍ إلى دار الاعتماد في البحرين أعرب فيها عن شُكره[181]. أما بالنسبة للشيخ عبدالله، فقد أرسل رسالةً مؤرخةً فى ٤ أغسطس ١٩٣٩م إلى القُبطان ترينشارد كرافن فول المُقيم السياسي فى بوشهر، مُعارضًا قرار حكومة بريطانيا وطالبًا إياها إعادة النظر فى الموضوع من جديد[182]، وردًا على خطاب الشيخ عبدالله ذكر المُقيم السياسي الجديد فى بوشهر تشارلز جيفري برايور (Charles Geoffrey Prior) أنَّ قرار بريطانيا فى هذا الشأن نهائي[183]، فقام الشيخ عبدالله بتسليم خطاب آخر للمُقيم السياسي فى بوشهر موضحًا من جديد مزاعمه بامتلاك جُزر حوار ومُتعهدًا بإبراز المزيد من الحُجج التي تدعمُ مُلكيته[184].

وقد حفَّزت التطورات الأخيرة بريطانيا على النظر بشكلٍ سري فى الخط الحدودي الذي يفصل البلدين، حتى لا يقع أي تضاربٍ فى المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات النفطية بين البحرين وشبه جزيرة قطر[185]، وأجرت

---

179) **IOR**/L/PS/12/3895, Fowle to Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah, 11 July 1939.

180) **IOR**/L/PS/12/3895, R. T. Peel of India Office to the Secretary to the Government of India, 16 June 1939.

181) **IOR**/R/15/2/547, Shaikh Hamad bin Isa bin Ali Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 4 August 1939.

182) **IOR**/L/PS/12/3895, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to the Political Resident, 4 August 1939;

وانظر أيضًا:

IOR/R/15/2/547, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to the Political Resident, 4 August 1939.

183) **IOR**/L/PS/12/3895, C. G. Prior, Resident to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 25 September 1939.

184) **IOR**/R/15/2/547, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to the Political Resident, 18 November 1939.

185) **IOR**/R/15/2/547, R. Peel to India Office, Whitehall, 26 October 1939.

القيادة الجوية البريطانية فى العراق مسحًا جويًا لجُزر حُوار وأُحيلت نُسخ من الصور التي التُقطت أثناء عملية المسح إلى دار المُقيم السياسي فى أواخر شهر فبراير ١٩٤٠م[186].

أمَّا بالنسبة لمسألة تقسيم المياه الإقليمية، فقد تقدم آر. تي. بيل (R.T. Peel) التابع لمكتب الهند من دار المُقيم السياسي فى بوشهر فى ١٢ مارس ١٩٤٠م بطلب مُثير للجدل، إذ بالرُغم من عدم وجود أيَّة مُطالبات من قبل الشيخ عبدالله لامتلاك ضحال الديبل، فقد طلبت بريطانيا من خلال المُقيم السياسي معرفة رأي الشيخ إذا ما أراد أن يُقدم على مُطالبة بالضحال[187]. أمَّا بالنسبة لطلب آر. تي. بيل المُفاجئ فمن المُمكن التعرف على سببه من خلال أرشيف سجلات مكتب الهند، وتحديدًا من خلال مُذكرة فى ٢٦ فبراير ١٩٤٠م أُرسلت من قبل هـ. هـ. ويتلي (H. H. Wheatley) التابع لشركة امتيازات النفط المحدودة، حيث طلب فيها ويتلي الإسراع فى عملية تقسيم المياه الإقليمية التي تفصل بين جُزر البحرين وشبه جزيرة قطر، وكان السبب من وراء استعجال ويتلي هو علمه أنَّ شركة نفط البحرين المحدودة قد نفذت مسوحات سيزمية لمجموعة من الضحالات شملت منطقة ضحال الديبل، وأنهى ويتلي مُذكرته مُبينًا أنَّ الشركة قد تحمست أكثر مما مضى للتنقيب عن النفط بعد اكتشاف النفط لأول مرة فى منطقة تُعرف باسم الدُخان، وتقع هذه المنطقة غربي شبه جزيرة قطر على مقربة من جُزر حُوار[188]. وتجدر الإشارة بخصوص ما أورده ويتلي إلى أنَّ آر. تي. بيل، أشار إلى حقيقة أنَّه وِفقًا لمُناقشة جرت قبل عامين فقط مع ستيفن هيمسلي لونغريج (Stephen Hemsley Longrigg) التابع لشركة امتيازات النفط المحدودة، ذكر فيها الأخير اعتقاده أنَّ ضحال الديبل والضحالات المُجاورة هي جُزءٌ من مُمتلكات حاكم البحرين[189].

أما عن ضحال الديبل فقد دار نقاشٌ بين المُقيم السياسي والمُعتمد السياسي فى البحرين، أعلن خلاله المُعتمد السياسي أنَّه لم يعثر على «أي دليل يُظهر أنَّ شيخ قطر قد طالب بهذا الضحال»[190]. كما أشار إلى وجود رسالة من قبل المُعتمد السياسي

186) **IOR**/R/15/2/547, Resident to Air Officer Commanding, British Forces in Iraq, 28 February 1940.

187) **IOR**/R/15/2/547, R. Peel to the Political Resident, 12 March 1940.

188) **IOR**/R/15/2/547, H. H. Wheatley, Petroleum Concessions Limited to R. T. Peel, India Office, 26 February 1940.

189) **IOR**/R/15/2/547, R. T. Peel to H. H. Wheatley, 12 March 1940.

190) **IOR**/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Resident, 26 March 1940.

السابق مؤرخة فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧م ذكر فيها أنَّ الشيخ عبدالله كان يمكنه أن يُقدم على المُطالبة بضم الضحال لسُلطته آنذاك، ولكنه وحتى الآن (عام ١٩٤٠م) لم يُقدم أية مُطالبةٍ لضم هذه المنطقة[191]. وكان ينبغي على بريطانيا أن تتبنى مع الشيخ عبدالله ومن باب الإنصاف، نهجًا مُماثلًا للنهج الذي اتبعته الحكومة البريطانية قبل بضع سنواتٍ عندما طلبت من حكومة البحرين إدراج أسماء جميع الجُزر الواقعة تحت تبعيتها التي قام حينها الجانب البحريني بتوضيحه وتبيانه[192]. وعليه كان من المُفترض أن تقوم بريطانيا بالاستفسار من الشيخ عبدالله حول الجُزر التي يعتقد تبعيتها له بدلًا من سؤاله إذا ما كان ضحال الديبل تبعًا له أو للبحرين، فإنَّ مُجرد السؤال عنها سيدفعه إلى المُطالبةِ بها، على الرُغم من أنَّه لم يفعل ذلك مُسبقًا.

أمَّا المُقيم السياسي تشارلز جيفري برايور، فقد بدأ بأخذ موقفٍ جديدٍ فيما يخص موضوع مُلكية جُزر حُوار، إذ أرسل مُذكرةً فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤١م بين فيها لآر. تي. بيل من مكتب الهند وجهةَ نظرهِ فى القضية، واعتقد برايور وبشكلٍ مُريب أنَّ القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية فيما يخص جُزر حُوار «قد جاء وفق القيم الغربية، ولم تكن هُناك مساحةٌ لأخذ العادات المحلية والمشاعر بعين الاعتبار»[193]. ويبدو جليًا أنَّ المُقيم السياسي قد تعاطف وبشكلٍ ملحوظٍ مع قطر من دون الرجوع إلى الوثائق والشهادات التي تَّم تقديمها من قبل الطرفَين فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي.

توفي حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة فى ١٧ فبراير ١٩٤٢م[194]، وتوَّلى من بعده الحُكم ابنه الأكبر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (١٩٤٢ – ١٩٦١م)، الذي استمر على خطى والده مُتبنيًا سياسة الدفاع عن مصالح البحرين وتأمين أراضيها، والإشراف على جميع مراحل التنمية.

وبينما كانت معارك الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٣م لا تزال مُشتعلةً، حاولت بريطانيا التوصل إلى اتفاقٍ بين البحرين وقطر فى شبه جزيرة قطر، وقد

---

191) **IOR**/R/15/2/547, Political Agent in Bahrain to Resident, 26 March 1940.

192) **TNA**, FO 371/20775, Hickinbotham to Belgrave, 5 July 1937.

193) **IOR**/R/15/2/547, C. G. Prior, Political Resident to R. T. Peel, India Office, 26 October 1941.

194) **IOR**/R/15/1/368, C. G. Prior, Political Resident to the Government of India, 20 February 1942.

استعرضت بريطانيا فكرة إنشاء منطقةٍ مُحايدةٍ بين البلدين كحلٍ مؤقت؛ تعود هذه الفكرة إلى القُبطان توم هيكينبوثام الذي أُعيد تعيينه فى منصب المُعتمد السياسي عام ١٩٤٣م[195]، مما سيُمهد الأمر للتوقيع على اتفاقية عام ١٩٤٤م.

195) **IOR**/R/15/2/205, C. G. Prior to Caroe, 12 December 1943.

ثامنًا: اتفاقية عام ١٩٤٤م وما تبعها من أحداث

تبنت بريطانيا فى أواخر الحرب العالمية الثانية مسألة طرح فكرة المناطق المُحايدة، وقد أُعيدَ طرح هذه الفكرة فى يناير ١٩٤٤م، كما جاء فى مُذكرةٍ أُرسلت إلى المُقيم السياسي تشارلز جيفري برايور من قبل إدارة الشؤون الخارجية فى نيودلهي. وقد حددت المُذكرة المناطق التي يُقترح أن تكون ضمن المناطق المُحايدة بين الجانبين وهي إقليم الزبارة وجُزر حُوار[196]، وتجدر الإشارة إلى أنَّ ضحال الديبل لم تشمله القائمة المُقترحة. وكردٍ على مُقترح إدارة الشؤون الخارجية فى نيودلهي، أخبرت دار المُقيم السياسي وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند برأيها أنَّ المنطقة المُحايدة عليها أن تُحصر فى إقليم الزبارة فقط[197]، وبعد عدة مُشاورات قرر البريطانيون طرح فكرة تحديد إقليم الزبارة فقط على أنَّها منطقةٌ مُحايدة، حيث رغبوا من خلال ذلك عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين قبل التصعيد الذي قامت به قطر فى عام ١٩٣٧م. وحازت الفكرة على إعجاب الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولكنها رُفضت من قبل الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، ولن تؤثر هذه الاتفاقية إذا ما تَّمت على سير عمل شركة النفط فى شبه جزيرة قطر كما أشار إلى ذلك الجانب البحريني، ومع ذلك تواصلت الجهود لإقناع شيخ قطر للتوصل إلى حلٍ توافُقي[198].

وبعد سلسلةٍ من المُحادثات بين الجانبين انتهت إلى عرض صيغة مشروع اتفاقية فى ٢٤ يونيو ١٩٤٤م وقعها حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وحاكم قطر الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني، وعُرفت بـ «اتفاقية عام ١٩٤٤م». وقد شملت الاتفاقية إعادة العلاقات بين البلدين، كما نصت على عدم إقدام الشيخ عبدالله على إحداثِ أي تغييرٍ فى الزبارة من باب الاحترام لأسرة آل خليفة، إضافةً إلى أنَّ الاتفاقية قد روعي

---

196) **IOR**/R/15/1/371, External Affairs Department, New Delhi to Resident C. G. Prior, 8 January 1944;

وانظر أيضًا:

TNA, FO 371/39897, External Affairs Department, New Delhi to C. G. Prior, Resident, 11 January 1944.

197) **IOR**/R/15/1/371, Resident to the Secretary to the Government of India, 24 January 1944.

198) **IOR**/R/15/2/205, Political Agent in Bahrain to C. G. Prior, Resident, 15 May 1944.

فيها عدم تأثيرها على سير عمل شركة النفط في الإقليم بأي شكل من الأشكال[199].

وبعد توقيع الاتفاقية مُباشرةً، استفسر مُدير شركة تطوير النفط (قطر) المحدودة، إرنست فنسنت باكر من دار الاعتماد فى البحرين عن حدود جُزر حُوار و»مدى حدود مياهها الإقليمية»، التي تُعدّ ذا أهمية كُبرى بالنسبة للشركة[200]. وما إن تَّمت الاتفاقية إلا وظهرت علامات المُماطلة من قِبل قطر مُنذ الأشهر الأولى، فقد أشار حاكم البحرين الشيخ سلمان فى رسالةٍ قدمها إلى دار الاعتماد فى البحرين فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٤م عن قلقه من عدم إيفاء قطر ببنود الاتفاقية[201]، إذ لم يقم الشيخ عبدالله بسحب قواته من الحصن الذي بناه بالقُرب من قلعةٍ تاريخيةٍ أُخرى بناها آل خليفة وهي قلعة مرير (أو صبحا كما كانت تُعرف)، فيما أوضح الشيخ سلمان للمُعتمد السياسي أنَّه وفى حالة ما إذا لم تقم قطر بالإيفاء بعهدها من خلال سحب القوات المُرابطة فى الحصن فإنَّ الأوضاع ستعود إلى ما كانت عليه قبل الاتفاقية[202].

بعد مُباحثاتٍ مُطولةٍ وعد الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بشكلٍ شفوي المُعتمد السياسي فى البحرين من خلال سكرتيره الخاص صالح المانع أن يقوم بسحب قواته من إقليم الزبارة، وطالب المُعتمد السياسي بناءً على طلب المُقيم السياسي من المانع وضع وعد سيده فى هيئة رسالةٍ خطية[203].

وكما كانت الأوضاع عليه قبل تصعيد الشيخ عبدالله، كان لسُكان الإقليم الحُرية المُطلقة فى التنقل بين الزبارة والبحرين. وفى هذا الشأن قَّرر الشيخ سلمان التأكد من مدى حرص الشيخ عبدالله على تنفيذ كامل توصيات الاتفاقية ومصداقيته فى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وأرسل فى ربيع عام ١٩٤٥م، بموافقة المُعتمد السياسي

---

199) **IOR**/R/15/2/205, Agreement of between Bahrain and Qatar, 24 June 1944;

وانظر أيضًا:

TNA, CAB 66/54/27, W.P. (44)477 War Cabinet, 28 August 1944.

200) **IOR**/L/PS/12/3806A, E. V. Packer to Political Agent in Bahrain, 30 September 1944.

201) **IOR**/R/15/2/205, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 14 September 1944.

202) **IOR**/R/15/2/205, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 3 October 1944.

203) **IOR**/R/15/2/205, Political Agent in Bahrain to Resident, 3 December 1944.

فى البحرين، مجموعةً تكونت من عشرين رجلًا وعائلاتهم وقطعانهم لأغراض الرعي فى الزبارة. وقد تعرضت هذه المجموعة لمُضايقاتٍ من قبل رجال الشيخ عبدالله، حيث مُنعوا من العودة إلى البحرين وطُلب منهم التخييم خارج حدود الزبارة، إذ لم يكن الشيخ عبدالله فيها مُقيدًا بأيةِ اتفاقيةٍ مع البحرين[204]، ومن المُثير للدهشة فيما يخص هذا التطور إعلام دار الاعتماد بلجريف أنّهم لن يتدخلوا في هذا الشأن[205].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة البريطانية برفع قيودٍ فرضتها بسبب الحرب على شركة نفط البحرين المحدودة فى المناطق التابعة للبحرين التي عُرفت حينها باسم «المنطقة الإضافية»، التي شملت جُزر حُوار ومجموعةٍ من الضحالات فى عام ١٩٤٦م، وعندما علم إرنست فنسنت باكر برغبة شركة نفط البحرين المحدودة فى العودة لمزاولة عملية التنقيب فى المنطقة، طلب من شركته التدخّل المُباشر فى الموضوع، حينها ادعى باكر «أنَّ البدء بعملية الحفر قد تُثير مسألة مُلكية المياه والشعب المرجانية الخ...» كما أبدى رغبته للمُعتمد السياسي فى البحرين السماح لقطر «بتقديم مطالبها»[206]. فيما بعث ستيفن هيمسلي لونغريج بمُذكرةٍ رسميةٍ مُبديًا فيها مخاوف شركة امتيازات النفط المحدودة إلى مكتب الهند البريطاني فى ١٦ يوليو ١٩٤٦م، إثر رفع القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على شركة نفط البحرين المحدودة[207]، ونتيجةً لهذا التدخل طالبت وزارة الوقود والطاقة البريطانية من شركة نفط البحرين المحدودة «التوقف عن التطوير إلى أن يتوصلوا إلى تسويةٍ فيما يخص حدود البحرين/ قطر»[208]، والعُذر الذي استخدمه البريطانيون فى هذا الشأن أنَّه وبالرُغم من اعترافهم بتبعية جُزر حُوار للبحرين، إلا أنَّه لم تُحدد مساحة المنطقة؛ وبصرف النظر عن استخدامهم عُذر تحديد الحدود، يبدو أنَّ البريطانيين رغبوا كما ورد عن وزارة الوقود والطاقة البريطانية فى منح شركة امتيازات النفط المحدودة حق التنقيب عن النفط فى جُزر حُوار بدلًا من شركة نفط البحرين المحدودة، وإذا ما تَّم ذلك فإنَّ شركة نفط البحرين المحدودة سيتَّم تعويضها بالتنقيب شرقي المياه الإقليمية

204) **IOR**/R/15/2/205, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 11 April 1945.

205) **IOR**/R/15/2/205, Political Agent in Bahrain to Belgrave, 14 April 1945.

206) **IOR**/L/PS/12/3806A, E.V. Packer to J. Skliros, Petroleum Concessions Limited, 3 July 1946.

207) **IOR**/L/PS/12/3806A, S. H. Longrigg to E. P. Donaldson, India Office, 16 July 1946.

208) **IOR**/L/PS/12/3806A, British Ministry of Fuel and Power to F. Harrison, India Office, 17 July 1946.

التابعة لجُزر البحرين[209]. وأكد وزير الدولة لشؤون الهند البريطاني للمُعتمد السياسي إيقاف أي عمليات تنقيب عن النفط فى جُزر حُوار حتى تحديد مساحة المنطقة[210].

وفى النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين الميلادي، أخذت قطر باستدراج بحرينيين مثل قبيلة البورميح فى عام ١٩٤٦م للهجرة من البحرين إلى شبه جزيرة قطر ليصبحوا خاضعين تحت سُلطة شيخ قطر[211]، وتقدَّم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بشكوى ضد هذه التدخلات إلى دار الاعتماد فى البحرين، ولكن من دون أيةِ جدوى، بينما رفض الشيخ عبدالله إعادة أفراد من قبيلة البورميح إلى البحرين[212].

وفيما يخصُّ الممر البحري الذي يفصل حدود البحرين عن قطر، فقد طُلب من المُعتمد السياسي بأوامر من المُقيم السياسي معاينة المنطقة، وبعد عملية البحث أوصى المُعتمد السياسي أن تكون جميع جُزر حُوار تابعةً للبحرين فيما عدا جزيرة جنان حيث أنَّها ليست جُزءًا من أرخبيل جُزر حُوار، بالرُغم من أنَّ جزيرة جِنان تَّم اعتبارها جُزءًا من مُمتلكات البحرين أثناء المُباحثات الخاصة بعقد امتياز النفط بين العامين ١٩٣٧م و١٩٣٩م. أمَّا بالنسبة لضحال الديبل فقد اتفق كُلٌّ من المُقيم السياسي والمُعتمد السياسي مع الرؤية البحرينية أنَّه « يجب اعتبارها بأنَّها تعود للبحرين »[213]، ولفترةٍ من الزمن عُرف ضحال الديبل على أنَّه تابعٌ للبحرين، ولم يقم الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالاعتراض على ذلك، وعلّق المُقيم السياسي فى شأن موقف الشيخ عبدالله قائلًا: « أنَّه [أي الشيخ] لم يُعزز موقفه فى البر الرئيس [أي شبه جزيرة قطر] إلا مؤخرًا فى عام ١٩٣٧م، ولم يتخذ أيَّة خُطوات لتعزيز موقفه فى الجُزر المُجاورة والضحالات »، ولهذا السبب رأى المُقيم السياسي أنَّ يجب عليهم فيما يخص ضحال الديبل « أن

209) **IOR**/L/PS/12/3806A, British Ministry of Fuel and Power to F. Harrison, India Office, 17 July 1946.

210) **IOR**/L/PS/12/3806A, Secretary of State for India to Resident, 3 August 1946.

211) **IOR**/R/15/1/372, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to Political Agent in Bahrain, 4 December 1946.

212) **IOR**/R/15/1/372, Resident to Political Agent in Bahrain, 30 April 1947.

213) **IOR**/L/PS/3806A, W. R. Hay, Resident to the Secretary of State for India, 18 January 1947.

توكل إلى البحرين»، حيث أنَّه لم ترد أيةَ اعتراضاتٍ بهذا الشأن من قبل قطر[214].

وفى هذا الشأن رأت مُذكرة لمكتب الهند التابع للحكومة البريطانية موجَّهةٌ إلى وزارة الخارجية أنَّ المُطالبة البحرينية فيما يخص ضحال الديبل « سيتعين تأييدها »[215]، إضافةً إلى ذلك اعتقدت وزارة الخارجية البريطانية أنَّ البحرين لن تواجه صعوباتٍ فيما يتعلق بمُطالبتها بإقرار تبعية ضحال الديبل لها من قبل الحكومة البريطانية[216]؛ وفى مُذكرة اجتماعٍ موثقٍ من قبل وزارة الخارجية، تَّمت الموافقة على الإقرار بتبعية ضحال الديبل للبحرين فى ١٢ مارس ١٩٤٧م[217]. أمَّا فيما يخص جُزر حُوار وبعد عدة مُشاوراتٍ مُطولة، وافق وزير الدولة لشؤون الهند البريطاني فى ٣١ مايو ١٩٤٧م، على السماح مُجددًا عبر دار المُقيم السياسي فى البحرين (حيث انتقلت دار المُقيم السياسي حديثًا من بوشهر إلى البحرين فى عام ١٩٤٦م) لشركة نفط البحرين المحدودة بالتنقيب عن النفط فى الجُزر [218]، وفيما يخص القرار فقد بعثت شركة نفط البحرين المحدودة رسالة شُكرٍ إلى مكتب الهند[219]. وبالعودة مُجددًا إلى مسألة ضحال الديبل، شرحت مُذكرة اجتماعٍ صادرةٍ عن وزارة الخارجية البريطانية وجهة نظر بريطانيا فى القضية حيث ذكرت « أنَّه من الواضح أنَّ شيخ البحرين قام بفعل كُل ما يستطيع فعله لإثبات تأكيد سيادته عليها وبذلك يجب الإقرار بسيادته عليها »[220]، ولم يقم المسؤولون البريطانيون قط بالتشكيك فى تبعية ضحال الديبل للبحرين، ولكن السؤال الأبرز الذي واجههم هو كيفية رسم خط الوسط الذي يفصل مُمتلكات البحرين عن قطر بحسب ما يراه البريطانيون، وإذا ما

214) **IOR**/L/PS/3806A, W. R. Hay, Resident to the Secretary of State for India, 18 January 1947.

215) **IOR**/L/PS/3806A, F. Harrison, India Office to C. A. Gault, Foreign Office, 13 February 1947.

216) **IOR**/L/PS/3806A, Foreign Office Minutes on Division of Waters between Bahrain and Qatar, 4 March 1947.

217) **IOR**/L/PS/3806A, Foreign Office Minutes on Division of Waters between Bahrain and Qatar, 12 March 1947.

218) **IOR**/L/PS/3806A, Secretary of State for India to Resident, 30 May 1947; John Marlowe (1962). The Persian Gulf in the Twentieth Century, London, The Cresset Press, p. 138.

219) **IOR**/L/PS/3806A, H. Ballantyne, Bahrain Petroleum Company to F. A. K. Harrison, India Office, 2 June 1947.

220) **IOR**/L/PS/3806A, Foreign Office Minute on Division of Waters between Bahrain and Qatar, 30 May 1947.

كان يستوجب أن تكون مناطق مثل ضحال الديبل ضمن المياه الإقليميةِ للبحرين[221].

وعلى ضوء هذه التطورات ومن أجل استفزاز الجانب البحريني، قام الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بزيارةٍ إلى الزبارة حيث مكث فيها قُرابة اليومين فى أكتوبر ١٩٤٧م[222]، وعلاوةً على ذلك فقد وصلت إلى مسامع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أنَّ الشيخ عبدالله أخذ يُخطط لزراعة المنطقة، فى تحدٍ صارخٍ لاتفاقية عام ١٩٤٤م[223].

وقد أرسل وزير الدولة لشؤون الكومنولث فيليب جون نويل–بيكر (Philip John Noel-Baker) مُذكرةً فى ١٠ نوفمبر ١٩٤٧م إلى المُقيم السياسي فى البحرين، مؤكدًا على نقاشٍ تَّم بين دبلوماسيين بريطانيين بشأن مُلكية ضحال الديبل؛ ونصت المُذكرة على أنَّ حاكم البحرين قد أقدم على خُطواتٍ أكدت سيادة وتبعية الضحال للبحرين، ولهذا يجب أن تُمنح هذه المنطقة للبحرين[224]. وفى نوفمبر من عام ١٩٤٧م، وافقت الإدارة الشرقية (Eastern Department) فى وزارة الخارجية البريطانية على المُقترحات المُقدمة بإقرار تبعية جُزر حُوار وضحال الديبل للبحرين، وفيما يتعلق بموضوع ضحال الديبل فإنَّ الإدارة الشرقية رأت أنَّه وطالما أنَّ حاكم البحرين قد «اتخذ خطواتٍ تُعتبر فى العادة كافيةً للتأكيد على السيادة» فإنَّه من الواجب منح المنطقة للبحرين، وبعد حسم المسألة تَّم إعلام وزارة الخارجية الأمريكية بوجهات نظر الخارجية البريطانية، ومن ثَمَّ تَمَّ إخبار الشيخ سلمان والشيخ عبدالله بقرار الخارجية البريطانية النهائي[225].

وقد تَّم إخطار الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني بالقرار عن طريق المُعتمد السياسي

---

221) **IOR**/L/PS/3806A, P. Garren to E. Donaldson, 28 July 1947; IOR/L/PS/3806A, P. Garran to E. Donalson, 6 October 1947.

222) **IOR**/R/15/1/372, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to Political Agent in Bahrain, 18 October 1947.

223) **IOR**/R/15/1/372, Resident to Political Agent, 3 December 1947.

224) **IOR**/L/PS/3806A, Secretary of State for Commonwealth Relations to Political Resident, 10 November 1947;

وانظر أيضًا:

TNA, FO 371/61442, Secretary of State for Commonwealth Relations to Political Resident, 10 November 1947.

225) **IOR**/L/PS/3806A, Revised Draft Regarding the Division of the Seabed between Bahrain and Qatar, Foreign Office to British Embassy, Washington, 21 November 1947.

فى البحرين حينها كورنيليوس جيمس بيلي (Cornelius James Pelly)، حيث نص القرار على تأكيد تبعية جُزر حُوار وضحال الديبل للبحرين[226]. واعترض الشيخ عبدالله على قرار تأكيد بريطانيا منح كُلٍ من جُزر حُوار وضحال الديبل للبحرين وادعى أنَّهما خاضعتين لحُكمه، كما أورد فى رسالةٍ بعثها إلى المُعتمد السياسي فى البحرين فى ٢١ فبراير ١٩٤٨م، وقد حث الشيخ عبدالله بريطانيا على إعادة النظر فى القضيةِ من جديد[227]، وفى رد المُعتمد السياسي على الشيخ، ذكر أنَّ البحرين تمتلك سيادةً واضحةً على ضحال الديبل وأنَّ القرار الذي وصله فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧م كان نهائيًا[228].

طلب الجانب البحريني تحديد الخط الفاصل بين البلدين على أن يكون مُستندًا على الخط الفاصل الذي وُضع أثناء المُباحثات التي تَمت فى عام ١٩٣٩م مع شركتي النفط. وكان هذا الخط الفاصل قد تَّم رسمهُ عبر شركة امتيازات النفط المحدودة البريطانية وكانت دار الاعتماد فى البحرين حينها على درايةٍ تامةٍ بحيثيات المسألة حتى قبل عرضها (أي الخريطة) على حاكم البحرين[229]. وفيما يخص رسم الحدود البحرية بين الطرفين، ذكر الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وبكُل وضوحٍ للمُعتمد السياسي فى البحرين ما يأتي:

> « نحن من طالب بمُلكية المياه التي تفصل البحرين عن [شبه جزيرة] قطر، ولم يرد إلى أسماعنا قط أنَّ شيخ قطر قد وضع أيَّة مطالب خاصة لهذه المياه. وإذا كان قد قدم مُطالبةً بذلك فإنَّنا نُطالب الاطلاع على مطالبه والأدلة التي قد يضطرُ أن يُبرزها »[230].

أعاد المُقيم السياسي الجديد السير وليام روبرت هي (Sir William Rupert Hay)، طرح مسألة الزيارة من جديد مع الشيخ عبدالله، وذكر المُقيم السياسي أنَّ الشيخ « رفض الاعتراف

226) **TNA**, C. J. Pelly, Political Agent in Bahrain to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 23 December 1947.

227) **TNA**, FO 371/68325, Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani to Political Agent in Bahrain, 21 February 1948.

228) **TNA**, C. J. Pelly, Political Agent in Bahrain to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 30 April 1948.

229) **TNA**, FO 371/68325, Record of Meeting held at the Adviserate in Bahrain with the Ruler of Bahrain, Advisers, and Representatives from BAPCO, 6 April 1948.

230) **TNA**, 1016/13, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to the Political Agent in Bahrain, 23 May 1949.

بحق أي مُلكٍ خاصٍ لآل خليفة في الزبارة وقال أنهم في حال ما ادعوا مُلكيةَ أي من القبور يُمكنهم نبشُها واستخراج مُحتوياتها ونقلها إلى البحرين إذا ما أرادوا فعل ذلك»![231].

استفسر حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة فى ٣ فبراير ١٩٤٨م من دار الاعتماد السياسي عن وضع قضية الزبارة، حيث إنَّ الحكومة البريطانية لم تحسم القضية بشكلٍ نهائي بعد[232] ، وفيما يخص الفصل بين المياه التابعة للبحرين وشبه جزيرة قطر، فقد أكّدت الإدارة الشرقية التابعة لوزارة الخارجية البريطانية أنَّ هذه القضية ومسألة الزبارة «كانتا مسألتين مُختلفتين...» لا ينبغي الخلط بينهما[233]. وقد قام الشيخ سلمان بطرح مسألة الزبارة مُجددًا والاستفسار عن سبب تأخر البّت فى القضية من خلال رسالةٍ رفعها إلى وزير خارجية بريطانيا آنذاك إرنست بيفين (Ernest Bevin) فى ٢٤ يونيو ١٩٤٨م، ورصد الشيخ سلمان التحريض المُستمر من قبل الشيخ عبدالله ضد البحرين وأهلها، حيث ذكر:

> «أنا وأسرتي وأتباعي ورعاياي قد حُرمنا من حقنا الشرعي بالتمتع بامتيازاتنا فى [شبه جزيرة] قطر التي كنا نُمارسها، من أبٍ إلى ابن، خلال الأعوام وحتى عام ١٩٣٦م»[234].

وكردٍ على مُذكرة حاكم البحرين اقترح المُقيم السياسي السير وليام روبرت هي على إرنست بيفين أنَّه فى استطاعة بريطانيا إخبار حاكم البحرين أنَّهم وفى هذه المرحلة «لا يُمكن لهم فعل أي شيءٍ بالنسبة له...»، فيما أعربت بريطانيا عن خشيتها من ردةِ فعلِ البحرين إذا ما أقدمت على رفع المسألة إلى جامعة الدول العربية حديثة التشكيل (حيث تأسست جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م)[235]. وبعد مزيدٍ من التدارس فيما يتعلق بالمسألة، قام المُقيم السياسي بإرسال مُذكرةٍ إلى السير بيرنارد بوروز (Sir Bernard Burrows) التابع لوزارة الخارجية البريطانية، الذي أصبح فيما بعد وتحديدًا فى عام ١٩٥٣م مُقيمًا سياسيًا فى البحرين، أورد فيها أنَّه «ينبغي علينا أن نوقف المُماطلة

231) **IOR**/R/15/1/372, Resident to Political Agent in Bahrain, 8 January 1948.

232) **IOR**/R/15/1/372, Belgrave to Political Agent in Bahrain, 3 February 1948.

233) **IOR**/R/15/1/372, Eastern Department at Foreign Office to Resident, 4 June 1948.

234) **IOR**/R/15/1/372, Shaikh Salman bin Hamad Al-Khalifah to Ernest Beving, 24 June 1948.

235) **IOR**/R/15/1/372, W.R. Hay, Resident to E. Bevin, Foreign Secretary, 14 July 1948.

ونتخلص من مُطالبة آل خليفة بالزبارة»، وقد رأوا أنَّ الفُرصة كانت سانحةً لهم لفعل ذلك بعد أحداث عام ١٩٣٧م، ولكنهم أضاعوها[236] . أمَّا بالنسبة لجُزر حُوار وضحال الديبل فقد نبّه المُعتمد السياسي فى البحرين الشيخ عبدالله من جديد فى ٣٠ إبريل ١٩٤٩م، أنَّ المنطقتين تتبعان البحرين، إضافةً إلى أنَّ حاكم البحرين قد أكد سيادتهِ عليهما[237].

تنازل الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني عن الحُكم فى أغسطس عام ١٩٤٩م، وخلفه ابنه الشيخ علي (١٩٤٩ – ١٩٦٠م) الذي تبنى نفس سياسة سلفه والقائمة على الرغبة فى التعدي على حساب سيادة البحرين[238].

قرّرت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩م فى اجتماع ضم مُمثلين عن الإدارة الشرقية، ومُستشارين قانونيين، ومُمثلين عن البحرية البريطانيةً، ووزارة الوقود والطاقة البريطانية أنَّه يستوجب «عدم اتخاذ أي إجراءٍ للتأكيد على الحدود البحرية بين البحرين وقطر المُعلن عنها مُسبقًا»[239]، أمَّا فيما يخص قضية الزبارة فقد استمر الخلاف عليها مع قدوم خمسينيات القرن العشرين الميلادي. وقد سعى المُعتمد السياسي كورنيليوس جيمس بيلي (فى الفترة الثانية لتوليه المنصب) فى عام ١٩٥٠م إلى التوصل إلى حلٍ وسطٍ مع قطر، حيث التقى بيلي بالشيخ علي بن عبدالله بن قاسم آل ثاني، فى محاولةٍ لإقناعه للوصول إلى حلٍ يُرضي جميع الأطراف بما فى ذلك الجانب البحريني، واقترح بيلي فى اللقاء على قطرٍ تبني مجموعةً من المُقترحات، أولها الاعتراف بحقوق المُمتلكات الخاصة بأسرة آل خليفة في المنطقة؛ ثانيًا، السماح لرعايا الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة السفر وبحُريةٍ تامةٍ إلى الزبارة لرعي قطعانهم وعدم التعدي عليهم؛ ثالثًا،

---

236) **IOR**/R/15/1/372, Political Residency to B.A.B. Burrows, Foreign Office, 28 August 1948.

237) **TNA**, FO 1016/13, Political Agent in Bahrain to Shaikh Abdullah bin Jassim Al-Thani, 30 April 1949.

238) بالرُغم من أنَّ ولاية العهد كانت قد كُتبت للشيخ حمد بن عبدالله بن قاسم آل ثاني إلا أنَّه توفي فى ٢٧ مايو ١٩٤٨م، أي قبل تنازل والده عن الحُكم، ومن ثَمَّ أصبح الشيخ علي وليًا للعهد ثُمَّ حاكمًا.

TNA, FO 1016/61, From Bahrain to Foreign Office, 16 August 1949; **IOR**/R/15/2/609, Political Agent in Bahrain to Political Agent in Kuwait, 27 May 1948; **IOR**/R/15/2/609, Political Agent in Bahrain to Resident, 13 December 1948.

239) **TNA**, FO 371/68325, Record of Meeting held at the Foreign Office, 21 November 1949.

وفيما يتعلق بالحصن الذي بناه والده بعد الأحداث التي وقعت فى ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي، فإمَّا عليه هدمه أو «تحييده» (أي إخلاء الحصن من العساكر)[240]. وبعد مزيدٍ من المُباحثات التي أُجريت بين جميع الأطراف، وافق الشيخ علي بالسماح لرعايا الشيخ سلمان بالسفر إلى الزبارة من دون أي قيد، أو المُطالبة بوثائق سفر، أو فرض جمارك على مُقتنياتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد تقرر إخلاء الحصن الذي تَّم إنشاؤه بعد الاعتداء على قبيلة النعيم، أمَّا عن الجانب البحريني فقد تقرر تخفيض رسوم عبور البضائع إلى شبه جزيرة قطر . وبعد إقرار الاتفاق قامت قطر بنكث العهود من جديد، وعاد العساكر إلى الحصن الذي تَّم تشييده بعد الاعتداء على الزبارة وقبيلة النعيم[241].

240) **TNA**, FO 1016/54, C. J. Pelly, Political Agent in Bahrain to A. J. Wilton, Political Officer in Qatar, 7 February 1950.

241) **TNA**, FO 1016/154, Political Agent in Bahrain to Shaikh Ali bin Abdullah Al-Thani, 23 February 1950.

الخاتمة

دأبت قطر خلال الفترة قيد الدراسة على تبني سياسةً سعت للتعدي على سيادة البحرين، فبالنسبة لإقليم الزبارة فقد كان ذا أهميةٍ كُبرى للسياسيين البريطانيين الذين سعوا جاهدين لفصله عن جُزر البحرين، وبما أنَّ البحرين قد احتضنت على أراضيها شركة نفطٍ أمريكيةٍ فيما احتضنت قطر شركة نفطٍ بريطانية، فإذا ما سمح البريطانيون للبحرين الحصول على مطالبها فى الزبارة فإنَّ ذلك من المُحتملِ أن يُضعف موقف وأرباح أيّ شركة نفطٍ مُدارةٍ أو مملوكةً لبريطانيا، إضافةً إلى ذلك فإنَّ نجاح البحرين في خلافها حول إقليم يقعٍ في برّ شبه جزيرة قطر من المُمكن أن يُحفز دولاً أُخرى فى رأي البريطانيين لإنهاء خلافاتها الحدودية مع قطر لصالحها، ومما زاد من قلق البريطانيين إذا ما كانت تلك الدول التي على خلافٍ مع قطر تتعامل مع شركاتٍ نفطيةٍ أمريكية. وهكذا إذا ما أخذنا هذه الظروف فى النصف الأول من القرن العشرين الميلادي بعين الاعتبار، فإنَّه من الطبيعي أن تقف بريطانيا ضد أيّةِ مطالبٍ شرعيةٍ للبحرين فى الزبارة، وبالإضافة إلى ذلك فقد لوحظ فى هذه الحقبة الزمنية تعددٍ الإجراءات التي تبناها البريطانيون لتقييد البحرين ومنعها من الدفاع عن رعاياها من أيّ اعتداءٍ فى الزبارة، ومن خلال ما سبق فقد كان واضحًا موقف بريطانيا المُنحاز لصالح قطر فى الزبارة نظرًا للمصالح المُشتركة بينهما.

ومما تقَّدم فمن الواضح أنَّ الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني لم يكن بقُدرته التعدي على سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر لولا تواطؤ بريطانيا التي سهَّلت له سياستها للحدّ من نفوذ الشركات النفطيةِ الأمريكية فى منطقة الخليج العربي، كما أنَّ شعبية شيخ قطر فى شبه جزيرة قطر كانت موضع اهتمام الشيخ عبدالله ومُعاونيه حيث خشيَّ ومُعاونوه من وقوف قبائل فى شبه جزيرة قطر بجانب آل خلفية أصحاب الشرعية التاريخية فيها، كما أبدوا مخاوفهم من ذلك أمام المُعتمد السياسي البريطاني فى البحرين أثناء مرحلة التفاوض؛ لذلك استعان شيخ قطر فى عدوانه على الزبارة – بحسب ما أشارت إليه الوثائق البريطانية – بقبائل من خارج شبه جزيرة قطر.

وقد أوضحت الدراسة أيضًا أنَّ شركات النفط وخاصة البريطانية لعبت دورًا سلبيًا تجاه سيادة البحرين فى شبه جزيرة قطر وبخاصة مُدير شركة امتيازات النفط المحدودة إرنست فنسنت باكر، الذي سعى للتدخل فى المُباحثات وتوجيه فريق قطر بالأسلوب

الذي اتبعوه أثناء التفاوض، وهذا التدخل من قبل مسؤول فى شركة امتيازات النفط المحدودة، لم يكن ليخرجَ للملأ لولا تدوين بعض مُجرياته فى الوثائق البريطانية.

أمَّا عن جُزر حُوار فلم يختلف المسؤولون البريطانيون على تبعية الجُزر للبحرين بشكلٍ عام. ومن ثَمّ اعتمدت بريطانيا نهجًا أكثر انفتاحًا إزاء المسألة، إضافةً إلى أنَّ شركةً امتيازات النفط المحدودة البريطانية قد لعبت دورًا فى المُحادثات الخاصة بامتيازات النفط للمناطق البحرينية غير المُدرجة فى السابق فى ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي. وبالنسبة لقطر ومع احتمال وجود النفط فى جُزر حوار فقد سعت للتعدي عليها، ولعبت عدةُ مسائل دورًا لصالح قطر فيما يتعلقُ فى هذه القضية؛ أولى هذه المسائل تتمحور حول حصولِ شركة أمريكية على حق امتياز النفط فى حُوار، ومن هُنا تعاطف البعض من السياسيين البريطانيين مع ادعاءات قطر نتيجةً لذلك، والمسألة الثانية التي أتت لصالح قطر هي عندما تأخَّرت شركة نفط البحرين المحدودة فى التنقيب عن النفط بسبب حظر السُلطات البريطانية الذي وُضع نتيجةً لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وأمَّا المسألة الثالثة فقد جاءت بسبب تعقيدات تحديد المياه الإقليمية بين شبه جزيرة قطر وجُزر البحرين.

وأخيرًا وكما سبق ذكرهُ فإنَّ ضحال الديبل كان تابعًا وبشكلٍ قاطعٍ للبحرين، وقد أكّد ذلك مجموعةً من الدبلوماسيين البريطانيين الذين تبنوا وجهةَ نَظرِ البحرين فى الخلاف، كما أن البحرين كانت قد أعلنت سيادتها على المنطقة بمُدةٍ من الزمن قبل أن يُعارض الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني ذلك ويدعي تبعية المنطقة له، بالإضافة إلى ذلك فإن الخريطة التي تَّم العمل على أساسها فى الامتيازات النفطية بين حكومة البحرين ودار الاعتماد فى البحرين وشركتي امتيازات النفط المحدودة وشركة نفط البحرين المحدودة فى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي، لم تلقَ أيّ مُعارضةٍ من الأطراف جميعها وأكدت تبعية ضحال الديبل وبكُل وضوحٍ للبحرين.

المصادر والمراجع

أولاً؛ الوثائق

أ. غير المنشورة

– The National Archives, Public Record Office
Cabinet Office
CAB 23
CAB 66
Foreign Office
FO 371
FO 1016

– India Office Bombay Secret Proceedings
SP/41

– India Office Records and Private Papers
L/PS
R/15

ب. المنشورة

- Arabian Boundary Disputes (1992), Buckinghamshire: Archive Editions.

Vol. XIV: Bahrain-Qatar II, 1818-1992: Zubarah, 1818-1960.

Vol. XV: Bahrain-Qatar III, 1818-1992: Dibal, Jarada and the Seabed Boundary, 1830-1992.

- Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953 (1989), Buckinghamshire: Archive Editions.

Vol. I: Bahrain. Vol. II: Bahrain.

- Llewellyn Styles Dawson (1885). Memoirs of Hydrography Including Brief

Biographies of the Principal Officers who have Served in H. M. Naval Surveying Service between the years 1750 and 1885, part I-1750 to 1830, Eastbourne: Henry W. Keay.

- Robert Jarman (ed.) (1986). Bahrain Government Annual Reports 1924-1970, Buckinghamshire: Archive Editions.

Vol. I: 1924-1937.
Vol. II: 1937-1941.
Vol. III: 1942-1946.
Vol. IV: 1947-1951.

- The Persian Gulf Administration Reports 1873-1947 (1986), Buckinghamshire: Archive Editions.

- Robert Hughes Thomas (edn. 1985). Arabian Gulf Intelligence: Selections from the Records of the Bombay Government: New Series, No. XXIV, 1856, Cambridge: The Oleander Press.

- Penelope Tunson and Emma Quick (eds.) (1992). Arabian Treaties 1600-1960, Buckinghamshire: Archive Editions.

Vol. II: Bahrain, Qatar, United Arab Emirates.

- Penelope Tunson and Emma Quick (eds.) (1993). Records of Bahrain 1820-1960, Buckinghamshire: Archive Editions.

Vol. I: 1820-1853.
Vol. II: 1868-1892.
Vol. III: 1892-1923.
Vol. IV: 1923-1932.
Vol. V: 1932-1942.
Vol. VI: 1942-1950.

- Penelope Tunson (ed.) (1991). Records of Qatar 1820-1960, Buckinghamshire, Archive Editions.

Vol. I: 1820-1853.
Vol. II: 1853-1879.Vol. III: 1879-1896.
Vol. IV: 1896-1916.
Vol. V: 1916-1935.
Vol. VI: 1935-1949.

ثانيًا؛ المراجع

أ. باللُغة العربية

– بدر الدين عباس الخصوصي (١٩٧٨). **دراسات فى تاريخ الخليج العربي الحديث والمُعاصر**، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

– جمال زكريا قاسم (٢٠٠١). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمُعاصر**، الجزء ٣، القاهرة: دار الفكر العربي.

– عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم (١٩٨١). **حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربي: دراسة وثائقية**، الرياض: دار المريخ للنشر.

– عبدالله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين (١٩٩١). **البحرين عبر التاريخ**، الجزء ٢، المنامة: وزارة الإعلام.

– محمد أحمد عبدالله وبشير زين العابدرين (٢٠٠٩). **تاريخ البحرين الحديث ١٥٠٠ – ٢٠٠٢م**، الصخير: مركز الدراسات التاريخية، جامعة البحرين.

– محمد حسين العيدروس (١٩٩٨). **تاريخ الخليج العربي الحديث والمُعاصر**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

– محمد نصر مهنا (د. ت). **دليل الخليج العربي: دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية**: المكتب الجامعي الحديث.

– مُنى غزال (١٩٩١). **تاريخ العتوب: آل خليفة فى البحرين من ١٧٠٠ إلى ١٩٧٠**، المنامة: المطبعة الشرقية.

ب . باللُغة الإنجليزية

- Abdullah bin Khalid Al-Khalifah and Michael Rice (eds.) (1993). **Bahrain Through the Ages: The History,** London: Kegan Paul International.

Angela Clarke (1990). **Bahrain Oil and Development 1929-1989**, London: Immel Publishing.

- Charles Dalrymple Belgrave (1972). **Personal Column**, Beirut: Librairie Du Liban.

- Daniel Yergin (2009). **The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power**, New York, NY: Free Press.

- Elizabeth Monroe (1963). **Britain's Moment in the Middle East 1914-1956**, Baltimore: The Johns Hopkins Press.

- Itamar Rabinovich and Haim Shaked (eds.) (1986-1988). **Middle East: Contemporary Survey**, vol. X, London: Westview Press

- James Hamad Dacre Belgrave (1973). **Welcome to Bahrain**, London.

- Jawad Salim Al-Arayed (2003). **A Line in the Sea: The Qatar v. Bahrain Border Dispute in the World Court**, Berkeley, CA: North Atlantic Books.

Jill Crystal (1995). **Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar**, Cambridge: Cambridge University Press.

- John Barrett Kelly (1968). **Britain and the Persian Gulf, 1795-1880**, Oxford: Clarendon Press.

- John Barrett Kelly (1980). **Arabia the Gulf and the West**, London: Basic Books.

- John Bulloch (1984). **The Persian Gulf Unveiled**, New York, NY: Congdon and Weed, Inc.

- John Gordon Lorimer (1915). **Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia**, vol. I part 1A, Calcutta: Superintendent Government Printing.

- John Marlowe (1962). **The Persian Gulf in the Twentieth Century**, London: The Cresset Press.

- Karen Alter (2014). **The New Terrain of International Law**, Princeton, NJ: Princeton University Press.

- Lawrence Potter (ed.) (2009). **The Persian Gulf in History**, New York, NY: Palgrave Macmillan.

- Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld (1997). **A Study of Crisis**, Michigan: University of Michigan Press.

- Olaf Caroe, (1951). **Wells of Power: The Oilfields of South-Western Asia: A Regional and Global Study**, Westport, CT: Hyperion Press, Inc.

- Paul Rich (2009). **Creating the Arabian Gulf**, Plymouth: Lexington Books.

- Rosemarie Said Zahlan (1979). **The Creation of Qatar**, London: Croom Helm Limited.

- Rosemarie Said Zahlan (2002). **The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman**, Reading: Ithaca Press.

- William Rupert Hay (1959). **The Persian Gulf**, Washington D.C., The Middle East Institute.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

- www.britishempire.co.uk

Abstract

This paper examines Britain's stance towards Bahrain's sovereignty in the Qatar Peninsula as Qatar aimed to transgress against Bahraini possessions in the Qatar Peninsula and beyond. Qatar's endeavours came during the rule of Shaikh Abdullah bin Qassim Al-Thani (1913-1949), following awarding oil concession to Britain's Anglo-Persian Oil Company in 1935 until his abdication in 1949. Qatar's claims against the possessions which are supported historically by Bahrain's Al-Khalifa ruling family rose during the age of oil discovery in the region. These attempts focused on capitalizing on Anglo-American oil concession quarrels, obtaining a long-winded spirit, ad infinitum procrastination, and at times armed intervention as was the case in 1937. The paper focuses on three areas that became a centre of territorial dispute between Bahrain and Qatar as a case study. These are al-Zubarah in the Qatar Peninsula, Huwar Islands, and the Shoal of Dibal (Fasht al-Dibal). The work examines the issue in chronological order and does not deal with the three areas individually as only then the overall picture of Qatar's maneuvers becomes clear. The paper relies on exploring British sources vis-à-vis the topic, namely the India Office Records in the British Library and the National Archives. The core of this study centres on the importance of uncovering historical events related to the history of the Kingdom of Bahrain in order to further enhance the spirit of national values and loyalty.

Keywords: Bahrain's sovereignty, Bahrain, Qatar, Britain, Al-Khalifa, Utub, Al-Thani, Qatar Peninsula, Al-Zubarah, Huwar Islands, Shoal of Dibal, Political Residency, Political Agency in Bahrain, Bahrain Petroleum Company Limited, Petroleum Concessions Limited.

The Researcher

Dr. Hamad Ebrahim Abdulla

Assistant Professor of Modern and Contemporary History in the Social Sciences Department, College of Arts, University of Bahrain. He previously worked as a Media Specialist in the General Secretariat for the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf in Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia. The author has also participated in several conferences, seminars and workshops and was awarded with his Ph.D. in History from the University of East Anglia in Britain in 2016.

Over the years he published a number of publications of which included: "Ettore Muti: The Legend of Fascist Italy" (2010), that documents the life and times of the Italian commander who led an air raid on Bahrain's oil refinery in the Second World War; "Samuel Zwemer: The Encounter of Christianity with Islam" (2011), which covers the life and works of the American missionary Samuel Marinus Zwemer, focusing primarily on his work in Bahrain; "Charles Belgrave under the shades of Siwa Oasis" (2012), which highlights the journey of Sir Charles Belgrave to Siwa Oasis in Egypt in 1920 and his first administrative post prior to his appointment as Advisor to the Government of Bahrain in 1926; "Bahrain's English Newspapers an Illustrated History" (2014), the publication in English chronicles the birth and development of English newspapers in the Kingdom of Bahrain.

Bahrain's Sovereignty in the Qatar Peninsula and Britain's Stance (1935 – 1949)

Dr. Hamad Ebrahim Abdulla
Social Sciences Department – College of Arts
University of Bahrain

11. All research shall be subject to evaluation and arbitration. The proposed corrections shall be sent to the author to modify his/her research prior to being submitted for final editing.

12. The published researches in the Annal shall be subject to the conduct of the Centre for Bahrain Studies, while preserving the intellectual property of the researcher.

Publishing Rules in the Annal of the Centre for Bahrain Studies

1. The Annal shall publish in-depth academic researches and studies, in which the researches and studies shall be accepted in both Arabic and English, which have not been published previously. In case of acceptance of the research, it shall not be published in any other periodical except with the written permission of the editor.

2. The researcher is obliged to sign the intellectual property undertaking that is required by the Annal of the Centre for Bahrain Studies.

3. The researcher shall attach a summary of the research within 250 words printed in both Arabic and English.

4. The research in its final form will be sent in a printed format with corrected language, to the e-mail of the Annal (albairuni@uob.edu.bh), together with a summary in both Arabic and English containing the key words of the research.

5. The research pages should be numbered in chronological order, including tables and figures, but the research term should not exceed 10,000 words.

6. Maps, diagrams, charts, and tables should be provided with their assets suitable for printing.

7. The researcher shall include a short biography, printed in both Arabic and English, including the most important of his/her works and research.

8. The researcher should follow recognized scientific assets, especially with regard to documentation and sources with the disclosure of sources and references at the end of the research.
9. The researcher takes into account when writing the margins of the research and its sources and references the status of the margins at the bottom of each page of the research, with the arrangement of serial numbers serialized until the end of each page only. Included margins should be ordered as follows: the name of the author, year of publication, title of the book (in bold), editor if any, number of parts of the book if any, place of publication, publisher's name, edition number, part or volume number, and page number.

10. The researcher shall be informed that his/her research has been received within two weeks from the date of submission of the research, with notification of acceptance for arbitration or non-acceptance according to the procedures of the Annal.

Editorial Board

Dr. Muhammad Ahmed Abdullah
Editor-in-Chief

Dr. Abdullah Abdulrahman Yateem
Centre For Bahrain Studies

Dr. Basiouni Ali Abdulrahman
Centre For Bahrain Studies

Dr. Dheya Abdulla Al Ka'bi
Arabic & Islamic Studies Dept.

Dr. Hamad Ebrahim Abdulla
Social Sciences Dept.

Annal of the
Centre for Bahrain Studies

A refereed academic quarterly that publishing contributions dealing with the academic concern of the the Centre for Bahrain Studies - University of Bahrain in the fields of Humanities and Social Sciences.

All opinions and views expressed in the Annal are the sole responsibility of the author, and do not necessarily represent those of the Centre and the Editorial Board of the Annal.

All correspondence and enquiries must be addressed to:
Editor-in-Chief, Annal of the Centre for Bahrain Studies
P.O. Box 32038, University of Bahrain
Al Sakhir, Kingdom of Bahrain
Tel: 17437554 – Fax: 17449653
E-mail: albairuni@uob.edu.bh
Annal Website:http:www.uob.edu.bh/index.php/administration/centers/bahrain-studies-center

Annal of the
Centre for Bahrain Studies

A Refereed Academic Quarterly, Published by Centre For Bahrain Studies
University of Bahrain ISSN: 2535-9991

Bahrain's Sovereignty in the Qatar Peninsula and Britain's Stance (1935 - 1949)

Dr. Hamad Ebrahim Abdulla
Social Sciences Department – College of Arts
University of Bahrain

Volume I – Monograph 2
December 2019 A.D. – Rabi' Al Thani 1441 A.H.

Annal of the
Centre for Bahrain Studies

A Refereed Academic Quarterly, Published by Centre For Bahrain Studies
University of Bahrain ISSN: 2535-9991

Bahrain's Sovereignty in the Qatar Peninsula and Britain's Stance (1935 - 1949)

Dr. Hamad Ebrahim Abdulla
Social Sciences Department – College of Arts
University of Bahrain

Volume I – Monograph 2
December 2019 A.D. – Rabi' Al Thani 1441 A.H.